



جامعة مؤتة

عماده الدراسات العليا

أثر اللهجات العربية في الشواهد الشعرية
دراسة صوتية صرفية

إعداد الطالب

بلال عبد الله الصرايرة

إشراف

الدكتور سيف الدين طه الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية/ تخصص دراسات لغوية

جامعة مؤتة، 2013 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بلال عبدالله الصرايرة الموسومة بـ:

أثر اللهجات العربية في الشواهد الشعرية دراسة صوتية صرفية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	مشترفاً ورئيساً
	2012/12/23	د. سيف الدين طه الفقراء
	2012/12/23	أ.د. عبد القادر مرعي الخليل
	2012/12/23	د. عمر محمد ابو نواس
	2012/12/23	د. عادل سلمان البقاعين

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فاكس: 03/2 375694

البريد الإلكتروني

الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى مَنْ سَكَنَتْ مَلَامِحُهُ ذَاكِرَةَ قَلْبِي وَعَقْلِي
إِلَيْكَ يَا أَبِي فِي مَثْوَاكَ الْأَخِيرِ
لَعَلَّ ثَمَرَةَ غَرْسِكَ تَكُونُ كَمَا أَرَدْتُ.

بلال عبد الله الصرايرة

الشكر والتقدير

أبدأ بحمد الله تعالى على ما منَّ به عليَّ من صبرٍ وجلدٍ وإعانةٍ على إتمام هذه الدراسة، وتجاوز مشاق البحث للوصول إلى إنجاز هذا العمل، وأصلي وأسلم على الرحمة المهداة والنعمة المزجاة سيد الخلق وحبيب الحق صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى سائر أنبياء الله أجمعين، وبعد:

فلا يسعني وأنا أتقدم بهذا العمل المتواضع إلا أن أتقدّم بخالص شكري إلى الدكتور الفاضل سيف الدين الفقراء لتفضّله بالإشراف على هذه الرسالة، فبعد أن كانت جنيناً يدور في مخيلتي ولدت على يديه بحثاً علمياً، ولم يبخل بتقديم النصح والإرشاد. وأتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى اللجنة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور عادل البقاعين، والدكتور عمر أبو نواس لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإغنائها بملحوظاتهم.

بلال عبد الله الصرايرة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	الرموز الصوتية المستعملة في الدراسة
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الانجليزية
	الفصل الأول: مفهوم اللهجة
1	1.1 المقدمة
2	2.1 اللهجة لغة
4	3.1 اللهجة اصطلاحاً
5	4.1 لمحة عن تاريخ القبائل العربية وتوزيعها جغرافيا
	الفصل الثاني: المستوى الصوتي
11	1.2 تمهيد
11	2.2 الهمزة ومسائلها في اللهجات العربية
13	1.2.2 تحقيق الهمزة
21	2.2.2 تخفيف الهمزة
25	3.2.2 حذف الهمزة
29	4.2.2 الهمزة المُقحمة
31	3.2 المماثلة
33	1.3.2 مماثلة التاء للتاء
34	2.3.2 مماثلة التاء للصّاد
35	3.3.2 مماثلة التاء للزاي
36	4.3.2 مماثلة تاء (فَعَلْتُ) لما يقع موقع اللام
37	5.3.2 المماثلة بين الواو والكسرة

39	6.3.2 قلب تاء (افتعل) دالاً إذا كانت الفاء ذالاً
40	7.3.2 قلب تاء (افتعل) دالاً إذا كانت الفاء جيماً
41	4.2 المخالفة
41	1.4.2 مخالفة الواو للواو
43	2.4.2 مخالفة الياء للياء
44	3.4.2 المخالفة بحذف الواو من اسم المفعول
47	4.4.2 المخالفة بحذف أحد الأمثال
51	5.2 حذف الحركات في اللهجات العربية
52	1.5.2 حذف الفتحة القصيرة
54	2.5.2 حذف الكسرة القصيرة
57	3.5.2 حذف الضمة القصيرة
59	6.2 الإبدال في اللهجات المضمومة
60	1.6.2 الكَشْكَشَة (إبدال الكاف شيناً)
63	2.6.2 العَنْعَنَة (إبدال الألف عيناً)
66	3.6.2 الاستتطاء (إبدال العين نوناً)
68	4.6.2 الطُمُطُمَانِيَة (إبدال لام التعريف ميماً)
69	5.6.2 العَجْجَجَة (إبدال الياء جيماً)
72	6.6.2 التَّلْتَلَة (كسر حرف المضارعة)

الفصل الثالث: المستوى الصرفي

75	1.3 التمهيد
75	2.3 أبنية الأفعال
76	1.2.3 يَفْعُلُ يَفْعُلُ
78	2.3.3 يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ
80	3.3.3 يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ في الفعل المثال الواوي
82	3.3 أبنية المصادر
82	1.3.3 فُعُول وفَعُل

84	2.3.3 فُعْلٌ وفَعْلٌ وفِعْلٌ
87	3.3.3 فَعْلٌ وفُعْلٌ
88	4.3.3 فُعْلٌ وفِعْلٌ
89	4.3 التذكير والتأنيث في اللهجات العربية
94	5.3 المقصور والممدود
97	6.3 جمع التكسير:
97	1.6.3 فُعْلٌ وفُعْلٌ
99	2.6.3 فَعَالِي وفُعَالِي
100	3.6.3 فِعَالٌ وفُعُولٌ
101	7.3 فَعَلَ وأفْعَلَ
106	الفصل الرابع: اللهجات العربية والضرائر الشعرية
125	الخاتمة
128	المراجع

الرموز الصوتية المستعملة في الدراسة

w	الواو	\rangle	الهمزة
y	الياء	b	الباء
a	الفتحة القصيرة الخالصة	t	التاء
\tilde{a}	الفتحة الطويلة الخالصة	\underline{t}	الثاء
u	الضمة القصيرة الخالصة	\bar{g}	الجيم
\bar{u}	الضمة الطويلة الخالصة	\dot{h}	الحاء
i	الكسرة القصيرة الخالصة	\underline{h}	الخاء
\bar{i}	الكسرة الطويلة الخالصة	d	الدال
		\underline{d}	الذال
		r	الراء
		z	الزاي
		s	السين
		\hat{s}	الشين
		\dot{s}	الصاد
		$\underline{\dot{d}}$	الضاد
		$\underline{\dot{t}}$	الطاء
		$\underline{\dot{z}}$	الظاء
		\langle	العين
		\dot{g}	الغين
		f	الفاء
		\dot{k}	القاف
		k	الكاف
		l	اللام
		m	الميم
		n	النون
		h	الهاء

المُلخَص

أثر اللهجات العربية في الشواهد الشعرية

دراسة صوتية صرفية

بلال عبد الله الصرايرة

جامعة مؤتة، 2013

جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر اللهجات العربية في الشواهد الشعرية التي احتجّ بها العلماء في التقعيد، ويسعى الباحث إلى إثبات أنّ بعض الشواهد الشعرية تمثل أنماطاً للهجات عربية لا تعكس بالضرورة اللغة العربية المشتركة.

واتخذ الباحث من المستويين الصوتي والصرفي ميداناً للدراسة؛ إذ إنّ هذه الدراسة تنقسم إلى ثلاثة فصول؛ الفصل الأول في المستوى الصوتي، وقد تناول الموضوعات الآتية: الهمزة ومسائلها في اللهجات العربية، والمماثلة، والمخالفة، وحذف الحركات، والإبدال في اللهجات المذمومة.

وتناول الفصل الثاني العديد من الموضوعات الصرفية، وهي: أبنية الأفعال، وأبنية المصادر، والتأنيث والتذكير، والمقصور والممدود، وجمع التكسير.

وتناول الفصل الثالث ضرورة الشعرية ومحاولة إزالة الخلط بين ضرورة الشعرية من ناحية، وبين اللهجات التي عُدّت من الضرائر من ناحية أخرى.

وتقوم الدراسة أساساً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال رصد اللهجات التي وردت في الشواهد الشعرية وتحليلها فونولوجياً، وبيان أثر اللهجات في بناء القاعدة اللغوية.

Abstract

The result of Arabic dialects in poetic examples. A phonological and morphological study

Belal Abdullah Sarayreh

Muta University, 2013

This study aims at detecting the result of Arabic dialects in poetic examples which scientists groused in putting result, a research tries to prove that poetic examples represent styles for Arabic dialects which do not reflect necessarily the standard language.

The research used the two levels (phonological and morphological) as a field for the study. This study is divided into three chapters. The first chapter in the phonological level and it is divided into the following subjects (alhamzah, assimilation dissimilation, the deletion of diacritical marks, substitution, in bad dialects).

The second chapter is divided into the following morphological subjects. (verb structures, verbal noun structures, masculine and feminine, broken plural).

The third part is divided into (poetic license, deletion errors between the poetic license and dialects).

The study depends on descriptive analytical methodology through searching for dialects which are shown in the poetic examples and analyzing them phonologically, showing the result of dialects in construction of the syntactical rule.

الفصل الأول

مفهوم اللهجة

1.1 مقدمة:

حظيت اللهجات بدراسات لغوية كثيرة، وقدّم العلماء شواهد نحوية تؤيد الأنماط اللغوية التي تُنسب إلى اللهجات العربية، وتُدلّ على وجودها، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر اللهجات في الشواهد اللغوية الشعرية، وكيف أنّ هذه الشواهد التي احتجّ بها العلماء في تأصيل القواعد هي صورة لأنماط لهجية عربية، وقد لا تعكس بالضرورة اللغة العربية المشتركة.

وتحاول الرسالة بيان أهمية ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية مما يمكن أن يُعد من اللهجات، بهدف إظهار الأثر اللهجي في كثرة الشواهد الشعرية التي حُمِلت على الضرائر.

وقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول ودُوِّلت بخاتمة وقائمة مصادر ومراجع وفهرس للشواهد الشعرية، أما الفصل الأول فضمّ تعريفاً باللهجة لغةً واصطلاحاً، ولمحة عن تاريخ القبائل العربية وتوزيعها جغرافياً أو بيئياً، لتيسير عملية نسبة الأنماط اللهجية إلى أماكن توزيعها جغرافياً، أو بيئياً، فلهجات البدو تختلف عن لهجات الحضر، واشتمل هذا الفصل أيضاً على الدراسة الصوتية، التي ضمّت الهمزة ومسائلها في اللهجات العربية، والمماثلة، والمخالفة، وحذف الحركات، والإبدال في اللهجات المذمومة، وهذه اللهجات التي وردَ عليها أمثلة في الشواهد الشعرية وهي: الكشكشة، والعننة، والاستتطاء، والطُمُطُمانيّة، والعجعة، والتلتلة.

أما الفصل الثاني، فميدانه الدراسة الصرفية، واشتمل على أبنية الأفعال وثَمَّ أبنية المصادر، ومن ثَمَّ المذكر والمؤنث، ثمَّ المقصور والممدود، ثمَّ جمع التكسير وأخيراً فَعَلَ وأَفْعَلَ.

أما الفصل الثالث، فقد حاولتُ فيه أن أضع حداً ما بين الضرورة واللهجة، وإزالة ما علقَ في أذهان العلماء من حمل اللهجة على الضرورة، أو حمل الضرورة على اللهجة.

وقد قامت الدراسة أساساً على المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد

اللهجات الواردة في الشواهد الشعرية وتقسيمها إلى المستويين الصوتي والصرفي، وتحليل هذه الشواهد تحليلًا فونولوجيًا ومورفولوجيًا وبيان أثرها في بناء القاعدة.

وقد أفادت الدراسة من عدد كبير من كتب اللغة، والمعاجم اللغوية، مثل: شرح شواهد الشافية للبغدادي، وشرح شواهد سيبويه للسيرافي، وشرح شواهد المُنْغني للسيوطي، ومعجم شرح شواهد العربية لعبد السلام هارون، والمعجم المُفْصل في شواهد اللغة العربية لإميل يعقوب، وشرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب العربية لمحمد حسن شرّاب، وقد أفادت الدراسة من كتب المعاجم العربية القديمة مثل: كتاب العين للفراهيدي، وتهذيب اللغة للأزهري، والجمهرة لابن دريد، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، واعتمدتُ على مجموعةٍ من كتب النحو والصرف القديمة مثل: الكتاب لسيبويه، وكتاب الخصائص لابن جني وغيرها، أما عن كتب اللهجات الحديثة فكتاب اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، وكتاب اللهجات العربية في التراث للجندي، وكتاب اللهجات العربية في القراءات القرآنية للراجحي، وكتاب اللهجات العربية نشأةً وتطوراً لعبد الغفار هلال، وإبدال الحروف في اللهجات للسحيمي وغيرها من المصادر والمراجع المبينة في خاتمة الدراسة.

لقد حاولت الدراسة تبين مدى إسهام اللهجات في تشكيل القواعد العربية من خلال بناء قواعدهم على شواهد شعرية تحمل في طياتها ملامح لهجية لبعض القبائل، وإزالة الخلط بين اللهجات والضرائر ما أمكن.

2.1 اللهجة لُغَة:

هي اللّسان، أو طرفه، أو جرس الكلام⁽¹⁾، وهي لُغَة الإنسان التي جُبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها⁽²⁾.

(1) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص 391، (لهج)؛ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، ج2، ص 359، (لهج).

(2) الفراهيدي، العين، ج3، ص 391، (لهج).

ويقول ابن فارس: "يقال لهَج بالشَّيء إذا أُغْرِى به وثابر عليه ... وقولهم هو فصيح اللهجة واللهجة: اللسان، بما ينطق من الكلام، وسُميت لهجة لأن كلاً يلهج بلغته وكلامه"⁽¹⁾.

قال ابن منظور: "لهج بالأمر لهجاً، ولهوجاً وألهج، كلاهما: أولع به واعتاده، وألهجته به، ويُقال فلان ملهج بهذا الأمر: أي مُولَع به، واللهج بالشَّيء: الولوع به. واللهجة واللهجة: طرف اللسان. واللهجة واللهجة: جرس الكلام، والفتح أعلى، ويُقال فلان فصيح اللهجة واللهجة"⁽²⁾.

وقد كان القدماء يطلقون على اللهجة (اللغة)⁽³⁾، أو (اللغة)⁽⁴⁾، وأحياناً يقصدون باللهجة عيباً من عيوب اللغة كاللثغة مثلاً⁽⁵⁾، أو اللحن⁽⁶⁾، "ولعل ذلك راجع إلى أنهم لم يتوفروا على دراسة لهجة كاملة من لهجات القبائل التي كان يتكلمها الناس في حياتهم العادية، بل كل ملاحظاتهم إنما تنصب على هذه الفروق اللهجية التي دخلت الفصحى"⁽⁷⁾.

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979، ج5، ص 414، (لهج).

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج2، ص 359، (لهج).

(3) انظر: أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربية**، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 2003، ط6، ص15.

(4) الراجحي، عبده، **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص 110.

(5) عبد التواب، رمضان، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1980، ص 75.

(6) أنيس، **في اللهجات العربية**، ص 16.

(7) الراجحي، عبده، **اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص 63.

3.1 اللّهُجَة اصطلاحاً:

يعرفها إبراهيم أنيس بأنها: "مجموعة من الصّفات اللّغويّة التي تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذه الصّفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللّهُجَة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعها في مجموعة من الظواهر اللّغويّة التي تُيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرّابطة التي تربط بين هذه اللّهجات"⁽¹⁾.

والعلاقة بين اللّهُجَة واللّغة علاقة الخاص بالعام⁽²⁾، "وكل لغة كانت يوماً ما لهجة من لهجات كثيرة للغة من اللغات، ثم حدثت عوامل كثيرة أدت إلى موت اللغة الأم أو اندثارها، وانتشار كل بنت من بناتها في بقعة من الأرض، مكونة لغة لها خصائصها ومميزاتها، التي تتفرد بها عن أخواتها، وقد حدث ذلك في اللغات الساميّة المختلفة وكلها كانت في الأصل لهجات للأم التي ماتت واندثرت من قديم الزمان"⁽³⁾، "ومن العسير أن نعرف متى ظهرت اللّهجات العربيّة، فاللغة العربيّة لغة ساميّة، أي أنها خرجت من الأم التي نجهل تاريخها الكامل، وأكبر الظن أنها حين انفصلت كانت في صورة لهجة، ثم لم تلبث أن اتسع مجالها، بانتشار أهلها في مجاهل البادية العربيّة فصارت لهجات، ثم عادت هذه إلى التجمع ثانية فصارت اللغة العربيّة التي نزل بها كتاب الله"⁽⁴⁾.

(1) أنيس، في اللّهجات العربيّة، ص 16

(2) عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، ص 72؛ الراجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص 51.

(3) عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، ص 73.

(4) آل غنيم، صالحة، اللّهجات في الكتاب لسيبويه، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ط1، 1985م، ص 16.

4.1 لمحة عن تاريخ القبائل العربيّة وتوزيعها جغرافياً.

إن دارس اللّهجات العربيّة لا بدّ له من الدراسة "البيئية"، بمعنى أنه إذا أردنا فهم ظاهرة لغويّة معيّنة تنسب إلى قبيلة بذاتها، فلا بدّ من دراسة البيئة التي عاشت فيها تلك القبيلة، فالقبائل التي تعيش حياة حضر واستقرار تميل إلى طرائق في اللّغة تختلف عن تلك التي تميل إليها قبائل البادية؛ وهذا يعني أنّه في هذه الدراسة لا يعنينا كثيراً نسب هذه القبائل إن كانت من عدنان أو قحطان وغيرها.

وقد أشار عبده الرّاجحي إلى أهميّة الدّراسة الجغرافيّة البيئية في اللّهجات العربيّة: "إذا كان أصحاب اللّغة الواحدة يعيشون في بيئة جغرافيّة واسعة تختلف الطبيعة فيها من مكان لمكان، كأن توجد جبال أو وديان تفصل بقعة عن أخرى بحيث ينشأ عن ذلك انعزال مجموعة من الناس عن مجموعة، فإنّ ذلك يؤدي مع الزمن إلى وجود لهجة تختلف عن لهجة ثانية تنتمي إلى نفس اللّغة، والذين يعيشون في بيئة زراعية مستقرّة يتكلمون لهجة غير التي يتكلمها الذين يعيشون في بيئة صحراوية بادية"⁽¹⁾.

أ) أقسام العرب

يُقسّم النّسابون العرب إلى طبقتين: العرب العاربة أو البائدة، وهم العرب الخُلص وأول من نطقوا بالعربيّة، والعرب المستعربة⁽²⁾، وهذه الأقسام على النحو التالي:

أولاً: القحطانيون:

وينقسمون إلى أربع قبائل وهي حمير، وكهلان، وأشعر، وعاملة⁽³⁾.

ب) الفرع الأول: حمير

(1) الرّاجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنية، ص 51.

(2) ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد، مقدمة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ج2، ص 33.

(3) ابن حزم، أبو محمد علي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط4، 1977، ج2، ص 329.

وكانت منازلهم في اليمن في موضع يُقال له (حَمِير) غرب صنعاء⁽¹⁾، وتفرّع منها عدة بطون منها: قُضَاعَة؛ ومن قُضَاعَة:

أ. بَلِي: وديارهم أَمَج وَغُرَّان وَهَجَشَان وَالْجَزْل وَالرَّحْبَة، وهذه المناطق من منقطع دار جُهَيْنَة إلى حد دار جُدَام على شاطئ البحر⁽²⁾.

ب. جُهَيْنَة: قال ابن خلدون: "وَجُهَيْنَة ما بين الينبع ويثرب إلى الآن في مُنَسَّعٍ من بَرِيَة الحجاز"⁽³⁾.

ج. كَلَب: وَمَسَاكِنُهُمْ فِي السَّمَاءِ وَمِنْ قُرَاهَا تَدْمُرُ وَسُلَمِيَّةٌ وَالْعَاصِمِيَّةُ وَحِمَصٌ وَحَمَاةٌ وَغَيْرُهَا⁽⁴⁾.

د. بنو القَيْن: وديارهم بين نَيْمَاء وَمَعَان⁽⁵⁾.

هـ. بَهْرَاء: يقول الهمداني: "فإن تَيَّاسَرْت من حمص عن البحر الكبير، وهو بحر الرُّوم، وقعت في أرض بهراء"⁽⁶⁾، فديارهم إذن كانت شمال ديار كَلَب.

و. تَنُوح: يقول الهمداني: "ثم من أَيْسَرِهِمْ -أي بهراء- مما يلي البحر، تَنُوح وهي ديار الْفُضَيْض، وسادة تَنُوح ومعكودهم، منها اللَّاذِقِيَّة على شاطئ البحر، ثم تقع في نصارى، وغير ذلك إلى حد الفرات إلى بالس"⁽⁷⁾

ج) الفرع الثاني: كَهْلَان

وتفرّعت عنها عدة قبائل منها:

(1) الحموي، ياقوت، شهاب الدين ، معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت، ج2، 307.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 247.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص 247.

(4) الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوغ،

دار اليمامة، الرياض، 1394هـ، 1974م، ص 272.

(5) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 249.

(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 274.

(7) المصدر نفسه ، ص 275.

أ. كِنْدَةَ: يقول ابن خلدون: "وبلادهم بجبال اليمن مما يلي حَضْرَمَوْتَ"⁽¹⁾،
ويذكر الهمداني رحيلهم إلى البحرين ثم جلاءهم عنها وعودتهم إلى
حَضْرَمَوْتَ⁽²⁾.

ب. مَذْحِج: يقول الهمداني: "الجوف بين هَمْدَانَ وَمَذْحِج، مأرب بين سبأ
ومذحج"⁽³⁾، وتفرّع من مذحج عدة بطون منها: زَيْد، وبلحارث، وكَعْب،
وكانت ديارهم نَجْرَانَ⁽⁴⁾.

ج. طِيء: يقول ابن خلدون: "وأما بنو طِيء بن أَدَد فكانوا باليمن، وخرجوا
منه على أثر الأزد إلى الحِجَاز، ونزلوا سُمَيْرَاءَ وفَيْد، في جوار بني أَسَد،
ثم غلبوهم أَجَأً وَسَلَمَى، وهما جبلان من بلادهم، فاستقرّوا بهما وافترقوا
لأول الإسلام في الفتوحات"⁽⁵⁾.

د. جُدَام: يقول الهمداني: "وأما جُدَام فهي بين مَدِين إلى تَبُوك، فإلى أَدْرَح
فيها فخذ مما يلي طَبْرِية من أرض الأردن، إلى اللّجون واليَّامون إلى
ناحية عَكَّا"⁽⁶⁾.

هـ. لَحْم: يقول الهمداني: "أما مساكن لَحْم فهي متفرقة أكثرها بين الرَّملة،
ومصر في الحِفَار. ومنها في الجُولان، ومنها في حوران"⁽⁷⁾.

و. الأزد: يذكر الهمداني تفرعاتهم الكثيرة حيث يقول: "فأما ساكن عُمان
من الأزد ف(يَحْمَد) و(حُدَّان) و(مَالِك) و(الحَارِث) و(عُتَيْك)، وأما من
سكن الحيرة والعِراق ف(دَوْس)، وأما من سَكَنَ الشَّام ف(آل الحارث)، وأما
من سكن المدينة ف(الأوس والخزرج) وأما من سكن مَكَّة ونواحيها

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 257.

(2) الهمداني، صفة الجزيرة العرب، ص 175.

(3) المصدر نفسه، ص 265.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 255.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص 254.

(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 272.

(7) المصدر نفسه، ص 271.

ف(خُرَاعَة)...⁽¹⁾.

ثانياً: العدنانيون

يذكر المؤرخون أن العدنانيين أبناء (عدنان) الذي يرجع نسبه إلى إسماعيل عليه السلام، وتفرّع منهم الكثير من القبائل بنجد، والحجاز والعراق⁽²⁾.

أ) الفرع الأول: مُضَر

وانقسمت إلى قسمين رئيسيين هما: خَنْدِف وقَيْس عِيلان.

أ. خَنْدِف: ومن أشهر بطونها

(1) تَمِيم: وهي من أشهر قبائل العرب، ويذكر الهمداني أن منازلهم في

المنطقة الشرقيّة من شبه الجزيرة في اليمامة حتى جنوب العراق، وإلى

البحرين فالإحساء، منازل ودور لبني تَمِيم، ثم السَّعد من بني تَمِيم⁽³⁾،

وتَمِيم لها عدّة بطون منها (بنو العَنْبر) و(بنو يَزْبُوع) و(بنو طُهيّة)⁽⁴⁾.

(2) هُذَيْل: يقول ابن خلدون: "فأما هُذَيْل فهم بنو هُذَيْل بن مُدركة، وديارهم

بالسُرّوات، وسُرّاتهم مُتّصلة بجبل غَزوات المُتّصل بالطائف، ولهم أماكن

ومياه في أسلفها من جهات نَجْد وتَهامة بين مكّة والمدينة ومنها

الرجيع"⁽⁵⁾، ويقول الهمداني: "ومنازل هُذَيْل : عُرنة وعَرَفة، وبطن

نعمان، ونُخْلة و رَحِيل"⁽⁶⁾.

(3) كِنَانَة: يُحدّد الهمداني منازلهم في وادي أئمة وضنكان والحرّة، حرّة كنانة

وحلي وهو مَخلاف وقصبتها الصّحارية، والسّرّين ساحل كنانة⁽⁷⁾.

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب ، 374.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 298.

(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 277.

(4) ابن خلدون، المقدمة ، ج2، ص 316.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص 319.

(6) الهمداني، صفة جزيرة العرب ، ص323.

(7) المصدر نفسه ، ص 306.

4) قُرَيْش: ومنازلهم في مَكَّة وما حولها، ومن مناطقها المَرَاغَة، وتَبَالَّة⁽¹⁾، وتتقسم إلى قسمين عظيمين: قُرَيْش البَطَاح، وقُرَيْش الظَّوَاهِر، فقُرَيْش البَطَاح هي التي أسكنها قُصَي أَبُطَح مَكَّة، وقُرَيْش الظَّوَاهِر هي التي سَكَنْت بِظَهَر مَكَّة أي خارجها⁽²⁾.

ب. قَيْس عِيلَان: وتتقسم إلى قبائل عدَّة وهي:

1) تَقِيف: كانت منازلهم في الطَّائِف، لقول الهمداني: "وساكن الطَّائِف تَقِيف"⁽³⁾.

2) هَوَازِن: يقول الهمداني: "ثم سُرَاة الطَّائِف، وغَوْرُها مَكَّة، ونَجْدُها ديار هَوَازِن من عُكَاز"⁽⁴⁾.

3) سُلَيْم: يُحَدِّد الهمداني منازلهم تحديداً دقيقاً فيقول: "فمن وادي القرى، إلى خَيْبَر شرق المدينة، إلى حدِّ الجبلين، إلى ما ينتهي إلى الحرَّة، ديار سُلَيْم لا يُخَالطها إلا صَرْمٌ من الأنصار"⁽⁵⁾.

4) غَطَفَان: يقول ابن خلدون: "أما بنو غطفان فَبَطْنٌ عظيم مُتَّسِع، ومنازلهم بِنَجْدٍ مما يلي وادي القرى، وجبل طيء"⁽⁶⁾، ومن أشهر فروعها (عَبْس)، و(ذُبْيَان)⁽⁷⁾.

الفرع الثاني: رَبِيعَة

يقول ابن خلدون: "أما ربيعة فديارهم ما بين الجزيرة والعراق"⁽⁸⁾، وقد تفرَّعت إلى عدَّة قبائل، من أشهرها:

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 291.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 344.

(3) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 260.

(4) المصدر نفسه، ص 120.

(5) المصدر نفسه، ص 274.

(6) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 305.

(7) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 219.

(8) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 305.

1. أَسَد: يُحَدِّد الهمداني منازلهم فيقول: " فإذا خرجت من (تَيْمَاء)، قَصَد الكُوفَة
ثانياً، فَأَنْتَ في ديار (بُحْثُر)، من طيء، إلى أن تقع في ديار بني أَسَد قبل
الكُوفَة بخمس" (1).

2. وائِل: وهي بَطْنان مشهوران

أ. بَكْر بن وائِل: "وديار بكر بن وائِل من اليمامة إلى البحرين، إلى سيف
كَاطِمَة، إلى البحر فأطْرَاف سواد العراق، فالأُبْلَة، فهيت" (2).

ب. تَغْلِب: يقول ابن خلدون في تحديد منازلهم: "وكانت بلادهم بالجزيرة
الْفُرَاتِيَّة، بجهات سِنْجار، ونَصِيبين، وتُعرف بديار ربيعة" (3).

(1) الهمداني، صفة جزيرة العرب، ص 274.

(2) المصدر نفسه، ص 57.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص 301.

الفصل الثاني المستوى الصوتي

1.2 تمهيد:

عند رصد الظواهر اللهجية عند القبائل العربية، نلاحظ أن قسماً كبيراً من الاختلافات يرجع إلى الجانب الصوتي، وسنّة اللغات أنها تسيّر نحو الأسهل والأيسر في النطق، فإذا ما وَجَدَتْ قَبِيلَةً معينة صُعُوبَةً في نطق كلمة ما، فإنها تسلك المسلك الطبيعي حسب سَجِيَّتِهَا في التَّخْلُص من تلك الصُّعُوبَةِ، وقد أثبتت الدِّراساتُ أَنَّ القبائل التي تعيش حياة حَضَرٍ واستقرار تختلف في طرائق نُطقها وميولها عن تلك القبائل التي تعيش في البادية، وقد قُمتُ في هذا الفصل بدراسة الظواهر الصَّوتية التي كان لها أثرٌ في الشَّواهد الشَّعرية.

ومن ذلك الهمزة ومساثلها في اللهجات، والمماثلة والمخالفة اللتان تحدثا طلباً للانسجام الصَّوتي بين الحروف، ثم درستُ حذف الحركات في اللهجات، ودرستُ اللهجات المذمومة التي حادت عنها الفُصحى، وهذه اللهجات التي ورد عليها أمثلة في الشواهد الشعرية وهي: الاستنطاء، والتثنية، والطُمُطُمَانِيَّة، والعجعة، والعننة، والكشكشة .

2.2 الهمزة ومساثلها في اللهجات العربيّة:

الهمزة لُغَةً: قال ابن منظور: "الهمز مثل الغمز والضغظ، ومنه الهمز في الكلام لأنّه يُضَغْظ، وقد هَمَزْتُ الحرف فانهمز"⁽¹⁾، ويذكر في مادة (نبر): " النبر بالكلام: الهمز، والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبراً، هَمَزَهُ.." ⁽²⁾.

أما في الاصطلاح فيرى عبد الصّبور شاهين: "إن لفظ الهمز ليس في أصله علماً على صَوْتٍ من أصوات اللُّغَةِ، وإنما هو وصف لكَيْفِيَّةِ نُطْقِيَّةٍ لا تَخْتَصُّ في ذاتها بصَوْتٍ معين، ثم غَلَبَ إطلاقه على الصَّوْتِ المعروف، الذي كان يُسَمَّى من قبل

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص 426، (همز).

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 188، (نبر).

(ألفاً)، سواء في العَرَبِيَّة أو في غيرها من السَّامِيَّات... وهو في جميعها صَوْت احتباسي، غير أنه أخذ يَضْعَف في الآرامية حتى فَقَدَ تقريباً كُلَّ قيمته الصَّوْتِيَّة كساكن، بل لقد مالت كُلُّ اللَّهَجَات السَّامِيَّة إلى التَّخْلُص منه...⁽¹⁾.

والهَمْزَة صَوْت حلقي عند القدماء مثل الخليل⁽²⁾، وسيبويه⁽³⁾، أما علماء اللُّغَة المحدثون فقد نسبوا صَوْت الهَمْزَة إلى الحنجرَة، يقول رمضان عبد التَّوَاب: "هو صَوْت حنجري شديد"⁽⁴⁾ ويقول عبد القادر عبد الجليل: "الهَمْزَة صَوْت حنجري انفجاريّ وقفي"⁽⁵⁾، ويقول عبد الصبور شاهين: "فهي صَوْت يخرجُ من الحنجرَة ذاتها"⁽⁶⁾، أما إبراهيم أنيس فقد خَالَفَ المُحَدِّثِينَ في أن صَوْت الهَمْزَة يخرج من فتحة المزمار⁽⁷⁾. وعلى هذا ينتج صَوْت الهَمْزَة بانغلاق الوترين الصَّوْتِيَّين انغلاقاً تاماً، ثم ينفرجان محدثين هذا الصَّوْت⁽⁸⁾.

وبذلك فقد أثارت الهَمْزَة اختلافات كثيرة في الدَّرَاسَات اللُّغَوِيَّة؛ وسأقومُ هنا بدراسة تفصيليَّة عن اختلاف لَهَجَات القبائل في الهَمْزَة وانعكاساتها على الشواهد الشعرية كالتالي:

(1) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغَة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 17، 18.

(2) الفراهيدي، العين، ج2، ص 51.

(3) سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج3، ص 541.

(4) عبد التَّوَاب، رمضان، مشكلة الهَمْزَة العَرَبِيَّة، مكتبة الخانجي، 1996، ط1، ص 21.

(5) عبد الجليل، عبد القادر، التنوعات اللُّغَوِيَّة، دار صفاء، عمان، 1997، ص 123.

(6) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغَة الحديث، ص 48.

(7) أنيس، في اللَّهَجَات العَرَبِيَّة، ص 68.

(8) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصَّوْتِي عند علماء العَرَبِيَّة القدماء، جامعة مؤتة، منشورات عمادة البحث العلمي، 1993، ص 191.

1.2.2 تحقيقُ الهمزة:

تحقيق الهمزة هو إعطاؤها حقّها من الأداء النطقيّ، والنطقُ بها نُطقاً موفياً لها صفاتها التي تُعرفُ بها⁽¹⁾، "أما مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تتطبق فتحة المزمار انطباقاً تامّاً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تتفج فتحة المزمار فجأةً فيُسمع صوت انفجاري"⁽²⁾، ونطق الهمزة محققةً عملية صعبة وخصوصاً بالنسبة لأهل المدن، فقد وصفها سيبويه بأنّها "نبرة في الصدر تُخرج باجتهاد"⁽³⁾.

واشتهر بتحقيق الهمزة قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها، تميم ومن جاورها⁽⁴⁾، والقبائل البدوية تميل إلى تحقيق الهمزة لتُخفّف من عيب السرعة في الكلام عندها، وهي عادةً أمّلتها ضرورة انتظام الإيقاع النطقي، كما حثمتها ضرورة الإبانة عمّا يريد من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابة السريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النبر في نطقه كان دائماً أبرز المقاطع وهو ما كان يمنحه كل اهتماماته⁽⁵⁾، وتحقيق الهمزة هو الأصل في اللغة وعليه صارت اللغة الفصحى، وهذا ما حدا ببعض المتفصّلين همز غير المهموز طلباً لمحاكاة الفصحى، وهذا ما نُسميه (المبالغة في التّفصّل)⁽⁶⁾، والعربي قد يضطرُّ للهمز أحياناً، لبيان أصل الهمزة في الكلمة وعدم اختلاطها مع كلمات أخرى غير مهموزة في الأصل.

والهمزة لأنّها صوّت حنجري شديد يناسب البيئة البدويّة، وهي قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها، فهي أساساً من لهجات تميم وقيس، وبني أسد ومن جاورهم،

(1) الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربيّة في التراث، الدار العربيّة للكتاب، 1983، ج1، ص317.

(2) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ص 77.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 548

(4) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 30.

(5) المصدر نفسه ، ص 30.

(6) النواصرة، توفيق لافي، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، دار جليس الزمان، ط1، 2011، ص 22.

والتَّسهيلُ في أصله لهجَة البيئَة المُتَحَضِّرة، وهم أهل الحجاز وبخاصة قُريش في مكَّة، والأوس والخزرج في المدينة (1).

ومن أمثلة الهمزة المُتَحَقِّقة التي كان العرب يحذفونها همزة (أناس)، ومثالها في الشواهد الشعريَّة:

وإنا أناسٌ لا نرى القتلَ سبَّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ (2)

وأنشد أبو عثمان:

إنَّ المنايا يَطلِّعنَ على الأناسِ الأمانيا (3)

وقال ابن منظور: "الأناس لغة في الناس" (4)، مما يعني أنَّها نمط لهجي من باب التنوع لأنَّه لم ينسبها إلى قبيلة معينة، على الرَّغم من اتفاق العرب على حذف الهمزة والتعويض عنها بـ (ال).

وقد وردت كثيراً في الشعر، من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تَهاميونَ نَجديونَ كيداً ونُجعةً لكلِّ أناسٍ من وقائعهم سَجَلٌ (5)

وقوله:

ثوى بِرِزاءَ خيرٍ فتى أناسٍ ثوى بِرِزاءَ وإرتحلَ الوفودُ (6)

وقول تأبط شراً:

فَعُدُّوا شُهورَ الحُرِّمِ ثُمَّ تَعَرَّفُوا قَتيلَ أناسٍ أو فتاةً تُعانقُ (7)

(1) هلال، عبد الغفار حامد، اللهجات العربيَّة نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، ط2، 1993، ص 220.

(2) الخطيب التبريزي، أبو زكريا، شرح الحماسة، عالم الكتب، بيروت، 1989، ج1، ص 111.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص10، (أنس).

(4) المصدر نفسه، ج6، ص10، (أنس).

(5) بن أبي سلمى، زهير، ديوان، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 2005، ص49.

(6) المصدر نفسه، ص26.

(7) تأبط شراً، الديوان اعتنى به: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1، 2003، ص47.

وقول طُفَيْل الغنوي :

أُنَاسٌ إِذَا مَا أَنْكَرَ الْكَلْبُ أَهْلَهُ حَمَوَا جَارَهُمْ مِنْ كُلِّ شَنْعَاءٍ مُضْلِعٍ⁽¹⁾

وقوله:

وَإِنَّا أُنَاسٌ مَا تَزَالُ سُؤْمَانَا تُنَوِّرُ نِيرَانِ الْعَدَوِّ مَنَاسِمُهُ⁽²⁾

وفي مضارع الفعل (رأى) تُحْذِفُ الهمزة فيقال (يرى) لكن الشاعر سُرَاقَةُ الْبَارِقِي حَقَّقَهَا فِي قَوْلِهِ:

أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ⁽³⁾

وقد روى أبو زيد هذا البيت في نوادره (ما لم تبصره)⁽⁴⁾، ويقول سيبويه إنَّ العرب الموثوق بهم يقولون (قد أرائهم) على الأصل⁽⁵⁾، وقد عزا صاحب اللسان ذلك إلى تيم الرِّيَاب يقولون: هو يرأ، وترأى، ونرأى، ويقولون في متى نراك؟ متى نراك؟⁽⁶⁾، وعلى ذلك جاء قول شاعرهم:

أَلَمْ تَرَأْ مَا لَاقَيْتُ وَالْدَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ⁽⁷⁾

يقول أحمد علم الدين الجندي: "واعتقد أن الهمز في هذا ليس مقصوراً على تيم الرِّيَاب كما في اللسان، بل يشمل المنطقة المجاورة لها ومنها تَمِيم، وإذا علمنا أنَّ

(1) البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب بيروت، ط3، 1403 هـ - 1983 ، ج3، ص 1100.

(2) الأصفهاني، أبو فرج، الأغاني، تحقيق : سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط2 ، ج15، ص 339

(3) الاسترabadي، رضي الدين محمد، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للبغدادى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1982، ص 322.

(4) الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، 1981م، ط1، ص 331.

(5) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 546.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص، 291، (رأى).

(7) المصدر نفسه، ج14، ص291، (رأى).

الرَّيَابُ كَانَتْ مَوْصُولَةً النِّسْبِ بِتَمِيمٍ، وَأَنْ دِيَارَهَا كَانَتْ عَلَى كُتُبٍ مِنْهَا... وَدَلِيلُ آخِرٍ
وَهُوَ أَنَّ الْحِجَازَ يَتَرَكُونَ الْهَمْزَ فِي الْأَمْرِ، فَيَقُولُونَ: رَ ذَلِكَ، وَلِلثَّانِيَيْنِ: رِيَا ذَلِكَ،
وَلِلْجَمَاعَةِ: رُوَا ذَلِكَ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَهْمَزُونَ جَمِيعَ ذَلِكَ فَيَقُولُونَ: أَرَا ذَلِكَ، وَارَأِيَا⁽¹⁾.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ تَمِيمٍ:

هَلْ تَرْجَعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا
لَمَّا اسْتَمَرَّ بِهَا شَيْحَانُ مَبْتَحَجٍ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرَاكَ شَنَاْنَا⁽²⁾

وَمِنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي كَانَتْ تَحَقِّقُ الْهَمْزَةَ قَبِيلَةُ غَنَى، وَعُكْلٌ، وَرُؤْيٍ عَنْ عُقَيْلٍ أَنَّهَا تَقُولُ
(الْجَوْنَةُ، وَالْبُؤْسُ، وَالْحَوْتُ)⁽³⁾.

وَقَدْ تُبْدَلُ الْهَمْزَةُ وَآوًا فِي بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَذَكَرَ عَبْدُ الصَّبَّورِ شَاهِينُ أَنَّ الْهَمْزَةَ
تُبْدَلُ مِنَ الْوَائِ إِذَا كَانَتْ الْوَائِ مَضْمُومَةً ضَمَّةً لَازِمَةً غَيْرَ مُشَدَّدَةٍ مِثْلَ: وَجْوهٌ وَأَجْوهُ،
وَدَارٌ وَأُدُورٌ، وَنَارٌ وَأُنُورٌ؛ وَتُبْدَلُ الْهَمْزَةُ مِنَ الْوَائِ الْمَكْسُورَةِ الْمُصَدَّرَةِ مِثْلَ: وَشَاحٌ وَإِشَاحٌ،
وَوَفَادَةٌ وَإِفَادَةٌ، وَوِسَادَةٌ وَإِسَادَةٌ⁽⁴⁾.

وَمِنَ ذَلِكَ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ قَوْلُ تَمِيمِ بْنِ أَبِي مِقْلَبٍ:

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَوَلَتْ رِكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ⁽⁵⁾

وَقَالَ حَبِيبُ الْأَعْلَمِ:

هَوَاءٌ مِثْلُ بَغْلِكَ مُسْتَمِيتٌ عَلَى مَا فِي إِعَالِكَ كَالْخَيْالِ⁽⁶⁾

(1) الجندي، اللّهجات في التراث، ج1، ص 332.

(2) الاستزبادي، رضي الدين محمد، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد
للبيدادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن، محمد الذمراق، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، شرح الشواهد، ص 330.

(3) انظر: أنيس، في اللّهجات في العربية، ص 100.

(4) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 63.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 332.

(6) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص 216.

وقال أبو قلابة:

لَهُ إِدَّةٌ سَفَعُ الْوُجُوهِ كَأَنَّمَا يُصَفِّقُهُمْ وَعَكَ مِنْ الْمَوْتِ مَا هُنَّ⁽¹⁾

قال سيبويه: "وذلك مُطَرَّدٌ فِي لُغَةٍ هُدَيْلٌ يُبْدِلُونَ مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ الْوَاقِعَةَ أَوَّلًا هَمْزَةً، اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ عَلَى الْوَاوِ"⁽²⁾، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾⁽³⁾، قَرَأَهَا بَعْضُهُمْ (إِعَاءِ أَخِيهِ)⁽⁴⁾

قال معقل بن خُوَيْلِد:

أَبَا مَعْقِلٍ إِنْ كُنْتُ أَشَحْتُ حُلَّةً أَبَا مَعْقِلٍ فَانْظُرْ بِبَنَّاكَ مَنْ تَرْمِي⁽⁵⁾

تحقيق الهمزتين

ولها ثلاث حالات، الأولى وهي أن تجتمع الهمزتان في كلمة واحدة، مثل: (أئمة)، والحالة الثانية أن تجتمعا في كلمتين منفصلتين، مثل: (جاء أشراطها)، والحالة الثالثة أن تجتمع الهمزة مع همزة الاستفهام الداخلة عليها مثل: (أأذرتهم). وإذا اجتمعت هَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَصْبَحَ ذَلِكَ ثَقِيلًا عَلَى اللِّسَانِ، وَيُرَى سَبِيوِيَهُ أَنَّ الْقِبَائِلَ الَّتِي تَحْقُقُ الْهَمْزَةَ مِنَ الْبَدْوِ يَصْعَبُ عَلَيْهَا تَحْقِيقُ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَتَيْنِ مَنْفَصَلَتَيْنِ، يَقُولُ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا التَقَتَا وَكَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ كَلِمَةٍ، فَإِنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ يَخْفَفُونَ إِحْدَاهُمَا، وَيَسْتِثْقِلُونَ تَحْقِيقَهُمَا، لَمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، كَمَا اسْتِثْقَلُ أَهْلُ الْحِجَازِ تَحْقِيقَ الْوَاحِدَةِ. فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ تَلْتَقِيَ هَمْزَتَانِ فَتُحَقِّقَا، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَخْفِيفُ الْأُولَى وَتَحْقِيقُ الْآخِرَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا)⁽⁶⁾ وَ (يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ)⁽⁷⁾ وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْقُقُ الْأُولَى وَيَخْفِفُ الْآخِرَةَ، سَمِعْنَا

(1) شعراء الهذليين، ديوان، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، ج2، ص256.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص355.

(3) سورة يوسف: الآية (76).

(4) الأندلسي، محمد بن يوسف، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وعلي

محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001، ج5، ص332.

(5) الهذليين، الديوان، ج3، ص65.

(6) انظر: سورة محمد، الآية 18.

(7) انظر: سورة مريم، الآية 7

سمعنا ذلك من العرب⁽¹⁾، وقد تعرّض أحمد علم الدين الجندي لنص سيبويه هذا بالنقد عند كلامه عن كلمة (أئمة) فقال: "ولهذا يكون سيبويه قد جانبه الصواب"⁽²⁾، والحقيقة أنّ الجندي لم يكن دقيقاً في كلامه، فسيبويه على الصواب؛ لأنّه يتحدث عن الهمزتين في كلمتين منفصلتين، والأمثلة التي أوردها الجندي في انتقاده تمثل اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، والقياس عند العلماء أنه في حال اجتماع همزتان وكانت كل واحدة من كلمة تخفيف الثانية أو قلبها واولاً.

ومن أمثلة اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ما سمعه أبو زيد عن بعض العرب أنّها تقول (اللهم اغفر لي خطائني)⁽³⁾، وعليه جاء قول الشاعر:

فإنّك لا تدري متى الموتُ جائيء إليك ولا ما يحدثُ الله في غدٍ⁽⁴⁾

قال ابن جني: "وأنشدني من ينتمي للفصاحة شعراً لنفسه مهموزاً يقول فيه: أشأوها، وأدأوها، فنبهته عليه فلم يكذّر يرجع عنه"⁽⁵⁾.

ولو أن المتكلم حذف الهمزة الثانية لانزلقت مكانها شبه الحركة (w) وتشكّلت الحركة المزدوجة الهابطة، ولو حذف الأولى وعطّلت حركتها وتشكّلت المقطع الطويل المغلق، وهذان وضعان مستكرهان في العربيّة، ولكان فرارُ الشاعر من وضع صعب إلى وضع صعب آخر، لذلك فضّل الشاعر الأصل الصّعب على المُستحدث الصّعب أيضاً

حذف الهمزة الثانية:

$$\rangle a^v s \rangle a \omega uh \bar{a} \Leftarrow \rangle a^v s \rangle a * uh \bar{a} \Leftarrow \rangle a^v s \rangle a uh \bar{a}$$

الأصل بالهمزتين حذف الهمزة الثانية تشكّل المقطع المغلق

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 548.

(2) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج1، ص 334

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 334.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت

لبنان، ط2، ج3، ص 143.

(5) المصدر نفسه، ج3، ص 143.

وهذا مفروض حيث انزلت شبه الحركة (w) لتشكّل الحركة المزدوجة (wu)

حذف الهمزة الأولى

$$\rangle a^v s^v \omega a \rangle uh \bar{a} \Leftarrow \rangle a^v s^v * a \rangle uh \bar{a} \Leftarrow \rangle a^v s^v \rangle a \rangle uh \bar{a}$$

الأصل بالهمزتين حذف الهمزة الأولى تشكل المقطع المغلق

بعد حذف الهمزة مع بقاء حركتها مُطِلَّت الحركة، وتشكّل المقطع المكروه، وقد استعمل العربيّ النمطين معاً، وذلك خاضع للبيئات الاستعمالية، فبعضهم فضّل الهمزة وهي الأصل، وبعضهم استخدم الوضع الطارئ وهم الأغلبية⁽¹⁾.

ومن العرب من يُدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، قال ذو الرّمة:

فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعْثَاءِ بَيْنَ جَلَجَلٍ وَبَيْنَ النَّقَا: آأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ⁽²⁾

وقول جامع بن عمرو الكلابي:

حُرُقْ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبْدُوا فَكَاهَةً فَفَكَرَ آيَاهَ يَغْنُونُ أَمْ قَرْدَا⁽³⁾

وما حدث من مطل لحركة الهمزة الأولى لكي تصبح حركة طويلة (a) لتساعد في عملية المد، وتعمل فاصلاً بين الهمزتين أقوى من الفاصل الناتج عن عملية الفتحة (a) وأقحموا الألف بينهما، وذلك حرصاً منهم على تحقيق الهمزتين، وقد خُصَّت تَمِيمٌ دون سائر المحققين بهذا العمل⁽⁴⁾.

المبالغة في تحقيق الهمزة

بالغ أهل البادية في تحقيق الهمزة، حتّى تحوّلت في بعض ألفاظهم عَيْناً، وذلك نُسِبَ إلى تَمِيمٍ وَقَيْسٍ عَيْلان⁽⁵⁾، وبذلك يُصبح المخرج حَلْقِيّاً بدلاً من المخرج الحُنْجَري

(1) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 27.

(2) ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن نهيس، الديوان، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي،

دار المعرفة، بيروت - لبنان، 2006، ص 227؛ سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 551.

(3) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص 64.

(4) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 31.

(5) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 31.

الحُنْجَرِي الْوَتْرِي⁽¹⁾، وَقَلْبُ الْهَمْزَةِ عَيْنًا لَهُ مَا يُسَوِّغُهُ مِنَ الْقَوَانِينِ الصَّوْتِيَّةِ، فَالصَّوْتَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَخْرَجِ، فَالْهَمْزَةُ صَوْتٌ حَنْجَرِيٌّ، وَالْعَيْنُ مِنَ الْحِيزِ الَّذِي يَلِيهِ وَهُوَ أَقْرَبُ الْأَصْوَاتِ إِلَى الْهَمْزِ وَأَخْفَ مِنْهَا وَأَكْثَرُ وَضُوحًا فِي السَّمْعِ⁽²⁾، يَقُولُ الْفَرَاءُ: "لُغَةُ قَرِيشٍ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ: (أَنْ)؛ وَتَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ يَجْعَلُونَ أَلْفَ (أَنْ) إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً عَيْنًا، يَقُولُونَ (أَشْهَدُ عَنْكَ رَسُولَ اللَّهِ)، فَإِذَا كَسَرُوا رَجَعُوا إِلَى الْأَلْفِ"⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: "وَبَنُو تَمِيمٍ يَحْقِقُونَ الْهَمْزَةَ يَجْعَلُونَهَا عَيْنًا، فَيَقُولُونَ هَذَا خَبَاعُنَا، يَرِيدُونَ خَبَاؤَنَا"⁽⁴⁾، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءٍ مَنُزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ⁽⁵⁾

وَقَدْ تُبْدَلُ الْهَمْزَةُ عَيْنًا فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، قَوْلُ طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ:

فَنَحْنُ مَنَعْنَا يَوْمَ حَرَسٍ نِسَاءَكُمْ غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرٌ مُغْتَلِي

وَهُوَ يَقْصِدُ غَيْرَ مُؤْتَلِي⁽⁶⁾، وَقَوْلُ ابْنِ هَرَمَةَ :

أَعَنْ تَغْنَتْ عَلَى سَاقٍ مُطَوَّقَةً وَرَقَاءُ تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ⁽⁷⁾

يَقُولُ رَمْضَانُ عَبْدُ التَّوَابِ: "وَابْدَالُ الْهَمْزَةِ عَيْنًا هُنَا، نَوْعٌ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، كَمَا يَسْتَفَادُ مِنْ نَصِّ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ نَطْقِ بَعْضِ أَهَالِي صَعِيدِ مِصْرَ: (لَع) فِي (لَأ) مَثَلًا، وَأَهْلُ النَّوْبَةِ وَالسُّودَانِيُّونَ، يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ هَذَا الْإِبْدَالُ كَثِيرًا

(1) عبد التَّوَابِ، فصول في فقه الْعَرَبِيَّةِ، ص 137.

(2) النَوَاصِرَةُ، الْهَمْزَةُ فِي ضَوْءِ عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ، ص 35.

(3) الْأَزْهَرِيُّ، أَبُو مَنْصُورٍ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، تَحْقِيقُ: عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ، الْمَوْسُوسَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلتَّأْلِيفِ، ج 12، ص 111.

(4) ابْنُ دَرِيدٍ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، جَمْهَرَةُ اللُّغَةِ، تَحْقِيقُ: رَمْزِي بَعْلَبَكِي، بَيْرُوتَ - لُبْنَانِ، ط 1987، ج 1، ص 237.

(5) ذُو الرِّمَّةِ، الدِّيَوَانُ، ص 247؛ الْبَغْدَادِيُّ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ، ص 427.

(6) ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج 14، ص 40، (أَلَا).

(7) ابْنُ هَرَمَةَ، إِبْرَاهِيمُ، الدِّيَوَانُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ نَفَّاعٌ، وَحُسَيْنُ عَطْوَانٌ، مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ، ص 105؛ ابْنُ جَنِيٍّ، الْخَصَائِصُ، ج 2، ص 111.

في أيامنا هذه؛ فقد سمعتُ بعضهم يقولون مثلاً: (فلان سَعَلَ عليك) يعني (سأل)⁽¹⁾، وتلاحظ هذه الظاهرة أحياناً في كلام بعض المُعَمَّرين في محافظة الكرك، في كلمة (اسأل) ومشتقاتها، فيقولون (سعل) و(اسعل)⁽²⁾، وهذا ما يُعرف بظاهرة العنونة وسنأتي لدراستها بالتفصيل فيما بعد إن شاء الله.

2.2.2 تخفيف الهمزة:

همزة بَيْنَ بَيْنَ: قال سيبويه: "وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصّتها وقصة الواو قصة المكسورة والياء. فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه، فإنما جُعِلَتْ هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجْعَل ألفات ولا ياءات ولا واوات، لأن أصلها الهمز، فَكَرِهُوا أَنْ يُخَفَّفُوا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَتَحَوَّلَ عَنْ بَابِهَا، فَجَعَلُوهَا بَيْنَ بَيْنَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ أَصْلَهَا عِنْدَهُمُ الهمز"⁽³⁾، ومن أمثلتها في الشواهد الشعرية قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضَرَ بِهِ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ⁽⁴⁾

فالتون ساكنة وقبلها همزة مخففة بين بين، وحقيقة همزة بين بين في الدراسات الصوتية الحديثة هي النقاء حركة مع حركة، وهذا مرفوض في نظام اللغة العربية إن لم يوجد بين الحركتين فاصل، وفي مثل هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصر التنعيم، يقول يحيى العبابنة: "يمكن القول إنَّ العربية تقبل في بعض مستوياتها اللهجية مثل هذا البناء الصوتي الذي لا يُجيزُهُ المعيار الفصيح للنظام الصوتي العربي، وهو

(1) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 137.

(2) انظر: الخليل وعبابنة، لهجة الكرك، دراسة وصفية تاريخية في الأصوات والأبنية، جامعة مؤتة، ط 1، 1996، ص 61.

(3) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 542.

(4) الأعشى، الديوان، ميمون بن قيس، شرح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ص 203؛ الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005، ج 2، ص 244.

أمر ينبغي تحديده، لأنَّ قبوله في اللَّهَجَات الفصيحة ووجوده في بعض القراءات القرآنيَّة الصَّحيحة لم يكن على إطلاقه، بل ينبغي أن يتوافر شرط صَوْتِي آخر لا يمكن تمثيله كتابة، ونعني به عنصر التَّنْغِيم (Intonation) فلا يمكن أن تنطق الكَلِمَة إلا بوجود وُقِيفَة لإظهار الحركة عند الحركة، وإلا فَإِنَّ الأمر مستحيل، لأن مبدأ التعويض قد يتدخل في هذا الوضع، فتتعلَّب إحدى الحركات على الأخرى فتتحول الحركة إلى صَوْت انزلاقي الواو أو الياء، أو أن يتدخل مبدأ الدمج إذا كانت الحركتان من جنس واحد، كأن تكونا ضَمَّتَيْن أو فَتَحَتَيْن⁽¹⁾.

وقد تكون الحركتان الملتقيتان متشابهتين، مثل الفتحة مع الفتحة أو الضمة مع الضمة، وقد تكونان مختلفتين مثل الفتحة مع الكسرة؛ ومثاله في الشَّواهِد الشَّعْرِيَّة، قول حسان بن ثابت:

سَأَلْتُ هُدَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ظَلَّتْ هُدَيْلٌ بِمَا سَأَلْتُ وَلَمْ تُصِبْ⁽²⁾

وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل:

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرٍ⁽³⁾

يعلق سيبويه على البيتين الأخيرين بقوله : "فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ ولا يسال؛ وبلغنا أن سلت تسال لغة"⁽⁴⁾.

وقول الفرزدق:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عِشْيَةً فَارْغَبْ فَرَاةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ⁽⁵⁾

وقال الشاعر:

(1) العبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللُّغة والفونولوجيا العربيَّة، دار الشروق، ط1، 2000، ص 102.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص554؛ البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص 339.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص555.

(4) المصدر نفسه، ج3، ص555.

(5) الحاوي، إيليا، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983، ج2، ص318؛

سيبويه، الكتاب، ج3، ص554؛ وقد ورد البيت في الديوان هكذا:

ومضت لمسلمة الركاب مودعاً فارعي فزارة لا هناك المرتع

أَنْ زَمَّ أَجْمَالٌ وَفَارَقَ جِيرَةً وَصَاحَ غُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ؟⁽¹⁾
وقول مجنون بني عامر:

أَقُولُ لِظَبِي يَزْتَعِي وَسَطَ رَوْضَةٍ أَنْتَ أَخُو لَيْلَى؟ فَقَالَ: يُقَالُ⁽²⁾
وقول آخر :

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي⁽³⁾
وقول عمر بن أبي ربيعة:

أَلْحَقْ إِنِّي دَارَ الرِّبَابِ تَبَاعَدْتُ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبُكَ طَائِرُ⁽⁴⁾
وقول تميم بن أبي مقبل:

أُمِّ تَمِيمٍ إِنِّي تَرِينِي عَدُوَّكُمْ وَبَيْتِي فَقَدْ أَغْنَى الْحَبِيبُ الْمُصَافِيَا⁽⁵⁾
المبالغة في تخفيف الهمزة:

والمقصود بالمبالغة في تخفيف الهمز هو قلب الهمزة وإبدالها هاء⁽⁶⁾، والإبدال بين الهمزة والهاء له ما يبرره من الناحية الصوتية، إذ الصَوْتَانِ من مخرج واحد وهو الحنجرة، فالهمزة من أدنى الحنجرة، وهي أبعد مكان في الحلق، والهاء من الحيز الذي

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، ج1، ص49

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، 459

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص37، (أنم).

(4) ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، قدم له وحققه فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996، ص132؛ سيبويه، الكتاب، ج3، ص136؛ وقد ورد البيت في الديوان هكذا:

أَحَقًّا لئن دَارُ الرِّبَابِ تَبَاعَدْتُ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبُكَ طَائِرُ

(5) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ج7، ص71، (غني).

(6) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص60.

يليه، وهي الصَوْتُ الثاني مخرجاً بعد الهمزة⁽¹⁾، وهذه اللَّهْجَة منسوبة لـ (طيء)، فقد حكى ابن جني عن فُطْرِب أن طَيِّناً تقول: "هن فَعَلَتْ فَعَلْتُ، يريدون إن، يبدلون"⁽²⁾.

ومن أمثله في الشَّواهدِ الشَّعْرِيَّة قول الشاعر:

هَيَّاكَ إِن تُمِتْ بِشَعْشَعَانِ حُبُّ الْفُؤَادِ مَائِلُ الْيَدَانِ⁽³⁾
يقصد: إياك

وقول شاعر آخر:

يَا خَالَ هَلَّا قُلْتُ إِذْ أُعْطِيتَنِي هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَخَنَوءَ الْغُنُقِ⁽⁴⁾
ويقولون في (أيا) (هيا) قال الشاعر:
فَانْصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضِبُهُ وَرَفَعْتُ بِصَوْتِهَا هَيَّا أَبَهُ⁽⁵⁾

قال الشاعر:

فَأَصَاخُ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مَنْ طَرَبَ هَيَّا رَبًّا⁽⁶⁾
وقول آخر:

فَهَيَّاكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ذَاقْتُ عَلَيْكَ الْمَصَادِرِ⁽⁷⁾
وقال شاعر:

أَلَا يَا سَنَّا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمِ⁽⁸⁾

(1) رمضان، محي الدين، في صَوْتِيَّاتِ الْعَرَبِيَّة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ص 90.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 13، (أن).

(3) البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص86.

(4) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون

المطابع الأميرية، القاهرة، 1978، ص 25.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص56، (أيا).

(6) المصدر نفسه، ج15، ص371، (هيا).

(7) المصدر نفسه، ج15، ص371، (هيا).

(8) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص552.

3.2.2 حذف الهمزة

والقبائل العربية التي تحذف الهمزة هي: هذيل وأهل المدينة والأنصار، وقريش وكنانة، وسعد بن بكر، وغازية⁽¹⁾.

وصوت الهمز كما نعلم صعب في النطق فهو نبرة في الصدر تُخرج باجتهاد⁽²⁾، وروى عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) أنه قال: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبريل (عليه السلام) نزل بالهمز على النبي (صلى الله عليه وسلم) ما همزنا"⁽³⁾.

ب) حذف الهمزة دون تعويض:

وهذا النوع من الحذف خاضع لقانون السهولة والتيسير، ومن أمثلته في الشواهد الشعرية قول الحجاج:

وَحَيَّ لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتِ⁽⁴⁾

أراد الشاعر: أوحى فأسقط الهمزة مع حركتها، فانزلت الحركة للتخلص من البدء بالساكن دون تعويض من المحذوف⁽⁵⁾.

$$waw \quad h \quad \bar{a} \Leftarrow * aw \quad h \quad \bar{a} \Leftarrow \rangle aw \quad h \quad \bar{a}$$

لأصل المهموز حذف حركة الهمزة انزلاق الفتحة

ويُفسّر العلماء ذلك على اختلاف اللّهجات: "يجيء الفعل فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ بمعنى واحد، نحو جد في الأمر، وأوجد... وأصل ذلك أن كل واحد منها لغة قوم، ثم تختلط فتستعمل اللغتان"⁽⁶⁾.

(1) الجندي، اللّهجات العربية في التراث، ص 336.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 548.

(3) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج3، ص 31.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 380، (وحي).

(5) انظر: النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 72.

(6) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوه، المكتبة العربية، حلب، ص

وفي كَلِمَة (امرأة) قد يُقال (مرة)، وأورد ابن دُرَيْد قول الشَّاعِر:

تَقُولُ عَرَسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرِهِ بِنْسَ امْرُؤٍ وَإِنِّي بِنْسَ الْمَرْه⁽¹⁾

وذكر سيبويه أنَّها نوع من التَّخْفِيف كما يُقال (الكمة) في (الكمأة) وهو قليل⁽²⁾، وقال ابن منظور إن (المرأة) هي تَأْنِيثُ (امرؤ) "وللعرب في المرأة ثلاث لُغَات، يُقال هي امرأته، وهي مرأتُهُ، وهي مرتُهُ"⁽³⁾.

وقول رجل من عبد القيس:

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكِ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ⁽⁴⁾

وقولهم (مَلَك) حُذِفَتْ مِنْهُ هَمْزَتُهُ، وَخُفِّفَتْ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: "مَلَأَكُةً، فَأُعِيدَتْ الْهَمْزَةُ فِي الْجَمْعِ... وَالْأَصْلُ فِي الْهَمْزَةِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ اللَّامِ، لِأَنَّهُ مِنْ الْأَلُوكةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ فَكَانَ أَصْلُ (مَلَأَك) أَنْ يَكُونَ (مَأْلَكًا) وَإِنَّمَا أَخْرَوْهَا بَعْدَ اللَّامِ لِيَكُونَ طَرِيقًا عَلَى حَذْفِهَا، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مَتَى مَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا جَازَ حَذْفُهَا وَإِلْقَاءُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا"⁽⁵⁾.

وقد تُحذف الْهَمْزَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِ زَهِيرٍ:

جَرِيٌّ مَتَى يَظْلَمُ تُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيعًا وَإِلَّا تَبْدُ بِالظُّلْمِ يَظْلَمُ⁽⁶⁾

وقد أراد الشَّاعِرُ هُنَا (تَبْدَأُ)، فَحَذَفَ الْهَمْزَةَ السَّائِكَةَ لِكُونِهَا جَاءَتْ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَتَشَكَّلَ صُعُوبَةٌ فِي النُّطْقِ، فَتَخَلَّصَ مِنْهَا دُونَ تَعْوِيزٍ، وَفِي (هَادِي) يُقَالُ (هَادٍ)، قَالَ ابْنُ هَرْمَةَ:

(1) ابن دُرَيْد، جُمُهرَةُ اللُّغَةِ، ج2، ص168، (مرأً).

(2) سيبويه، الْكِتَابُ، ج3، ص545.

(3) ابن منظور، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج1، ص154، (مرأً).

(4) الْبَغْدَادِي، عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَمْرٍو، خَزَانَةُ الْأَدَبِ وَلِبَ لِبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ، تَحْقِيقُ: عَبْدُ السَّلَامِ

هَارُونُ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِي، 1989، ج7، ص27.

(5) ابن منظور، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج1، ص534، (صوب)، شَرَابُ، مُحَمَّدٌ حَسَنٌ، شَرْحُ الشَّوَاهِدِ

الشَّعْرِيَّةِ فِي أَمْهَاتِ الْكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ج1، ص184.

(6) ابن أَبِي سُلَيْمَى، زَهِيرٌ، الْدِيْوَانُ، ص69؛ ابن منظور، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج1، ص83، (رجأً).

لَيْتَ السَّبَاعَ لَنَا كَانَتْ مُجَاوِرَةً وَأَنْتَا لَا نَرَى مِمَّا نَرَى أَحَدًا
إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَأُ عَنْ فَرَائِسِهَا وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا⁽¹⁾

حذف الهمزة مع التعويض:

وقد تُحذف الهمزة ويعوّض عنها، كما يُقال (حمّ) في (حمء)، أنشد ابن الأعرابي في وصف بئر:

ذَاتُ عِقَابٍ هَرَشِي وَذَاتُ حَمٍّ⁽²⁾

فقد أُلقيت حركة الهمزة إلى ما قبلها وعوّض عنها بالتشديد، ويُقال: أرواب في أرواب، قال الشاعر:

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكِ وَانْتِيَابِهَا مِنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أَرَابِهَا⁽³⁾

فقد حذف الشاعر الهمزة وعوّض عنها بمطل الحركة السابقة لها.

ويُقال (بيار) في (بئار)، قالت امرأة من العرب:

أَلَمْ تَرَنَا غَبْنَا مَاوَنَا سِنِينَ فَظَلْنَا نَكِدُ الْبَيَارِ⁽⁴⁾

فقد سقطت الهمزة بفعل قانون السهولة والتيسير، ثم التقت حركتان، فانزلقت شبه الحركة للتخلص من المرفوض، و التعويض عن الهمزة⁽⁵⁾.

ويُقال (جبرائيل) في (جبرائيل) قال كعب بن زهير:

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيْبَةٍ الدَّهْرُ إِلَّا جَبْرَائِيلَ أَمَامِهَا⁽⁶⁾

وقال حسان بن ثابت:

وَجَبْرِيْلٌ رَسُوْلُ اللهِ فِيْنَا وَرُوْحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ⁽⁷⁾

(1) ابن هرمة، الديوان ، ص79؛ ابن جني، الخصائص، ج3، ص 152.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص، 615، (عقب).

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 545.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص 738.

(5) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 112.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص 115، (جبر).

(7) ابن ثابت، حسان، الديوان ، شرحه وقدم له: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،

ط2، 1994، ص89؛ ابن منظور، لسان العرب ، ج4، ص 113، (جبر).

وقد أورد ابن قتيبة بيتاً من الشعر لأبي نواس اتَّهم فيه باللحن وهو:
فَلَيْتَ مَا أَنْتَ وَاطٍ مِنْ الثَّرَى لِي رَمَسًا
والأصل في (واطٍ) (واطيء) وابن قتيبة لا يرى ذلك لحناً، إنما على حجة من
الشعر المتقدم وعلى علة بيّنة من علل النحو⁽¹⁾.

وقولهم (القران) في (القرآن)، قال حسّان بن ثابت:
جَدُّوا الْقُرْآنَ وَكُذِّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَاللَّهُ يُظْهِرُ أَمْرَ كُلِّ رَسُولٍ⁽²⁾
وقول شاعر آخر:

ذَكَرْتُ الشَّرَّاءَ الصَّالِحِينَ وَقَدْ فَنَوْا وَذَكَرَنِي أَهْلَ الْقُرْآنِ السَّدُورِ⁽³⁾
وقول يحيى بن نوفل:

مُتَخَشِّعًا طَبْنًا لِكُلِّ عَظِيمَةٍ تَتْلُوا الْقُرْآنَ وَأَنْتَ ذَنْبٌ أَغْبَرُ⁽⁴⁾
وقولهم (النَّطْل) في (النَّاطِل)، ومنه قول ابن مقبل:

مِمَّا تُعْتَقُ فِي الدَّنَانِ كَأَنَّهَا بِشِفَاهِ نَاطِلِهِ ذَبِيحُ غَزَالٍ⁽⁵⁾
قال ابن منظور: "الناطل يُهمز ولا يُهمز: القدح الصغير"⁽⁶⁾، وقولهم (سَل) في
(اسأل)، قال عنتر بن شداد:

سَلِ الْمَشْرِفِيَّ الْهِنْدَوَانِيَّ فِي يَدِي يُخَبِّرُكَ عَنِّي أَنَّنِي أَنَا عَنْتَرُ⁽⁷⁾

-
- (1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ط2، ج1، ص 131
(2) ابن ثابت، حسّان، الديوان، ص 214.
(3) عباس، إحسان، شعر الخوارج، بيروت- لبنان، دار الثقافة، 1974، ط3، ص 127.
(4) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج 1، ص 172
(5) ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص 666، (نطل)
(6) المصدر السابق، ج11، ص 666، (نطل).
(7) ابن شداد، عنتر، الديوان، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 2010، ص 311.

وقوله أيضاً:

يا صاحبي سل ربع عبلة واجتهد
إن كان للربع المحيل لسان⁽¹⁾

وقول عبيد بن الأبرص :

سل الشعراء هل سبّحوا كسبحي
بحور الشعر أو غاصوا مغاصي⁽²⁾

فالفعل مهموز العين، والأصل أن يكون منه (اسأل)، لكنهم عاملوه مُعاملة الأجوف ومثال ذلك الفعل (قال) والأمر منه (قُل)، وفي هذا الفعل حدثت الحركة المزدوجة (wa) لصعوبتها، والهمزة أيضاً لا تقل صعوبة عن الحركة المزدوجة لذلك حُذفت للتخفيف⁽³⁾.

وقولهم (البوس) في (البؤس)، قال دُرَيْد بن الصَّمّة :

أغرنا بصاراتٍ ورقدٍ وطرقت
بنا يوم لاقى أهلها البؤس غليب⁽⁴⁾

4.2.2 الهمزة المُقحمة

هي تلك الهمزة التي لا تكون موجودةً في البنية العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية، سواء على المستوى الفصيح أم في المستويات اللهجية، على الرغم من خلو بُناها العميقة من وجود صورة صوتية للهمزة، وهذا يعني أن البنية السطحية تكون مهموزة أحياناً، وغير مهموزة في أحيان أخرى⁽⁵⁾، وهناك أسباب تدعو إلى إقحام الهمزة، سنعرض هنا لبعض هذه الأسباب والتي ورد عليها أمثلة في الشواهد الشعرية ومنها:

الهمزة الناتجة عن تقصير الحركة الطويلة والتعويض عن الجزء المحذوف، ومن ذلك

(1) ابن شداد، عنتره، الديوان ، ص 418.

(2) الأصفهاني، الأغاني، ج5، ص 843.

(3) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 85.

(4) البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج5، ص 464.

(5) العبابنة، يحيى، (1999)، الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، دراسة في القراءات

القرآنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس، ، ص 206.

قولهم (العالم) في (العالم)، ورُوي بيت عن الحجاج:

يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسْلَمِي فَخَنَدِفَ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ⁽¹⁾

وفي هذا الموضع قُصِّرَت الحركة الطويلة (a) إلى حركة قصيرة، مما أدى إلى حدوث فجوة مُخَلَّة بالكلمة، فتخلصوا منها عن طريق إغلاق المقطع الأخير بإقحام الهمزة⁽²⁾.

ويُشار في مثل هذه الأوضاع الصوتية إلى أن بعض اللهجات العربية لاسيما البدوية تميل إلى النبر التوتري، الذي يتطلب الهمز، وأما غيرها من اللهجات العربية الحضرية فتميل إلى النبر الطولي المتمثل بالحركات الطويلة⁽³⁾.

وقد تنشأ الهمزة للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة، الواوية التي نواتها فتحة، ومثل ذلك (أناه) في (وناه)⁽⁴⁾، ومن أمثلة ذلك في الشواهد الشعرية (أواقي) في (وواقي)، قال الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي⁽⁵⁾

وقد تنشأ الهمزة عن الحركة المزدوجة الصاعدة التي نواتها ضمة، واستشهدوا لذلك بقول الشاعر:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوِيًا⁽⁶⁾

حيث حُذِفَتْ شبه الحركة للتخلص من الحركة المزدوجة ثم أُفْحِمَت الهمزة للتعويض عن المحذوف لإغلاق المقطع الذي يبدأ بحركة، كالاتي:

(1) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ص 216.

(2) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 128.

(3) المصدر نفسه، ص 129.

(4) العبابنة، دراسات في فقه اللغة الفونولوجيا العربية، ص 181.

(5) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1، 1973، ص 83.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 145، (ثوب).

$$\rangle a t \rangle a u b a n \Leftarrow \rangle a t * u b a n \Leftarrow \rangle a t w u b a n$$

الأصل حذف شبه الحركة إقحام الهمزة للتعويض
فقد حُذِفَت الواو للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (wu) فحدثت فجوة صوتية قد تشكّل المقطع (ub) الذي يبدأ بحركة، ثم أقحم الهمزة للتخلص من هذا الوضع غير المقبول⁽¹⁾.

أما في الحركة المزدوجة الصاعدة التي نواتها كسرة، ومن ذلك (المؤقدين) في (الموقدين)، ومن شواهد ذلك في الشعر قول جرير:

أحبُّ المؤقدين إليَّ موسى وجعدة إذ أضاءها الوُقُود⁽²⁾

$$mu \rangle k \cdot i d a a y n i \Leftarrow mu * k \cdot i d a y n i \Leftarrow \rangle a m u w k \cdot i d a y n i$$

الأصل وفيه الحركة المزدوجة حذف شبه الحركة إقحام الهمزة للتعويض
الهابطة (uw).

3.2 المماثلة:

وهي إبدال صوت ما إلى صوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث في بعض السياقات الصوتية، بحيث يكون الصوت المستحدث مُشَبَّهًا للصوت الذي أثر فيه جزئياً أو كلياً⁽³⁾، وعرفها عبد القادر مرعي: "هي تأثير الصوت بالصوت الذي يليه أو الذي قبله تأثراً يجعله مثله أو قريباً منه في الصفة أو المخرج، تحقيقاً للانسجام الصوتي في الألفاظ والكلام، وتوفيراً للجهد العضلي الذي يبذله الإنسان أثناء

(1) النواصرة، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 140.

(2) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، مُعْنَى اللِّبِيبِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيبِ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر_بيروت، 1985، ط6، ص897.

(3) (برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994، ص28.

النطق⁽¹⁾، وقد عالجها القدماء تحت مسميات أخرى مثل المضارعة والتقريب، واستخدم ابن جني مصطلح الإدغام الأصغر⁽²⁾.

1.3.2 مماثلة التاء للتاء

ومن ذلك (اثرَد) والأصل فيها (اثرَد)، فماتلت التاءُ التاءَ قبلها مماثلةً تقدُّميةً كُليَّةً مُتَّصِلَةً، مما أدَّى إلى أن تُدغم الأولى في التي تليها، يقول ابن جني: "واعلم أن التاء إذا وقعت فاء في (افتعل) وما تَصَرَّفَ منه قُلِبَتْ تاء، وأُدغمت في تاء افتعل بعدها، وذلك قولهم في (افتعل) من الثريد (اثرَد) وهو مُتَرَدِّد، وإنما قُلِبَتْ تاء لأن التاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، فقلبوها تاء وأدغموها في التاء بعدها..."⁽³⁾.

وأمثلة ذلك في شواهد الشعر قول لبيد:

وَالنَّيْبُ إِنْ تُغَرَّ مَنِي رِمَّةً خَلَقًا بَعْدَ الْمَمَاتِ فَإِنِّي كُنْتُ أَثَرًا⁽⁴⁾

وقول آخر:

بَدَا بِأَبِي ثُمَّ أَتَنِي بِبَنِي أَبِي وَتَلَّتْ بِالْأَذْنَيْنِ ثَقَفَ الْمَخَالِبِ⁽⁵⁾

والأصل في (اتَّني) (اثنَّني) قُلِبَتْ التاءُ تاءً؛ لَأَنَّهَا مَهْمُوسَةٌ، ثُمَّ أُدغمت فيها. والذي حدث هنا هو حذفٌ وتعويضٌ، فالصيغة الأصلية عندما حُذِفَتْ منها التاء التي تشكل حد إغلاق للمقطع الصوتي الأول، أدَّى ذلك إلى حدوث فجوة، وهذا يَظْهَرُ في الصيغة الثانية، وحتى يتم التعويض الموقعي لهذه الكلمة ضُعِفَ الصوت الذي هو

(1) الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء ، ص 132.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص139.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 171.

(4) ابن ربيعة، لبيد، الديوان ، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 2004،

ط1، 38؛ ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص97، (تأر.).

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 172؛ ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص

115، (ثنى).

حد ابتداء للمقطع الثّاني، ليتشكل من هذا التّضعيف حد إغلاق للمقطع الصّوتي الأول الذي ذهب حد إغلاقه⁽¹⁾، ويُمثّل لذلك بكلمة (ثرد).

$\rangle it / ta / ra / da \Leftarrow \rangle i - / ta / ra / da \Leftarrow \rangle it / ta / ra / da$

ووصف الخليل التاء بأنه صَوْت نطعي⁽²⁾، ووَصَفه ابن جني بأنه صَوْت مهموس⁽³⁾، أما التاء، فقد وصفه الخليل بأنه لثوي⁽⁴⁾، ووَصَفه ابن جني أنه مهموس وهو أحد حروف النفث⁽⁵⁾، والتاء صَوْت أسنانيّ مهموس رخو (احتكاكي) منفتح، والتاء صَوْت أسناني لثوي مهموس شديد (انفجاري) منفتح⁽⁶⁾.

ومثال التبادل بين التاء والتاء ما ذكره أبو زيد في النوادر قول السّمّوال:

يَنْفَعُ الطَّيْبُ الْقَلِيلَ مِنَ الرَّزْقِ وَلَا يَنْفَعُ الْكَثِيرُ مِنَ الْخَبِيثِ
وَلِكُلِّ مَنْ رَزَقَهُ مَا قَضَى اللَّهُ وَلَوْ حَاكَ أَنْفَهُ الْمُسْتَمِيتِ

فقال لي: ما الخبيث؟ فقلت أراد الخبيث، وهذه لُغَة لليهود يبدلون من التاء تاء⁽⁷⁾.

ويجمع بين التاء والتاء قُرْب المخرج إذ إن مخرج التاء مما يلي مخرج التاء، والانفتاح في كل منهما، وكل منهما يشترك في مخرج الأسنان، إلا أن التاء أسنانية بحثة، والتاء أسنانية لثوية⁽⁸⁾.

(1) بني حمد، أحمد سالم، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، مؤسسة حمادة، إريد، 2003، ص34.

(2) الفراهيدي، العين، ج1، ص58.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص145.

(4) الخليل، العين، ج1، ص58.

(5) المصدر نفسه، ج1، ص171.

(6) السحيمي، سلمان بن سالم، إبدال الحروف في اللّهجات، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1995، ط1، ص444.

(7) الانصاري، أبو زيد، النوادر في اللّغة، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، 1981، 1401هـ، ص347.

(8) السحيمي، إبدال الحروف في اللّهجات، ص444.

2.3.2 مماثلة التاء للصّاد:

ومن ذلك كَلِمَة (لِصَّ) التي أصلها (لِصَّتْ)، قال ابن دريد: " لِصَّ وَلِصَّ بَيْنَ اللُّصُوصِيَّةِ والجمع لُصُوصٌ، وفي بعض اللُّغَات لِصَّتْ، والجمع: لُصُوتٌ، لُغَة طَائِيَّة"⁽¹⁾، وقال ابن منظور: "وَاللِّصْتُ لُغَة فِي اللَّصِّ، أَبْدَلُوا مِنْ صَادِهِ تَاءً وَغَيَّرُوا بِنَاءَ الْكَلِمَةِ لَمَّا حَدَثَ فِيهَا مِنَ الْبَدَلِ، وَقِيلَ هِيَ لُغَة، وَقَالَ اللَّحْيَانِي وَهِيَ لُغَة طِيءٍ وَبَعْضُ الْأَنْصَارِ، وَجَمَعَهُ لُصُوتٌ، وَقَدْ قِيلَ فِيهِ لِصْتُ فَكَسَرُوا اللَّامَ فِيهِ مَعَ الْبَدَلِ وَالْإِسْمِ اللُّصُوصِيَّةِ. الْكَسَائِي: هُوَ لِصٌّ بَيْنَ اللُّصُوصِيَّةِ . . ." ⁽²⁾.

وهي كَلِمَة يونانية في الأصل *tes tes*، ثم دخلت إلى السَّرْيَانِيَّةِ وأصبحت فيها *les ta*، ثم دخلت إلى الْعَرَبِيَّةِ عن طريق السَّرْيَانِيَّةِ⁽³⁾.

ومثال ذلك في الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، قول رجل من طيء:

فَتَرَكَنَ نَهْدًا غِيْلًا أَبْنَاوَهَا وَبَنِي كِنَانَةً كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ⁽⁴⁾

وقال شاعر آخر:

وَدَعَتْ أُمُّ غُنْمٍ شَرًّا لِصَّتِ عِلْمَتُهُ بِأَرْضِ ثَمُودٍ كُلُّهَا فَأَجَابَهَا⁽⁵⁾

وقال الزُّبَيْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ:

فَأَفْسَدَ بَطْنُ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْسٍ قَرَاظِيَّةً كَأَنَّهُمُ اللَّصُوتُ⁽⁶⁾

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ج3، ص158، (لِصَّ).

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص87، (لِصَّ).

(3) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط2004، ص194.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص84، (لِصَّتْ).

(5) ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المخصّص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـ، 1996م، ج2، ص88.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص84، (لِصَّتْ).

"والذي حصل في هذه اللفظة أنها خَضَعَتْ لِسُنَّةِ التَّطَوُّرِ، فتأثرت التاء بالصَّاد قبلها، فاطبقت فصارت (لصط)، ثم تأثرت الطاء بالصَّاد قبلها فصارت صَاداً مثلها، أي (لص)"⁽¹⁾.

لِصَّتْ ← لِصُتْ ← لِصْ
Li s tun *Li s t un* *Li s s un*

أي أن ما حدث هنا هو مماثلة كُلِّية مقبلة مُتَّصِلَة.
ويقال أيضاً: رُمِحَ عَرَاتٌ، وَعَرَّاصٌ⁽²⁾، قال أبو عمرو:
نَفَحُهَا الْبَيْضُ الْقَلِيلَاتِ الطَّبَعِ مِنْ كُلِّ عَرَّاصٍ إِذَا هَزَّ اهْتَرَعَ⁽³⁾

3.3.2 مماثلة التاء للزاي:

والتاء حرف أسناني لثوي مهموس شديد (انفجاري)، أما الزاي فقد وصفها الخليل بأنها أسلية لأن مبدأها من أَسَلَةِ اللِّسَانِ⁽⁴⁾، ووصفها ابن جني بأنها مجهورة⁽⁵⁾، وهو صَوْتُ أسناني لثوي وهو النّظير المجهور للسين⁽⁶⁾.
ومن ذلك (ازدجر) والأصل فيها (ازتجر) فماتلت التاء الزاي وأدغمت فيها، فالمماثلة كُلِّية مُقْبَلَة مُتَّصِلَة، لأن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، ومن شواهد ذلك في الشعر قول الشّاعر:

-
- (1) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 194.
 - (2) ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 59، (عرت).
 - (3) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي، الإبدال، شرحه وحققه: عز الدين التتوخي، 1960، ج 1، ص 124.
 - (4) الفراهيدي، العين، ج 1، ص 58.
 - (5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 159.
 - (6) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ط 3، ص 47.

إِلَّا كَعَهْدِهِمْ بِذِي بَقَرٍ الْحَمَى هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمَزْدَارِ⁽¹⁾
و (وازدار) أصلها (ازتدار)⁽²⁾، ومن ذلك أيضاً قول رؤبة:

فِيهَا اَزْدَهَافٌ أَيَّمَا اَزْدَهَافٍ⁽³⁾

قال سيبويه: "كأنه قال: تَزْدَهِفُ أيما ازدهاف، ولكنه حذفه، لأن له ازدهاف قد صار بدلاً من الفعل"⁽⁴⁾، ويرى إبراهيم أنيس أن الأصل عند صياغة افتعل مما فاؤه زاي، نحو (زاد) أن يقال (ازتاد)، وإذا اجتمع صَوْتَانِ الأول مجهور والثاني مهموس، فأنثر المجهور في المهموس فتحول إلى المجهور، فصارت (ازداد)، ثم جرى عليها تطوُّراً آخر، إذ ماثلت الدال المتحولة عن التاء الزاي ماثلة كَلِيَّةٍ فصارت زايًا، وتم الإدغام⁽⁵⁾.

قال كُثَيِّر:

وَإِنِّي لَأَسْمُو بِالْوَصَالِ إِلَى الَّتِي يَكُونُ سَنَاءٌ وَصَلُّهَا وَازْدِيَارُهَا⁽⁶⁾

4.3.2 ماثلة تاء (فَعَلْتُ) لما يقع موقع اللام:

ومن ذلك (خبطُ) والأصل فيها (خبطْتُ)، حيث ماثلت التاء الحرف الواقع موقع اللام، ماثلة كَلِيَّةٍ ثم تم الإدغام، وهي لُغَةٌ، ومن أمثلة ذلك في الشواهد الشعريَّة قول علقمة بن عبده:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطُ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٍ⁽⁷⁾

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 186.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص 186.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 364.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 364.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 180.

(6) كُثَيِّر عزه، الديوان، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، 1971،

ص429؛ ابن جني، الخصائص، ج2، ص429.

(7) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 471؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 219؛ ابن=

وتعد هذه الصيغ (خبطٌ، عُدُّ) من لجهات البدو⁽¹⁾.

والأفضل أن لا تُقلب طاء، قال سيبويه: "وأعرب اللَّغَتَيْن وأجودها أن لا تقلبها طاء، لأن هذه التاء علامة الإضممار، وإنما تجيء لمعنى"⁽²⁾، وكذلك يقول ابن جني: "فإنه أراد (خَبَطْتُ) ولو قال (خبطت) لكان أقيس اللَّغَتَيْن، وذلك أن هذه التاء ليست مُتَّصِلَةً بما قبلها اتصال تاء (افتعل) بمثالها الذي هي فيه، ولكنه شبه تاء (خَبَطْتُ) بتاء (افتعل) - من حيث أذكره لك - فقلبها طاء لوقوع الطاء قبلها، كقولك اطلع واطرد ..."⁽³⁾.

5.3.2 المماثلة بين الواو والكسرة:

قال ابن جني: "واعلم أنَّهم أبدلوا الياء من الواو، إذا وقعت الكسرة قبل الواو، وإن تَرَخت عنها بحرف لأن الساكن لِضَعْفِهِ ليس حاجزاً حسيماً، فلم يُعْتَدَ فاصلاً، فصارت الكسرة كأنها قد بَاشَرَت الواو، وذلك قولهم (صَبِيَّة) و(صَبِيَّان) والأصل(صِبْوَة) و(صَبُونان) لأنَّه من (صَبَوْتُ) (صَبُوا) فقلبت الواو لكسرة الصاد، ولم تَفْصِل الباء بينهما لضعفها بالسكون..."⁽⁴⁾، وذكر ابن جني أنهم في بعض اللَّهَجَات يقولون(صَبُونان)⁽⁵⁾، وهو خارج عن الأصل، وفي بعض اللَّهَجَات الأخرى (صَبِيَّان) بضم الصاد وبالياء "ففيه من النظر أنه ضم الصاد بعد أن قلب الواو ياء في لُغَة من كسر الصاد، فقال (صَبِيَّان) فلما قُلِبَت الواو ياء للكسرة، وضُمَت الصَّاد، بعد ذلك أُقِرَّت الياء بحالها التي كانت عليها في لُغَة من كسر"⁽⁶⁾، ولم يذكر ابن جني

=منظور، لسان العرب، ج6، ص 110، (شأس).

(1) النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق، 1980، ص 172.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص471.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص220.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص 736.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص 736.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص 736.

والمقدمون القبائل التي تُنسب إليها هذه اللَّهَجَات، ولكن يبدو أنها تُنسب للحجاز، فقد ذكر ابن منظور الحديث الشريف: "أن الرسول (ﷺ) رأى حَسَنًا يلعب مع صِبْوَةٍ في السَّكَّة" (1).

قال الشَّاعِر عبد الله بن الحجاج التغلبي:

أَرْحَمُ أُصَيْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حَجَلَى تَدَرِّجُ فِي الشَّرْبَةِ (2)

ومن ذلك أيضاً قولهم (قَنِيَّة) من (قَنَوْتُ)، وفي بعض اللَّهَجَات يُقال (قني)، ومن ذلك، قول الشَّاعِر:

بَغْنَقٍ أَسْطَعَ فِي جِرَانِهِ كَالْجَذْعِ مَالِ الْبُسْرِ مِنْ قَنِيَانِهِ (3)

أما رأي المحدثين، فيتحدَّث عن ذلك عبد الصبور شاهين، وي طرح أمثلة مشابهة (صِوَام، $s iw \bar{a} m$) و(قَوَام، $k iw \bar{a} m$) و(حَوَاض، $h iw \bar{a} d$) التي تحوَّلت إلى (صِيَام، $s iy \bar{a} m$) و (قِيَام، $k iy \bar{a} m$) و(حِيَاض، $h iy \bar{a} d$) ويرى أنَّ السَّبَب في هذا التَّحَوُّل عائد إلى التَّتَابُع الثقيل للحركات المكون من الكسرة والضمة والفتحة (i+u+a) إذ أدَّى هذا الثقل إلى العدول عن هذا التتابع عن طريق إسقاط عنصر الضم، والاختصار على الكسرة والفتحة، وبعد إسقاط عنصر الضم (w) اتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، مما أدَّى إلى انزلاق شبه الحركة الياء، لكي يتم الانتقال من الكسرة إلى الفتحة، إذ إن الياء هنا ليست مبدلة من الواو (4).

ويرى أحمد بنى حمد أن ما حدث في (حَوَاض) و(صِوَام) و(صِبْوَةٍ) و(قَنُوَّة) وما شابهها هو تَشَكُّل الحركة المزدوجة ($w \bar{a}$) في مثل (حَوَاض، $h iw \bar{a} d$) والحركة المزدوجة (wa) في مثل (صِبْوَةٍ، $s ibwah$) و(قَنُوَّة، $k inwah$)، ولما كانت

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص449، (صبا).

(2) المصدر نفسه، ج14، ص449، (صبا).

(3) ابن جني، سر صناعة الأعراب، ج2، ص737.

(4) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، 1980، بيروت، ص

الحركة المزدوجة الواوية ($\bar{w}a$) (wa) قد سبقت كل منهما بكسرة، فقد تشكّل في كل منهما تتابع حركي مكون من الكسرة والضمة والفتحة، وهو تتابع مستقل ولكي يخف هذا التتابع فقد ماثلت شبه الحركة (w) الكسرة، فأصبحت (y) وبهذا أصبح، التتابع الصوتي مكوناً من عنصري الكسر والفتح⁽¹⁾.

إنّ تَمِيماً تعتمد إلى مثل ذاك القلب في التاء طاء مع ضمير الفاعل إذا سُبقت بصَوْت مُفخم فقط، وذلك تشبيهاً منهم لهذه التاء بتاء الافتعال إذا سُبقت بصَوْت مُفخم، وهو ظاهرة عامة في الساميات، أما في غير ذلك فتبقي على صَوْت التاء دون إبدال، وغير مُستبعد أيضاً أن يكون ما ذُكر هو لُغَة لبعض التَمِيميين وليس كلهم⁽²⁾.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

يؤدي إلى النِيلِ قَنِيانَ ماجِدٍ كَرِيمٍ وَمَالِي سَارِحاً مالُ مُقْتِرٍ⁽³⁾
وقول أبي المُلثَم الهذلي:
يا صَخْرُ فاللَيْثُ يَسْتَبْقِي عَشِيرَتَهُ قُنِيَّةَ ذِي الْمَالِ وَهُوَ الْحَازِمُ الْبَطْلُ⁽⁴⁾

6.3.2 قلب تاء (افتعل) دالاً إذا كانت الفاء دالاً:

وتاء الافتعال هنا، وهي صَوْت مهموس قد تَتَحَوَّل إلى النَّظِير المجهور بسبب مجاورة الدال المجهورة، يقول ابن جني: "وقد قبلوا تاء افتعل أيضاً مع الدال لغير إدغام دالاً، مثل (اذدكر) وهو (مذكّر)"⁽⁵⁾.

ومثاله في الشواهد الشعرية:

تَنَحَّى عَلَى الشُّوكِ جُزْراً مَقْضِباً وَالْهَمُّ تَذْرِيه اذْدِكَاراً عَجَباً⁽⁶⁾

(1) بني حمد، المماثلة والمخالفة، ص 133.

(2) المبارك، يحيى علي يحيى، أثر اختلاف اللّهجات في النحو، دار النشر للجامعات، 2007، ط1، ص 463.

(3) الأصفهاني، الأغاني، ج 13، ص 73.

(4) المصدر نفسه، ج 11، ص 317.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 187.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 308، (ذكر).

وقال شاعر آخر:

يَا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ يَشْفِي الْفَوَادُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَغْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكْرِ⁽¹⁾

"يريد (الذكر)، جمع (ذكرة)، وليس هنا ما يوجب البديل إلا أنه لما رأهم يقلّبونها في (ادكر) و(يدكر) و(مدكر) و(ادكار) ونحو ذلك، أَلَفَ فيها القلب"⁽²⁾، وقد حدث ذلك بأن صيغة (ذكر) من (افتعل) (اذتكر) كما يلي:

(1) اذْتَكَّرَ <===== (2) اذْدَكَّرَ <===== (3) اذْكَّرَ

$\rangle id_dakara \quad \rangle id_dakara \quad \Leftarrow \quad \rangle id_takara$

وفي (اذتكر) جاءت التاء المهموسة بعد الذال المجهورة، إذ شكّل تتابعها ثقلًا، وللتخلّص من هذا الثقل حدثت مماثلة جزئية بين الذال المجهورة والتاء المهموسة، مما أدّى إلى أن يؤثر صَوْتُ الذال المجهور في صَوْتُ التاء المهموس، فأكسب التاء المهموسة صفة الجهر فتحوّلت إلى نظيرها المجهور وهو الدال.

7.3.2 قلب تاء (افتعل) دالاً إذا كانت الفاء جيماً:

يقول ابن جني: "وقد قُلِبَت تاء الافتعال دالاً مع الجيم، في بعض اللُّغَات، قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدَرَّ في اجتَزَّ..."⁽³⁾ ومثاله في الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَرَّ شَيْحَا⁽⁴⁾

والجيم صَوْتُ مجهور وقد يتأثر بالأصوات التي تجاوره فيتحوّل إلى نظيره المهموس، ويرى إبراهيم أنيس: "أن المماثلة بين تاء الافتعال والصَوْتُ المجاور الواقع موقع الفاء لا يقتصر على الزَّاي والدَّال والذَّال والجيم في بعض اللُّغَات أو بعض الكلمات، بل إنه قد يكون بين أي صَوْتُ مجهور يقع موقع الفاء وتاء الافتعال مثل:

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 188.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص 187.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 187.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 188.

اغتنصب، وابتعث، واجتمع؛ التي يمكن أن تماثل التاء المهموسة الصَوْت المجهور قبلها فتتحول إلى نظيرها المجهور⁽¹⁾.

$$\rangle i \overset{v}{g} \text{dama} \langle a \quad \Leftarrow \quad \rangle i \overset{v}{g} \text{tama} \langle a$$

ففي الصيغة الأساسية (اجتمع) في بعض اللهجات العربيّة يستقلون تتابع الجيم المجهورة والتاء المهموسة، مما يؤدي إلى إجراء مماثلة جزئية بين الصَوْتين، فقد تأثرت التاء المهموسة بصَوْت الجيم المجهور، فأدى ذلك إلى إكساب التاء صفة الجهر، فتحولت إلى نظيرها المجهور، وهو الدال، فصارت الصيغة (اجدمع)⁽²⁾.

4.2 المخالفة:

وهي أن يتغيّر صَوْت ليخالف صَوْتاً مجاوراً له، وتعمل على تحقيق التوازن من خلال زيادة الفروق بين الأصوات المتجاورة، وتهدف إلى تيسير النطق⁽³⁾، وعدّها إبراهيم أنيس من التطورات التاريخية التي تطرأ على الأصوات، وهي شائعة في معظم اللغات السامية⁽⁴⁾، وأطلق القدماء عليها عدة تسميات منها، كراهية اجتماع المثليين، وكراهية التضعيف، وتوالي الأمثال المكروه⁽⁵⁾.

1.4.2 مخالفة الواو للواو:

إن اجتماع واوين في كلمة واحدة مستثقل على اللسان وفي مثل هذه الحال لا بد من المخالفة بينهما عن طريق قلب أحدهما إلى صَوْت آخر: ومن أمثلة ذلك ما جاء على وزن (عُصُو) التي تطوّرت عن (عِصِي)، يقول سيبويه: "واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب،

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 183.

(2) انظر: بني حمد، المماثلة والمخالفة، ص 241.

(3) الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، مكتبة التحريحي، ص 221.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 169.

(5) الجندي، اللهجات العربيّة في التراث، ج 1، ص 63.

قُلِبَتْ يَاءٌ وَكُسِرَ المضموم، كما كُسِرَتْ الباء في (مَبِيع)، وذلك قولك (دَلَو) و(أَذَل) و(حَقَو)، كما ترى فصارت الواو هنا أضعف منها في الفعل... " (1).

وعلى ذلك فإن (عصا) عند الجمع تصبح (عصوؤ).

وفي حديث ابن جني عن كلمة (دِوَان *diww an*) التي آلت إلى (ديوان) (*d i w ā n*) نفهم أنه اجتمع واوان مُدْغمان فَشَكَّلَ التقاء الواوين تتابعاً ثَقِيلاً، مما أَدَّى إلى أن يُخَالَف بينهما بقلب إحدى الواوين ياءً، يقول ابن جني: "وقولهم (دِيَوَان) لأن أصله (دِوَان) ... والنون فيه لام لقولهم (دَنَوْتُهُ) و(دَوَاوِين) و(دَوِيَوِين)، ولم تُقْلَب الواو في (ديوان) وإن كانت قبلها ياء ساكنة، من قبل أن الياء غير لازمة وإنما أُبْدِلَتْ من الواو على أن بعضهم قد قال (دِيَاوِين)، فأَقَرَّ الياء بحالها، وإن كانت الكسرة قد زالت من قبلها وأُجْرِي غير اللازم مجرى اللازم، وقد كان سبيله إذا أجزاها مجرى الياء اللازمة أن يقول (دِيَان)، إلا أنه كره تضعيف الياء" (2).

يُفْهَم من كلام ابن جني أن قولهم (دياوين) لُغَةٌ من لُغَات العرب، وعليه قول الشاعر:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكَ أَمْ عَمِرُو دِيَاوِينُ تُشَقِّقُ بِالْمِدَادِ (3)

قال السيوطي: "(الدياوين) جمع (ديوان) في لُغَةٍ، وجمعوا على هذه اللُغَةِ (ديباجاً) على (ديابيج)" (4).

ويتحدث رمضان عبد التواب وفوزي الشايب عن (قِرَاط) و(دِنَار) وما حدث فيهما هو نفس ما حدث في (دِوَان) و(قِرَاط) (*k i r r ā t*) و(دِنَار) (*dinn ar*) حيث

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص383.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص735.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص735؛ ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص164، (دون).

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهَر في علوم اللُغَةِ وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، 1998، ط1، ج1، ص104.

حدث فيها مخالفة عن طريق اختزال الحرف المشدد، والتعويض عنه بمطل الكسرة قبله فصارت قيراط ($k \bar{i} r \bar{a} t$) ودينار ($d \bar{i} n \bar{a} r$)⁽¹⁾.

دِوَان ← دِوَان ← دِوَان

$$d \bar{i} w \bar{a} n \Leftarrow diw \bar{a} n \Leftarrow diww \bar{a} n$$

يقول أحمد بنى حمد: "الصيغة الأولى التقى فيها واوان، إذ يُشكّل تتابع هذين الصَوْتَيْن تتابعاً لحركتين مزدوجتين، هما ($i w$) و ($w \bar{a}$)، مما يُشكّل تتابعاً ثقیلاً، وتَخْلُصاً من هذا التتابع تم حذف شبه الحركة (w) الأولى من الكلمة، وبقاء حركة الكسرة القصيرة (i) قبلها، وهذا التطور تمثله الصيغة الثانية، وحذف شبه الحركة (w) أدّى إلى إحداث خلل في زنة (فَعَال)، ولتعويض هذا الخلل تم مطل الكسرة القصيرة للمحافظة على البناء الإيقاعي لصيغة فَعَال، وهذا ما تمثله الصيغة الثالثة"⁽²⁾.

2.4.2 مخالفة الياء للياء:

يقول ابن جنى: "اعلم أنّهم قد قلبوا الياء واواً لا لِعِلَّة سوى تعويض الواو قلبها ياء لكثرة دخول الياء عليها، وذلك قولهم (جَبَيْتُ الخَرَجَ جباوةً) وأصلها (جَبَايَة) وقالوا (رجاء بن حَيوة) وأصلها (حَيَّة) فَقُلِبَت الياء التي هي لام واواً، وقالوا (هذا أمر مَمضُوّ عليه) أي (ممضي)، وقالوا هي (المُضَوّاء) وأصلها (مُضَيّاء) وقالوا (هو أمرٌ بالمعروف نهوٌ عن المنكر) وهي من (نهيت) وقالوا (شربتُ مَشُوّاً) وهو من (مشيت) لأنّه الدواء الذي يمشى عنه، وكأنّهم إنما أبدلوا الياء واواً في (نَهَوٌ) و(مَشُوٌ) ولم يقولوا (نَهِيٌّ) و(مَشِيٌّ) لأنّهم أرادوا بناء (فَعول) ففكروا أن يلتبس بـ (فَعيل) و(الحَيوان) أصله (الحَيَّان) فَقُلِبَت الياء التي هي لام واواً استكراهاً لتوالي الياءين ليختلف الحرفان"⁽³⁾.

(1) انظر: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص355؛ عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه، مكتبة الخانجي، 1990، ص58.

(2) بنى حمد، المماثلة والمخالفة، ص143.

(3) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج2، ص590.

ومن أمثلة ذلك قولهم (الشَّروى) و (الفتوى) و (البقوى) و (الدَّعوى) و (الثنوى) ⁽¹⁾، ومن شواهد ذلك في الشعر قول الشاعر:

فَمَا بَقَوَى عَلَيَّ تَرَكْتُمَانِي وَلَكِنْ خِفْتُمَا صَرَدَ النَّبَالُ ⁽²⁾

والبقوى من بقيت فأصلها ياء، وقُلِبَت واو للمخالفة
وقول شاعر آخر:

أَذْكُرُ بِالْبَقَوَى عَلَى مَا أَصَابَنِي وَبَقَوَايَ أَنِّي جَاهِدُ غَيْرُ مُؤْتَلِي ⁽³⁾

واجتماع هذه الياءات مكروه في العَرَبِيَّة، التي تكره توالي الأمثال فتلجأ إلى المخالفة عن طريق استبدال الياء واواً.

3.4.2 المخالفة بحذف الواو من اسم المفعول:

واسم المفعول المشتق من الفعل الأجوف، مثل قال، وباع، وصاغ، يكون مَقُول، ومبيع، والأصل فيه قياساً أن يكون (مَقوول) و (مبيوع) و (مصووغ). يقول سيبويه: "قولهم (خائف) و (بائع)، يعتل مفعول كل منهما كما اعتل (فُعِلَ)، لأن الاسم على (فُعِلَ) (مَفْعُول) ... فنقول: (مزور) و (مصووغ)، وإنما كان الأصل (مَزوور)، فأسكنوا الواو الأولى ... وحُذِفَت واو مفعول، لأنه لا يلتقي ساكنان، ونقول في الياء (مَبِيع) و (مَهْيَب) أُسْكِنَت العين وأُذْهِبَت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِلَت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها" ⁽⁴⁾، وينقل ابن جنِّي قول الخليل: "إذا قلت (مبيوع) فألقيت حركة الياء على الباء، سَكَنَت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول، فاجتمع ساكنان فَحُذِفَت واو مفعول وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة ... وكذلك (مَقُول) الواو الباقية عين الفعل والواو المحذوفة واو مفعول" ⁽⁵⁾.

(1) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب، ج2، ص590.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص590.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص40، (ألا).

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص348.

(5) انظر: ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، المنصف، شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث، 1954، ط1، ج1، ص287.

نفهم من كلامهم أن الحذف سببه المخالفة سواء أكان المحذوف الواو الأولى أو الواو الثانية، والحذف برأيهم تم بسبب التقاء ساكنين أو توالي الأمثال.

ويرى فوزي الشايب أن ما حدث في (مَقُول) ($ma \ k \ w \bar{u}l$) هو مجرد مخالفة بين عنصرَي المزدوج الصاعد ($w \bar{u}$) عن طريق إسقاط الصَّامِت، فتتَّصل الضَّمة الطَّويلة أو ما يُسمَّى واو مفعول بالفاء، فتصبح الصَّيْغة (مَقُول) بوزن (مَفول)، أما في اليائي (مَبِيع) وأصله (مَبِيع) فما حدث أولاً هو مماثلة بين الحَرَكَة وشبه الحركة ($y \bar{u}$) عن طريق تحويل الضَّمة الطَّويلة إلى كسرة طويلة، فتتحول بذلك

من (مَبِيع) ($mab \ \bar{u} \ y$) بوزن (مفعول) إلى (مَبِيع) ($maby \ \bar{i} <$) بوزن (فَعِيل) ثم بعد المماثلة تأتي المخالفة بين عنصرَي المزدوج الصاعد ($y \bar{i}$) بإسقاط الصامت أي الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصَّيْغة (مَبِيع) بوزن (فَعِيل)⁽¹⁾، وقد احتفظت بعض اللِّهجات العربيَّة بالأصل دون حذف، يقول عبد القادر مرعي: "أما بشأن اللِّهجات العربيَّة التي احتفظت بهذا الأصل دون حذف الواو فهذا يتمثل في لَهْجَة التَّمِيمِيْن فهم يقولون في اليائي: (مَبِيع) و(مَدِيون) و(مَعِيون)"⁽²⁾، ومن أمثلة ذلك في الشَّواهِد الشَّعْريَّة، قول علقمة بن عبدة التَّمِيمِي:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيْجَهُ يَوْمُ رَذَادٍ عَلَيْهِ الدُّجْنُ مَغِيومٌ⁽³⁾

وقال عباس بن مرداس:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغِيُونٌ⁽⁴⁾

(1) الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب الحولية العاشرة،

1988، ص 74.

(2) الخليل، عبد القادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللُّغة العربيَّة، بحوث ودراسات، جامعة

مؤتة، 2002، ط1، ص 199.

(3) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 261

(4) ابن جني، المنصف، ج1، ص 286.

ومما أنشده أبو عمرو بن العلاء:

وكانها تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ
(1)

وقول ذي الرِّمَّة:

كَأَنَّنِي مِنْ هَوَى خَرْقَاءٍ مُطَرَّفٍ دَامِيَ الْأَظْلِّ بَعِيدِ السَّأْوِ مَهْيُومٍ⁽²⁾

وإتمام اسم المفعول صفة لقبيلة تميم، يقول فوزي الشايب: "والحقيقة أن صيغة اسم المفعول من الأجوف اليائي عندهم تُمثِّل الصورة الأولى لاسم المفعول من الأجوف اليائي، فلم يكن ناقصاً فأتموه، وإنما بَقِيَ في لغتهم على حالته الأولى وهذا يدل على بطء التَّطَوُّر الصوتي وعلى تدرجه أيضاً"⁽³⁾.

أما من الواوي، فيرى سيبويه: أن اللَّهْجَاتِ الْعَرَبِيَّةَ لم تحفظ منه شيئاً "ولا نعلمهم أتموا الواوات، لأن الواوات أنقل عليهم من الياءات، ومنها يَفِرُّون إلى الياء، فكرهوا اجتماعها مع الضمة"⁽⁴⁾.

وقد ورد التصحيح في الواوي حكاية عن البغداديين من أجل بعضهم يقول: (ثوب مصوون)، و(فرس مقوود)، و(رجل معوود)⁽⁵⁾، ومن أمثلة ذلك في الشواهد الشَّعْرِيَّة:
والمِسْكُ فِي عَنَبَرِهِ مَدُوفٌ
(6)

ويرى بعض المحدثين أن الصَّيْغَةَ التَّمِيمِيَّةَ هي الأصل والحجازية فرع منها، تبعاً لنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي؛ والانسجام الصوتي في الصَّيْغَةَ الحجازية يجعلها أحدث من التَّمِيمِيَّة⁽⁷⁾.

(1) ابن جني، المنصف، ج2، ص 442.

(2) ذو الرمة، الديوان، ص248؛ ابن سيده، المخصص، ج 1، ص 240

(3) الشايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص429.

(4) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 349

(5) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 164 .

(6) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 261.

(7) هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص322.

يقول عبد القادر مرعي: "والعَرَبِيَّةُ تميل في تطوُّرها من الأثقل إلى الأسهل والأيسر الذي يتطلب جهداً أقل في النطق، ومع ذلك فقد حَافَظَتْ على أمثلة تمثل الأصل الذي تطوَّرت عنه بعض الصِّيغ كما هو الشَّان في صيغة اسم المفعول"⁽¹⁾.

والحذف في اسم المفعول الأجوف برأيه كان بسبب تَشَكُّل حركة صوتية مزدوجة، فكلمة مقول (*ma KūL*) أصلها (*ma K wūL*) مقول يتشكل فيها الحركة المزدوجة (*wū*) الواو والضمة الطويلة، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمة بعد سقوط الواو مقول (*ma KūL*) على وزن مفعول.

وكلمة مبيع (*mabi*) أصلها مبيوع (*mabyū*) فتسقط شبه الحركة الياء، وتبقى الكلمة بعد حذف الياء مبيع (*mabū*) ثم تُبدل الضمة الطويلة (*ū*) كسرة طويلة (*i*) للتمييز بين الواوي واليائي، فتتحول إلى مبيع (*mabi*)⁽²⁾.

4.4.2 المخالفة بحذف أحد الأمثال:

مثل حذف التاء في بداية صيغة (تتفعّل) و(تتفاعل) ومن ذلك (تلظّي) في قوله تعالى (نَارًا تَلْظَى)⁽³⁾، والأصل فيها (تتلظّي)⁽⁴⁾، وكذلك (تذكرون) والأصل فيها (تتذكرون)، وأمثلة ذلك في الشواهد الشعرية:

تَجَانِفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا نِسْوَانِكَ⁽⁵⁾

والأصل فيه (تتجانف)، وقول حاتم الطائي:

تَحَلَّمَ عَنْ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحُلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ⁽⁶⁾

(1) الخليل، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات، ص 199.

(2) المصدر نفسه، 199.

(3) سورة الليل، الآية 14.

(4) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص 302.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 32، (جنف).

(6) المصدر نفسه، ج 12، ص 145، (حلم).

(تَحَلَّم) والأصل فيها (تَتَحَلَّم)، ومثل قول المُتَقَف العبدى:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحُلُهَا بَلِيلٍ تَأَوَّهَ آهَةً الرَّجُلُ الْحَزِينُ⁽¹⁾

والأصل (تَتَأَوَّه)، ومثل قول جرير:

فَيَوْمًا يُوَافِينُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى فِيهِنَّ غَوْلًا تَغُولُ⁽²⁾

أما في وسط الكلمة مثل (ظَلَلْتُ) والأصل فيه (ظَلَلْتُ)، تتابع في حشوه لآمان فحذفت الأولى عند بعض العرب، يقول ابن جني: "فأما قولهم: (تَسَرَّيْتُ) فيكون أيضاً من باب إبدال الياء من الراء، وأصلها (تسررت)"⁽³⁾.

وأمثلة ذلك في شواهد الشعر، قول عمر بن أبي ربيعة:

ظَلَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَوْمٍ وَاقِفًا أَسْأَلُ الْمَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَيْرٌ؟⁽⁴⁾

وقال شاعر آخر:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمَطَّوَيِ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ⁽⁵⁾

وقال حريث بن عتاب النبهاني:

عَوَى ثُمَّ نَادَى هَلْ أَحْسَنْتُمْ قَلَائِصًا وَوَسِمَنْ عَلَى الْأَفْحَاذِ بِالْأَمْسِ أَرْبَعًا⁽⁶⁾

ويقصد (أحسستم)، وقال أبو زبيد الطائي:

خَلَا أَنْ الْعِنَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شُوسُ⁽⁷⁾

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص472، (أوه).

(2) جرير، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص366؛ عبد الحميد، محمد محي الدين، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مع كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، 1426هـ، 2005، ج1، ص160؛ والبيت في الديوان هكذا:

فَيَوْمًا يَجَازِينُ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيًا وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص755.

(4) ابن أبي ربيعة، الديوان، ص165.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص248، (مطا).

(6) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد شاکر، دار المعارف، القاهرة، ص320.

(7) المصدر نفسه، ص321.

يقصد (أحسن)، "وقد تقول العرب ما أحسنُ بهم أمراً، فيحذفون السين الأولى..."(1).

ومثل قولهم (مِسْتُ) والأصل فيه (مَسَسْتُ)، قال أوس بن مغراء:
مِسْنَا السَّمَاءَ فَنَلْنَاهَا وَطَاءَ لَهُم حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَثَلَانَا⁽²⁾
وهِمْتُ والأصل (هممتُ):
هَلْ يَنْفَعُ الْيَوْمَ أَنْ هِمْتُ بِهِمْ كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَدُ الرُّتْمُ⁽³⁾
وهي لُغَةٌ تَمِيمٌ وسليم، أما الحجازيون وسائر العرب، فإنهم لا يحذفون أحداً من الأمثال⁽⁴⁾.

لكن السؤال الذي بقي هو: هل هذه الظواهر الصَوْتِيَّة التي عرضنا لها من قبيل الإبدال والإعلال فقط؟ من أجل التسهيل في النطق، أم أنها تُمَثِّلُ لَهَجَاتٍ عربية، وهنا لا بد لنا من استعراض آراء العلماء، حيث يقول ابن جني في باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه: "متى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين - كل واحد منها قائم برأسه - لم يَسْغُ العدول عن الحكم بذلك، فإن دَلَّ دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِلَ بموجب الدلالة وصير إلى مقتضى الصَّنْعة..."(5).

ونخلص من كلامه أن الكلمتين إذا تساوتا في التصرُّف والاستعمال فكل منهما لَهَجَةٌ أما إذا لم تتساوْ تصرُّفاً واستعمالاً بحيث كانت إحداها أكثر تصرُّفاً من الأخرى، أو أدور استعمالاً فإن هذا من قبيل الإبدال وتكون الكلمة كثيرة التصرُّف أو الاستعمال هي الأصل⁽⁶⁾، يقول ابن جني: "وقولهم، علث الطعام وغلثه، والنشوع والنسوغ لُغَاتُ كُلِّهَا

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، دار عالم الكتب، 1983، ط3، ج1، ص 217

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص 217، (مسس).

(3) المصدر نفسه، ج12، ص225، (رَتَم).

(4) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد

شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998، ج1، ص 219.

(5) ابن جني، الخصائص، ج2، ص82.

(6) انظر: هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، ص125.

لاستوائها في الإطراد والاستعمال⁽¹⁾، في موضع آخر: "رجلٌ خامل وخامن، والنون فيه بدل اللام ألا ترى أنه أكثر وأن الفعل عليه تصرف، وذلك قولهم: خمل يخمل خمولاً..."⁽²⁾.

ويرى بعض القدماء أن السبب في هذه الظواهر الصوتية راجعٌ إلى اختلاف اللَهَجَات فقط، منهم أبو الطيب اللغوي، حيث يقول: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقةٍ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسین مرة أخرى"⁽³⁾.

واستعرض هنا رأي إبراهيم أنيس: "حين نستعرض تلك الكلمات التي فُسِّرَت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللَهَجَات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها حتى نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها"⁽⁴⁾.

إنني أميل لرأي إبراهيم أنيس، فاللهجات لم تحدث إلا نتيجة ظواهر صوتية، فاللغة سجية وطبيعة، وكما نعلم أن المماثلة والمخالفة لا تحدث في الأصوات إلا من أجل السهولة والتيسير في النطق، وهذا القانون خاضع لطبيعة الحياة الاجتماعية التي تعيشها القبائل، فبعضها تميل إلى الكسر وهو أيسر في نطقهم، وبعضها الآخر يميل إلى الفتح، وهذا الأمر ينشأ لعلاقة الحروف ومخارجها مع بعضها البعض مشكلةً بذلك اللهجات العربية.

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص244.

(2) ابن جني، الخصائص، ج2، ص84.

(3) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص356.

(4) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978، ص64.

5.2 حذف الحركات في اللهجات العربيّة:

عدّ اللّغويون القدماء أصوات العِلّة في الكتابة أصواتاً ثانويّة بالنسبة للأصوات الصّامته، فجعلوا الحركات تابعة للحروف، ولم يتصور القدماء إمكانية استقلال الحركة بالنطق، فابن جني يورد رأي أبي علي الفارس، حيث يقول: " واستدلّ أبو علي أنّ الحركة تحدث مع الحرف، بأنّ النون الساكنة إذا تحرّكت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحرّكت انقلبت همزة؛ فدلّ ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف، وهو لعمرى استدلال قوي" ⁽¹⁾، وقد فطن ابن جني إلى العلاقة بين الحركات القصيرة وحروف المد عندما قال: " واعلم أن الحركات أبعاض حروف المد . . . " ⁽²⁾، ويقول في موضع آخر: "وحرف المد الذي يحدث عن تمكين الحركة ومطلها واستطالتها هو من هذا الوجه في حكم الحركة، والحركة في حكمه، لأنّه لا يمكن فصل الحركة منه والعودة إلى استتمامه، لأن هذه المدة المستطيلة إنما تسمّى حرفاً ليناً ما دامت متّصلة فمتى عُفّتها عن الاستطالة بفصلٍ ما فقد أخرجتها عن اللّين والامتداد والذي في شرطها ... " ⁽³⁾.

يقول رمضان عبد التّواب مُعلّقاً على رأي ابن جني: " ونفهم أنه - ابن جني - أحسّ كما يحسّ علماء الأصوات المحدثون، أن الفرق بين الحركات وحروف المد، ليس إلا فرقاً في الكميّة والزمن الذي يستغرقه نطق كل واحد منها، فإنك تقول: (ضَرَبَ) ثم تطيل الزمن الذي تستغرقه في نطق الفتحة بعد الضاد، فتصير الكلّمة (ضارب) ... وقد أحسّوا أن الياء والواو في مثل (ولد) و(يقع) و(لون) و(بيت) غيرها في مثل (عجوز) و(قتيل) وغيرهما، فهما من فصيلة الأصوات الصّامته، في الأمثلة الأربعة الأولى بعكس المثالين الأخيرين، فهما فيهما من فصيلة أصوات العِلّة الطويلة، وهي ما سمّاه علماء العربيّة، بحروف المد" ⁽⁴⁾، "ونرى كيف أن اللّغويين العرب كانوا ينظرون في بناء قواعدهم إلى الخط العربي لا إلى النطق، ولا يعيب هذا الخط العربي

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1 ص 32.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 19.

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 32.

(4) عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة، ص 406، 407.

من قبل نشأته ومراحل تطوّره، بقدر ما يعيب مناهج اللّغويين القدماء في تأثرهم بالصورة المكتوبة في كثير من الأحيان وإهمالهم النواحي الصّوتية" (1).

1.5.2 حذف الفتحة القصيرة:

يقول ابن جني: " ألا ترى إلى مُضَارعة الفتحة للسّكون، في أشياء منها أن كل واحد يُهَرَّب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع (فُعْله) و(فِعْله) (فُعَلَاتٍ) بضم العين (غُرَفَات) و(فِعَلَات) بكسرهما نحو (كِسَرَات) ثم يُسَنَتَقِل توالى الضّمتين والكسرتين فيُهَرَّب عنهما تارة إلى الفتح فتقول (غُرَفَات) و(كِسَرَات) وأخرى إلى السكون فتقول (غُرَفَات) و(كِسَرَات)" (2).

ومن أمثلة ذلك كَلِمَة (وَسَط) $wasat$

قد تُسَكَّن السين فيُقال (وَسِط) $wasit$

و "وَسِطُ الشيء ما بين طرفيه . . . فإذا سَكَّنْتَ السّين صارت ظرفاً" (3)، ومن أمثلة ذلك في الشّواهد الشّعريّة قول الفرزدق:

أَتَتْهُ بِمَلْجُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاحُهُ وَرَسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَغَلَّقَا (4)

وقول الهذلي:

ضَرْوبٌ لِهَامَاتِ الرِّجَالِ بِسَيْفِهِ إِذَا عَجَمَتْ وَسْطُ الشُّؤْنِ شِفَارَهَا (5)

وقول أعصر بن سعد بن قيس:

وَقَالُوا يَالِ أَشْجَعَ يَوْمٍ هِجَ وَوَسْطُ الدَّارِ ضَرْبًا وَاحْتِمَايَا (6)

(1) عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة ، ص410.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص59.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص426، (وسط).

(4) المصدر نفسه ، ج7، ص426، (وسط).

(5) المصدر نفسه، ج7، ص426، (وسط).

(6) المصدر نفسه، ج7، ص426، (وسط).

وهي لُغَة والأفصح تحريك السَّين، جاء في القرآن الكريم: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) ⁽¹⁾

وكذلك كَلِمَة (الشَّمْل) وهي لُغَة في (الشَّمْل) "وشَمَلهم بالفتح يَشْمَلهم لُغَة لم يعرفها الأصمعي" ⁽²⁾

قال ابن قيس الرُّقَيَّات:

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمْ تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاء ⁽³⁾

وأنشد أبو زيد في نوادره للبعيث:

قَدْ يُعِشُّ اللَّهُ الْفَتَى بَعْدَ عَثْرَةٍ وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتِيتَ مِنَ الشَّمْلِ ⁽⁴⁾

ومن ذلك أيضا (عَضْدٌ) و(عَضْدٌ) و(عَضْدٌ) قال أبو زيد أهل تهامة يقولون العَضْدُ والعُجْرُ

قال إبراهيم بن هرمة:

وَالْجَدِي كَالرَّجُلِ الَّذِي مَا أَنْ لَهُ عَضْدٌ وَلَيْسَ لَهُ خَلِيفٌ نَاصِرٌ ⁽⁵⁾

وقد أفرد سيبويه باباً خاصاً في هذا الموضوع أسماء (هذا باب ما يُسَكَّن استخفافاً وهو في الأصل متحرك) يقول: "وذلك قوله في (فَخَذِ) (فَخَذٌ)، وفي (كَبِدِ) (كَبْدٌ).... لُغَة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم" ⁽⁶⁾.

ومن ذلك حذف الفتحة في (هِي) و(هُوَ) قال ابن منظور: "بنو أَسَد تُسَكَّن هِي وَهُوَ، فيقولون: هُوَ زَيْدٌ وَهِي هِنْدٌ، كأنهم حذفوا المتحرك ... وأنشد:

(1) سورة البقرة، الآية (143).

(2) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، القاهرة، ط 4، 1987، ج 7، ص 38، (شمل).

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 364، (شمل).

(4) المصدر نفسه، ج 11، ص 364، (شمل).

(5) ابن هرمة، الديوان ، ص 120.

(6) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 113.

وَكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمَ كَرِيهَةٍ فَقَدْ عَلِمُوا أَنِّي وَهُوَ فَتَيَانٌ⁽¹⁾
والأصل أن تُضَمَّ هاء (هو)، وتُكْسَر هاء (هي)، وأن تكون الواو والياء مفتوحتين،
و(هي) اللُّغَةُ الشَّائِعَةُ عند العرب⁽²⁾، وتَسْكِين الواو والياء عند بعض القبائل مثل أُسَد
وَتَمِيم وَفَيْس⁽³⁾، ومن ذلك قول الشاعر:
أَدْعُوهُ بِاللَّهِ ثُمَّ قَتَلْتُهُ لَوْ هُوَ دَعَاكَ بِذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرْ⁽⁴⁾
وقال عبيد بن الأبرص:
وَرَكِضْكَ لَوْلَا هُوَ لَقَيْتَ الَّذِي لَقُوا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَعَادِيَا⁽⁵⁾
وقال شاعر آخر:
وَإِنَّ سَلْمَى الَّتِي لَوْ تَرَاعَتْ حَبَا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِي⁽⁶⁾

2.5.2 حذف الكسرة القصيرة:

يقول سيبويه: "وإنما حَمَلَهُمْ عَلَى هذا أَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَرْفَعُوا أَلَسْنَتَهُمْ عَنِ الْمَفْتُوحِ إِلَى
المَكْسُورِ، وَالْمَفْتُوحِ أَخْفَ عَلَيْهِمْ، فَكَرِهُوا أَنْ يَنْتَقِلُوا مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ"⁽⁷⁾، وكذلك
فإن توالي كسرتين مكروه في الْعَرَبِيَّةِ، "وكذلك الكسرتان تُكْرَهُانِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ كَمَا تُكْرَهُ
الْيَاءَانِ فِي مَوَاضِعَ، وَإِنَّمَا الْكُسْرَةُ مِنَ الْيَاءِ، فَكَرِهُوا الْكُسْرَتَيْنِ كَمَا تُكْرَهُ الْيَاءَانِ"⁽⁸⁾.
وإبراهيم أنيس في حديثه عن انسجام الأصوات وقانون الاقتصاد في الجهد العضلي
أشار لهذا الأمر "وللانسجام درجات بعضها أيسر من بعض فتوالي الضم ثم الكسر ثم
الفتح، أشق من توالي ضَمَّتَيْنِ ثم الفتح، أو توالي كسرتين ثم الفتح ... فالانسجام

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (ها)،

(2) هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص307.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (ها).

(4) انظر: الأسد، ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، مصر، ط7، 1988،

ص216.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (ها).

(6) المصدر نفسه، ج11، ص211، (خَلَل).

(7) سيبويه، الكتاب، ج4، ص114.

(8) المصدر نفسه، ج4، ص115.

كظاهرة صوتية لا يقتصر أمره على لهجات البدو، بل قد يوجد أيضاً في لهجات الحضر ولكن بنسبة أقل" (1).

ومن ذلك (فعل) $fi \langle il$

التي قد تأتي في بعض اللهجات (فعل) $fi \langle l$

ويورد المبرّد أن مجيء هذه قليل: "ويكون على (فعل) في الاسم، ولم يأت ثبثاً إلا في حرفين وهما: إبل وإطل" (2).

وفي كلمة (إبل) وسأورد أولاً الشواهد التي جاءت على الأصل، ثم ما جاء بالحذف؛ قال المثلث بن عمرو التنوخي:

حتى أرى فارس الصموت (3) على أكساء خيل كأنها الإبل (4)

وقال ذو الخرق الطهوي (5):

ولما رأت إبلي هزلي حمولتها جاءت عجافاً عليها الریش والخرق (6)

وقال الشاعر:

أرى إبلي عافت جوداً فلم تدق بها قطرة إلا تحلة مقسم (7)

وأما ما ورد في ذلك بحذف الكسرة القصيرة، في الشواهد الشعرية، قال الشاعر:

إن تلق عمرًا فقد لاقيت مدرعاً وليس من همّه إبل ولا شاء (8)

(1) أنيس، في اللهجات العربية، ج 86.

(2) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت، ج 1، ص 54.

(3) الصموت: هو اسم فرس الشاعر.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 138، (كسأ).

(5) وهو شاعر جاهلي اسمه قره.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 18، (حل).

(7) المصدر نفسه، ج 11، ص 19، (حل).

(8) المصدر نفسه، ج 1، ص 42، (أو).

وقال الراعي الثميري:

وَعَيَّرَنِي الْإِبِلُ الْحَلَالُ وَلَمْ يَكُنْ لِيَجْعَلَهَا لَابِنَ الْخَبِيثَةِ خَالِقَهُ⁽¹⁾

وقال آخر:

زُدُّوا بَنِي الْأَعْرَجِ إِبِلِي عَنْ كَتَبِ قَبْلَ التَّرَايَةِ وَبُعْدَ الْمُطَلِّبِ⁽²⁾

إِبِلٌ إِبِلٌ

› ibilun ⇐ › ibilun

بعد حذف

قبل حذف

الكسرة القصيرة

الكسرة القصيرة

وَكَلِمَةُ (إِبِلٌ) مُفْرَدَةٌ، لَمْ أَجِدْهَا فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ إِلَّا بِالْكَسْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَمْ تُؤَزَّ خَيْلُهُمْ بِالنَّغْرِ رَاصِدَةً ثَجُلُ الْخَوَاصِرِ لَمْ يَلْحَقْ لَهَا إِطِلٌ⁽³⁾

قال ابن منظور: "الإِطِلُ والإِطْلُ مثل إِبِلٍ وإِئِلٍ والأَيْطِلُ مُنْقَطِعُ الْأَضْلَاعِ مِنْ

الْحَبَّةِ"⁽⁴⁾، وَيُقَالُ أَيُّطَلَا فِي التَّنْثِيَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

لَهُ أَيُّطَلَا ظَنِّي وَسَاقًا نَعَامَةً وَإِرْخَاءُ سَرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْقَلٍ⁽⁵⁾

وقد تحذف الكسرة القصيرة من الأفعال الماضية على وزن (فَعِلْ)، يقول سيبويه في

قول العرب (عُصِرَ) في (عُصِرَ): "وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم

عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى

الأنثقل وكرهوا في (عُصِرَ) الكسرة بعد الضمة"⁽⁶⁾، ومن ذلك قول أبي النجم:

(1) ابن منظور، لسان العرب ، ج10، ص 299، (فرق).

(2) المصدر نفسه ، ج13، ص480، (تره).

(3) المصدر نفسه ، ج11، ص18، (إِطِل).

(4) المصدر نفسه، ج11، ص18، (إِطِل).

(5) امرؤ القيس، الديوان ، تحقيق، محمد أبو الفضل، ط5، ص 213.

(6) سيبويه، الكتاب، ج4، ص114.

لَوْ عُصِرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ⁽¹⁾

وبعد حذف الكسرة القصيرة من وزن (فَعَلَ) يصبح (فَعْل) وهو أسهل في بعض اللهجات البدوية، ومن ذلك (ضَجَرَ) التي تُصْبَح (ضَجَر)، قال الأخطل:
فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ
مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَخَفَاتُهُ وَغَارِيهُ⁽²⁾

3.5.2 حذف الضمة القصيرة:

وقد تُحذف الضمة القصيرة استخفافاً، يقول سيبويه: "وذلك قولهم في (عَضُد) (عَضُد) ... وهي لُغَةٌ بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم"⁽³⁾، وقد تُحذف للمخالفة في كراهية توالي حرفين مضمومين: "وإذا تتابعت الضمّتان، فإن هؤلاء يُخَفِّفُونَ أيضاً كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمّتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمّتان، لأن الضمة من الواو، وذلك قولك الرُّسْلُ والطُّنْبُ والعُنُقُ"⁽⁴⁾، وقال ابن منظور في (العطب): "العُطْبُ والعُطْبُ: القُطْنُ مثل عُسْرٍ وعُسْرٍ ... قال الشاعر:

كَأَنَّهُ فِي ذُرَى عَمَائِمِهِمْ
مَوْضِعٌ مِنْ مَنَادِفِ الْعُطْبِ"⁽⁵⁾
وكذلك (النُّكْر) وردت في القرآن بحذف الضمة (لقد جئتَ شيئاً نُكْرًا)⁽⁶⁾، وقد يُحَرِّك، قال الشاعر:

أَتُونِي فَلَمْ أَرْضَ مَا بَيَّتُوا
وَكَانُوا أَتُونِي بِشَيْءٍ نُكْرٍ⁽⁷⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص114.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص481، (ضجر)؛ ولم أجد البيت في ديوانه.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص113.

(4) المصدر نفسه، ج4، ص114.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص610، (عطب).

(6) سورة الكهف، الآية (74).

(7) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج14، ص287، (نكر).

قال الزبيدي: "النُّكْرُ بالضمّ: الدَّهَاءُ والفِطْنَةُ ... ويقال: رجلٌ نُكِرٌ ونُدُسٌ وجُنُبٌ ... والنُّكْرُ والنُّكْرُ: الأمرُ الشَّدِيدُ ..."⁽¹⁾. ومن ذلك أيضاً (الجُرْف) و(الجُرْف) وهي ما تجرفه السيول ... قال ابن ثور العامري:

تَخَافُ غَيْبِداً لَا يَزَالُ مُلَبِّداً رَصِيداً بِذَاتِ الْجُرْفِ وَالْعَيْنُ تَطْرِفُ⁽²⁾

وقال شاعر آخر :

أَلَا هَلْ أَتَى ذَاتَ الْقَلَائِدِ فَرْتِي عَشِيَّةً بَيْنَ الْجُرْفِ وَالْبَحْرِ مِنْ بَعْرِ⁽³⁾

وفي القرآن وردت دون حذف قال تعالى: (عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ)⁽⁴⁾، وذكر الزبيدي في مادة (بَرَخ): "البَرُخُ والبَرُخ: الجُرْفُ بِلُغَةِ عُمَانَ"⁽⁵⁾.

وكذلك (دُسْر) وهي خيوط تُشَدُّ بها ألواح السفينة، أو هي المسامير، وردت في القرآن دون حذف، قال تعالى: (على ذاتِ ألواحٍ و دُسْرٍ)⁽⁶⁾، وقال بشر بن أبي خازم يصف سفينة:

مُعَبَّدَةٌ السَّقَائِفِ ذَاتِ دُسْرٍ مُضَبَّرَةٌ جَوَانِبُهَا رِدَاخُ⁽⁷⁾

قال ابن جني: "وأما ما كان مُتَحَرِّكاً ثم أُسْكِنَ فعلى ضربين: مُتَّصِلٌ ومنفصل، فالمتَّصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفاً، وذلك قولك في عِلْمٍ قد عَلِمَ، وفي ظُرْفٍ: قد ظُرِفَ وفي رَجُلٍ: رَجُلٌ وفي كَيْدٍ: كَبَدٌ ... وأنشد البغداديون:

رَجُلَانِ مِنْ صَبَّةٍ أَخْبَرَانَا أَنَا رَأَيْنَا رَجُلًا غُرِيَانَا"⁽⁸⁾

(1) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج14، ص288، (نُكِرَ).

(2) الأصفهاني، الأغاني، ج1، ص 319.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص 1480.

(4) سورة التوبة، الآية (109).

(5) الزبيدي، تاج العروس، ج7، ص235، (بِرَخ).

(6) سورة القمر، الآية (13).

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص284، (دسر).

(8) ابن جني، الخصائص، ج2، ص338.

6.2 الإبدال في اللهجات المذمومة:

صَنَّف القدماء اللهجات إلى درجات حَسَب جودتها ورداءتها، فمنها ما هو مذموم ومنها ما هو رديء جداً، وقد عُرِفَت اللهجة القُرَيْشِيَّة أنَّها أقوى اللهجات، وذلك لعدة أسباب ذكرها اللغويون، منها أنَّ العرب كانت في مواسم الحج تتحدث كل قبيلة بلهجتها فاختراروا أصفى اللُّغَات، وذهب إلى ذلك عدة علماء منهم ابن فارس الذي يجعل اللُّغة العَرَبِيَّة الفصحى هي لُغة قريش، يقول ابن خلدون: "كانت لُغة قريش أفصح اللُّغات العَرَبِيَّة وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان ..."⁽¹⁾، وقول إبراهيم أنيس: "فبيئة مكة هُيئت لها ظروف ساعدت على أن تصبح المركز الذي تطلَّعت إليه القبائل، وشُدَّت إليه الرِّحال قروناً قبل الإسلام وكان أن نشأت بها لُغات مشتركة أُسست في كثير من صفاتها على لهجة مكة ..."⁽²⁾، ويرى عبد الغفار هلال أنَّ اللهجة القُرَيْشِيَّة هي أقوى اللهجات العَرَبِيَّة لعدة أسباب منها: نفوذهم الديني، ونفوذهم التجاري بسبب كثرة أسواقهم الأدبية والتجارية، ونفوذهم السياسي⁽³⁾.

وقد تحدَّث العلماء عن بعض صفات اللهجات المذمومة، يقول السيوطي: "وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لُغاتها، ورِقَّة ألسنتها إذا أنتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم، أحسن لُغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللُّغات إلى سلائقهم التي طُبِعُوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عَنَعَةً تَمِيم، ولا عَجْرَفِيَّة قَيْس، ولا كَشْكَشَة أَسَد، ولا كَسْكَسَة ربيعة..."⁽⁴⁾.

وهذه اللهجات تمثل "عدولاً صَوْتِيّاً عن الهيئة التي يودَى عليها النُّظام الصَوْتِي للعَرَبِيَّة، وليس هذا بمنقص من فصاحتها شيئاً؛ لأن هذه السِّمَة لم تقف عائقاً في النُّقل

(1) ابن خلدون، المقدمة، ج1، ص523.

(2) أنيس، في اللهجات العربية، ص86.

(3) هلال، اللُّغة العَرَبِيَّة نشأة وتطور، ص87.

(4) السيوطي، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، ج1، ص166.

عن أصحاب هذه اللّهُجَة المُسْتَقْبَحَة، فالعُنعَة في تَمِيم مستقبحة، ومع ذلك تسلك تَمِيم في أفصح العرب" (1).

1.6.2 الكَشْكَشَة (إبدال الكاف شيناً)

وهذه الظاهرة عند اللّغويين عبارة عن إبدال كاف المؤنثة في الوقف شيناً، أو إلحاقها شيناً (2)، وقد نسبها الخليل الفراهيدي إلى قبيلة ربيعة (3)، وتابعه في ذلك ابن جني، وابن سيده، وابن منظور (4)، ونسبها سيبويه إلى ناس من تَمِيم وأسد (5)، ونسبها ابن دريد إلى بكر (6)، وقد عدّها السيوطي من اللّهُجَات الرديئة المذمومة (7).

ونلاحظ أن هناك اختلافاً في نسبة ظاهرة الكَشْكَشَة بين ربيعة وأسد وتَمِيم، يقول الجندي: "ويمكن أن نُوفّق بين هذه الروايات المتنافرة بالقول بتجاوز مساكن هذه القبائل التي عُزيت إليها الكَشْكَشَة، فبكر بن وائل ينتهي نسبها إلى ربيعة، وكلاهما عُزي له الكَشْكَشَة، وإذا كانت الظاهرة عُزيت إلى تَمِيم فإننا نرى نيران الحرب قد استعرت بين تَمِيم وبكر، فالصلة بينهما قائمة والأخذ والعطاء في اللّهُجَات مما تجوزه النظرة الحديثة" (8).

ومن أمثلة ذلك في الشّواهد الشّعريّة، ما ذكره ابن فارس في الصّاحبي:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا، وَجِيْدُشِ جِيْدُهَا وَلَوْنُشِ إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِلٍ (9)

(1) العناتي، وليد، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية، وزارة الثقافة الأردنية، 2001، ص80.

(2) عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، ص142.

(3) الفراهيدي، العين، ج5، ص269، (كشش).

(4) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص230.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص199.

(6) ابن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص153.

(7) السيوطي، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص221.

(8) الجندي، اللّهُجَات العربيّة في التراث، ج1، ص360.

(9) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حققه: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت، 1993، ص56.

وذكر ابن منظور هذا البيت برواية أخرى:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا، وَجِيْدُشِ جِيْدُهَا وَلَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ رَقِيْقٌ⁽¹⁾

وقال رؤبة:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشُ
وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حِرْشِ
عَنْ وَاسِعٍ يَغْرُقُ فِيهِ الْقَنْفَرِشُ⁽²⁾

وقال شاعر آخر:

عَلِيٍّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِيشِ بَيَضَاءُ تُرْضِينِي وَلَا تُرْضِيشِ
وَتَطْبِيٍّ وَدَّ بَنِي أَبِيشِ إِذَا دَنَوْتُ جَعَلْتُ تُنْشِيشِ
وَإِنْ نَأَيْتَ جَعَلْتُ تُدْنِيشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَثَّتْ فِي فَيْشِ
حَتَّى تَنْقِي كَنْفِيْقِ الدِّيشِ⁽³⁾

ومن ذلك أيضاً قول الراجز:

هَلْ لَكَ أَنْ تَنْفَعَنِي وَأَنْفَعُشْ فَتُدْخِلِينَ اللَّذَّ مَعِي فِي اللَّذِّ مَعُشْ⁽⁴⁾

وقال الشاعر:

يَا دَارَ حَيِّيَّتٍ وَمَنْ أَلَمَّ بِشِ عَهْدِي وَمَنْ يَخْلُ بُوَادِيشِ يَعْشُ⁽⁵⁾

ويرى إبراهيم أنيس أن ما تنتهي به هذه الكلمات ليس شيئاً ولكنه صَوْتُ آخر لم يستطع العلماء كتابته وهو الصَوْتُ المركب (تش)، يقول: "والذي يجعلنا نُرَجِّحُ أن ما سَمِعَهُ الرواة ليس شيئاً وإنما هو (تش)، شيوخ هذه الظاهرة في اللَهْجَاتِ الحديثة على

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص341، (كشش).

(2) المصدر نفسه، ج6، ص341، (كشش).

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص207؛ الزبيدي، تاج العروس، ج17، ص362، (كشش).

(4) ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ط1، ج2، ص447.

(5) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص142.

صورة (تش) ولا يُعقل أنها كانت في اللهجات القديمة شيئاً ثم تطورت في اللهجات الحديثة (تش) ...⁽¹⁾.

ويقول رمضان عبد التواب: "والظاهر أن الأمر الأول تفسير من اللغويين لما سمعوه ولم يستطيعوا كتابته، إذ إن هذه الكاف لم تُلحق بسين أو شين كما ظنوا، وإنما تحوّلت إلى صَوْتٍ من الأصوات المزدوجة، المُسمّاة باللاتينية (Affricata)؛ فقد وصل العلماء في مقارنتهم اللّغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية إلى قانون سمّوه قانون الأصوات الحنكية، ولاحظوا أن أصوات الحنك كالـكاف والجيم الخالية من التعطيش تميل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية، حين يليها صَوْتٌ لَيّن أمامي كالـكسرة وهذه الكاف المكسورة تتحوّل في هذه اللهجات إلى صَوْتٍ مزدوج ... وهو (تش)، كما أن إبدال الكاف شيئاً أو صَوْتاً مركباً (تش) لم يعد يقتصر على كاف المؤنث، أو الكاف التي تليها كسرة، بل أصبح يشمل كل كاف سواء أكانت للمؤنث أم للمذكر، وسواء أكانت مكسورة أم غير مكسورة"⁽²⁾.

يقول فوزي الشايب: "إنّ السلف إما يكونوا قد أخطئوا في رصد هذه الظاهرة الصوتية، فلم يحسنوا من تسجيلها كما ينبغي، وهذا بعيد الاحتمال، وإما أن رموز الكتابة العربيّة لم تُسّعهم في الإشارة إلى هذا الصَوْتِ المزدوج المهموس الناشئ عن تحنيك الكاف إشارة ساميّة، ومن ثم رمزوا إليه بأكثر عُصْريه وضوحاً في السّمع عندهم، فرمزوا إليه تارة بالشين، وتارة أخرى بالسّين، وبعد تقيدده بالسّين أو الشّين استقر في أذهانهم أن الكاف أبدلت شيئاً أو شيئاً، أو ألحقت بشين أو سين في الوقف لبيان الحركة"⁽³⁾.

وتنتشر الكَشْكَشَة في نطاق واسع لدى سكان الأرياف الأردنية والفلسطينية، ولدى البدو في الأردن وسوريا، وفي جنوب العراق، وفي إمارات الخليج العربي، وفي بعض قرى محافظة الشرقية في مصر، وفي بعض مناطق شمال إفريقيا⁽⁴⁾.

(1) أنيس، في اللهجات العربيّة، ص125.

(2) عبد التواب، فصول في فقه العربيّة، ص146.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربيّة، ص252.

(4) المصدر نفسه، ص252.

2.6.2 العننة (إبدال الهمزة عينا)

ذكرت سابقاً أن بعض العرب يبالغون في تحقيق الهمزة، حتى تصبح هذه الهمزة في كلامهم عينا، والمقصود بالعننة: هو إبدال الهمزة في (أن) عينا، فيقال (أشهد عنك رسول الله) في (أشهد أنك رسول الله)، وقد تبدل الهمزة عينا في غير موضع (أن) وهذا ما لم ينص عليه العلماء صراحة ولكنهم ذكروا أمثلة على إبدال الهمزة عينا في غير (أن).

فيما يرى ابن جني أن إبدال الهمزة عينا يحدث في موضع (أن) فقط دون غيرها⁽¹⁾، وقد نسبت هذه الظاهرة إلى قبيلة تميم وقيس وأسد⁽²⁾.

أما عن سبب تسميتها بالعننة يقول أبو علي الفارسي: "عننة مشتق من قولهم عَنَ عَنَ عَنَ، في كثير من المواقف"⁽³⁾.

أما عن شواهدا في الشعر، فيقول ذو الرمة:

أَعَنَ تَرَسَمَتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ⁽⁴⁾

وقول جرير العود:

فَمَا أَبِنِ حَتَّى قُلْنَ يَا لَيْتَ عَنَّا تُرَابٌ وَعَنْ الْأَرْضِ بِالنَّاسِ تُخَسَفُ⁽⁵⁾

وقال آخر:

تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ حَلٍّ تَعَرَّضًا لَمْ تَأُلْ عَنْ قَتْلًا لِي

قال ابن منظور: أرادَ لم تأل أن قتلاً، أي أن قتلتي⁽⁶⁾.

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص233.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص233.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص229.

(4) ذو الرمة، الديوان، ص247؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص245.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص290، (عنن).

(6) المصدر نفسه، ج13، ص28، (أنن).

وقول طُفيل الغنوي:

فَنَحْنُ مَنْعَنَا يَوْمَ حَرَسِ نِسَاءكُمْ غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ غَيْرَ مُغْتَلِي⁽¹⁾
والشاعر يريد: غير مؤتلي.

وقال شاعر آخر:

مُحَاذِرًا أَبْعَضُ عَنْ تَحْتَلِي عِنْدَ اعْتِلَالِ دَهْرِكَ الْمُغْتَلِ⁽²⁾
يريد (أن تحتلي).

وذكر أبو زيد في النوادر قول إعرابية من بني كلاب:

فَتَعْلَمَنَّ وَإِنْ هَوَيْتَكَ عَنِّي قَطَّاعَ أَرْمَامِ الْحِبَالِ صَرُومٌ
فَقُلْتُ لَهَا: ما هذا، فقالت: هذه عَنَّتُنَا⁽³⁾.

يقول ابن هرمة:

أَعَنْ تَغْنَتْ عَلَى سَاقٍ مَطْوَقَةٌ وَرَقَاءُ تَدْعُوا هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادِ⁽⁴⁾
يقول الجندي: "وكان ابن هرمة قد تربى في ديار تميم، مما يدل على أنه تأثر بلهجتهم"⁽⁵⁾. ويقول شاعر آخر:

إِنَّ الْفُؤَادَ عَلَى الذَّلْفَاءِ قَدْ كَمِدَا وَحُبُّهَا مُؤَشِّكٌ عَنْ يَصْنَعِ الْكَبِدَا⁽⁶⁾
وقال يزيد بن حذاق:

وَلَقَدْ أَضَاءَ بِكَ الطَّرِيقُ وَأَنْهَجْتُ سُبُلَ الْمَسَالِكِ وَالْهُدَى يُغْدِي⁽⁷⁾
(يعدي) بمعنى (يؤدي).

(1) ابن منظور، لسان العرب ، ج14، ص40، (ألا).

(2) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، 1968، ط1، ص417.

(3) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص204.

(4) ابن هرمة، الديوان ، ص 105.

(5) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج1، ص368.

(6) انظر: الفراهيدي، العين، ج1، ص1، (ع ن ن)؛ السحيمي، إبدال الحروف في اللهجات، ص66.

(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص237.

وهذا يدل على إبدال الهمزة عيناً حتى وإن لم تكن متحركة.
وإبدال الهمزة عيناً له مسوغاته من الناحية الصوتية، فالهمزة صوت حنجري،
والعين صوت حلقى، وعلى هذا فالصوتان متقاربان مخرجاً، وذلك مسوغ كافٍ لحدوث
التبادل بينهما، على الرغم من الاختلاف في بعض الصفات الأخرى⁽¹⁾.

ويقول عبد الصبور شاهين: "ونحن نرى أنَّ ظاهرة العنونة لم تحدث إلا في مواقع
النبر لدى هذه القبائل، فإن الكلمات التي سبقت شواهد عليها مكوّنة من مقطع واحد،
ويقع عليه وحدة النبر، فلما بولغ في الضغط تحولت الهمزة إلى عين أو شبه عين، أي
إلى صوت قريب من الهمزة، يمتاز عنها بالجهر ويتقارب عنها في المخرج"⁽²⁾.

ويقول رمضان عبد التواب: "وإبدال الهمزة عيناً هنا، نوع من المبالغة في تحقيق
الهمزة، كما يستفاد من نص ابن دُرَيْد، وذلك على طريقة نطق بعض أهالي صعيد
مصر: (لع) في (لأ) مثلاً، وأهل النوبة والسودانيون، يقع في كلامهم هذا الإبدال كثيراً
في أيامنا هذه؛ فقد سمعتُ بعضهم يقولون مثلاً: (فلان سَعَلَ عليك) يعني (سأل)"⁽³⁾،
وتلاحظ هذه الظاهرة أحياناً في كلام بعض المُعَمَّرِينَ في محافظة الكرك، في كلمة
(اسأل) ومشتقاتها، فيقولون (سعل) و(اسعل)⁽⁴⁾.

وقال ذو الرمة:

بَرَاهُنْ عَمَّا هُنَّ إِمَّا بِوَادِيٍّ لِحَاجٍ وَإِمَّا رَاجِعَاتٍ عَوَائِدُ⁽⁵⁾

المُرَاد: بَرَاهُنَّ أَنْ هُنَّ.

(1) المعاينة، معاذ سالم، اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم لنشوان الحميري،

رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، ص 51.

(2) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 32.

(3) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 137.

(4) الخليل وعبابنة، لهجة الكرك دراسة وصفية تاريخية في الأصوات والأبنية، ص 61.

(5) ذو الرمة، الديوان ، ص 66؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 423، (عمم).

وقال يعقوب:

فَلَا تُلْهِكَ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ وَاعْتَمِلْ لآخِرَةٍ لَا بُدَّ عَنْ سِتْصِيرِهَا⁽¹⁾

أي: أن ستصيرها.

وقال أبو حية النُميري:

يَقْلَنَ وَمَا يَدْرِيْنَ عَنِّي سَمِعْتُهُ وَهُنَّ بِأَبْوَابِ الْخِيَانِ جَنُوحُ⁽²⁾

أي: أنني سمعته.

كما رُوي أن رجلاً من أهل اليمامة يقرأ بيت مجنون بن قيس:

فَغِينَاشِ عَيْنَاهَا وَجِدُّشِ جِيدَهَا سِوَى عَنْ عَظْمِ السَّاقِ مِنْشِ رَقِيقُ⁽³⁾

ويُورد الزّمخشري في كتاب (الفائق في غريب الحديث) قول شاعر:

وَاللّٰهُ عَنْ يُشْفِيكَ أَغْنَى وَأَوْسَعُ⁽⁴⁾

أي: والله أن يشفيك.

وقد يُقال في (امرأة): (امرعة)، قال الشّاعر:

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَعَهُ فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَهُ⁽⁵⁾

3.6.2 الاستنطاء (إبدال العين نوناً)

وهو جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، ولم تذكر المصادر أمثلة لذلك إلا في كَلِمَةٍ (أعطى) التي تصبح (أنطى)⁽⁶⁾، وقد نَسَبَهَا السيوطي لسعد بن بكر، وهُدَّيْل

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص290، (عنن).

(2) البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص311.

(2) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ج8، ص79.

(4) الزمخشري، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج1، ص15.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص70

(6) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص120.

وهذيل والأرد، وقيس، والأنصار؛ وعدّها من اللّهجات الرديئة المذمومة⁽¹⁾، وقد تكون لغة لبعض أهل اليمن، قال ابن منظور: "الإنطاء: الإعطاء بلغة أهل اليمن"⁽²⁾.
 وقرأ "إنّا أنطيناك الكوثر"⁽³⁾ في (إنّا أعطيناك الكوثر)⁽⁴⁾، وجاء في الحديث الشريف أن رسول الله ﷺ قال: (لا مانع لما انطيت، ولا منطى لما منعت) وقال أيضاً: (اليد المنطية خير من اليد السفلى) وفي كتابه لوائل بن مُحجّر (وانطوا النّبجة) وقال لرجل آخر (انطه كذا)⁽⁵⁾.

ومثاله في الشواهد الشعرية قول الأعشى:

جِيادُكَ فِي الْقَيْظِ فِي نِعْمَةٍ تَصَانُ الْجَلالِ وَتَنْطِي الشَّعِيرِ⁽⁶⁾

وقال شاعر آخر:

مِنْ الْمُنْطِيَّاتِ الْمَوْكَبِ الْمَعْجِ بَعْدَمَا يَرَى فِي فُرُوعِ الْمُقْلَتَيْنِ نُصُوبُهُ⁽⁷⁾

يريد: من المعطيات.

وبذكر ابن منظور قول لبّيد:

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ إِنْ تَنَاطَى حَاسِدٌ⁽⁸⁾

(1) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص221.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص332، (نطا).

(3) وهي قراءة الحسن وطلعة وابن محيصن، انظر الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص520.

(4) سورة الكوثر، الآية (1).

(5) الجزري، أبو السعادات المبارك محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979، ج1، ص850.

(6) الأعشى، الديوان، ص110.

(7) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص762، (نضب)؛ الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص977، (نضب).

(8) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص332، (نطا).

غير أنها في ديوانه المطبوع:

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ إِنْ يُبْطِئُ حَاسِدٌ أَوْ أَنْ يَمِيلَ مَعَ الْعَدُوِّ لِنَامِهَا⁽¹⁾

وإذا كان القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها مخرجاً أو صفة، فإن العين والنون متباعدان مخرجاً، ولكن بينهما تقارب في بعض الصفات وهي الجهر والتوسط والاستفال والانفتاح، وعلى ضوء هذا يسوغ التبادل بينهما، لكننا لا ننظر إلى العلاقة الصوتية لاختلاف اللهجات، وربما كانت بقايا لهجية مختلفة⁽²⁾.

4.6.2 الطمطممانية (إبدال لام التعريف ميماً)

وهي إبدال لام التعريف ميماً، ويُعزى هذا اللقب لقبايل حمير⁽³⁾، وطيء⁽⁴⁾، وهذه اللهجة نطق بها الرسول ﷺ في مخاطبته الأقوام الذين يتكلمونها، فعندما سأله (هل من أمبر أمصيام في امسفر؟)، فأجاب رسول الله ﷺ (ليس من أمبر أمصيام في امسفر)⁽⁵⁾.

وفي الشواهد الشعرية، قال بُجَيْر بن غَنَمَة الطائي:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبَنِي يَزِمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلَمَهُ
أَي: بالسَّهْم والسَّلَمَة⁽⁶⁾.

(1) ابن ربيعة، الديوان، ص 109.

(2) انظر: هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، 186.

(3) الثعالبي، مصطفى البابي الحلبي، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: مصطفى السقا، ط 1، ص 139؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 371، (طمم).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 24.

(5) الجزري، النهاية في غريب الحديث، ج 3، ص 77؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 32.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 297، (سلم).

والطمطمة هي عيب في الكلام كأن يكون مشبهاً لكلام العجم، يقول الشاعر:

تَبْرَى لَهُ حَوْلَ النَّعَامِ كَأَنَّهَا حَزَقٌ يَمَانِيَةً لِأَعْجَمٍ طَنْطَمٌ⁽¹⁾

ولم أعثر فيما بين يدي من مصادر إلا على شاهد شعري واحد فقط يمثل الطمطمانية.

"والتفسير الصوتي لهذه الظاهرة، هو أنَّ اللَّام والميم من فصيلة واحدة، وهي فصيلة الأصوات المتوسطة أو المائعة (Liquid) وهي مجموعة اللام والميم والنون والراء، وهذه الأصوات يُبدل بعضها من بعض كثيراً في اللغات السامية"⁽²⁾.

"وما تزال هذه اللهجة مستعملة حتى عصرنا هذا ففي السعودية في منطقة عسير وخاصة منطقة تهامة يقولون (امقمة) أي (القمة)، وكذلك توجد في منطقة (جيزان)، وتوجد في مناطق من اليمن في بلاد حاشد وأرحب وبني حشيش وبلاد همدان ... في معظم مناطق تهامة باليمن"⁽³⁾، وفي لهجتنا الدارجة في الأردن ومعظم الدول العربية نقول في البارحة (امبارح).

5.6.2 العَجَجَة (إبدال الياء جيماً)

وهي جعل الياء المشددة جيماً، فيقولون في تَمِيمِي تَمِيمَج، وكذلك الياء المخففة الواقعة بعد العين⁽⁴⁾، ومن أمثلتها في الشواهد الشعرية، قول الشاعر:

خَالِي عُوفٍ وَأَبُو عَلَجٍّ

الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِّ

وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْجِ

يُكْسِرُ بِالْمَرِّ وَبِالصَّيْصِجِ

(1) ابن منظور، لسان العرب ، ج12، ص370، (طمم).

(2) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص130.

(3) السحيمي، إبدال الحروف في اللهجات العربية، ص364.

(4) انظر: أبو الطيب، الإبدال، ج1، ص257؛ الاسترابادي، وشرح الشافية، ج3، ص287؛ هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص177.

يريد: أبو علي، وبالعشي، وفلق البرّي والصيّسي⁽¹⁾.
وقال شاعر آخر:

نِعْمًا وَلَدْتُ رَضْوَى لَزِيَّانَ بَنَ كِنْدَجَ
وَحَوْصَاءَ وَرَأْلَانَ لَذِي دَلًّا عَلَى الْحَجِّ⁽²⁾

وتنسب هذه اللهجة إلى قبيلة قُضاعة⁽³⁾، وقد نسبها ابن فارس إلى تميم⁽⁴⁾، ونسبها
سيبويه إلى ناس من بني سعد⁽⁵⁾.

وقد قيّد بعض الرواة عججة قُضاعة وحدها بأن تسبق الياء عين، من ذلك:
الراعي خرج معج، أي الراعي خرج معي، والظاهر أن حدوثها في ضمير المتكلم وباء
النسب علم ضابط من ضوابطها، ذلك أنهما يقعان في آخر الكلمة، وقد تكون أصلية
في الكلمة، مثل الراعي⁽⁶⁾.
وقال الراجز:

لَا هَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْ
فَلَا يَزَالُ بَازِلٌ يَأْتِيكَ بَجْ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتَجُ⁽⁷⁾

ويقول رمضان عبد التواب: "والذي يُسهّل إبدال الياء جيماً هو اتحادهما في
المخرج، وهو الغار أو سقف الحنك الصلب، وكونهما مجهورين، أي تهتز معهما
الأوتار الصوتية..."⁽⁸⁾.

(1) أبو الطيب، الإبدال، ج1، ص257، 258؛ الأزهرى، تهذيب اللغة، ج1، ص86.

(2) أبو الطيب، الإبدال، ج1، ص258.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص222.

(4) ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص30.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص182.

(6) العناتى، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية، ص91.

(7) أبو الطيب، الإبدال، ج1، ص260؛ ابن السكيت، الإبدال، ص92.

(8) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص132.

وكذلك تُنسب هذه الظاهرة إلى بعض بني حَنْظَلَة "قال أبو عمرو بن العلاء: بعض العرب يُبدل الجيم من الياء المشددة، قال: وقلت لرجل من حَنْظَلَة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمَج. فقلت: من أيّهم؟ فقال: مُرَج. يريد: فقيمي مُرِّي" (1). ولا يشترط أن تكون الياء المشددة هي الحرف الأخير حتى تُقلب ياءً، من ذلك قول الشاعر:

كَأَنَّ فِي أَدْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونِ الْإِجْلِ
يريد: الإيل (2).

وقد تأتي الجيم زائدة في حالات نادرة، قال الشاعر:
حَتَّى إِذَا أَمْسَجْتُ وَأَمْسَجَا ...
يريد: أَمَسْتُ وَأَمَسَى (3).
وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ:

بَكَيتُ وَالْمُحْتَرِزُ الْبَكَجُ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصَّبَا الصَّبِجُ
يريد: البكى والصبي (4).
وقال هيمان بن قحافة السَّعْدِي:

يَطِيرُ عَنْهَا الْوَيْرُ الصَّهَّا بَجَا (5)

وبعدّ هذا من الإبدال النادر أو القليل (6)، وهذا الإبدال من خصائص بعض اللهجات البدوية، فطيء تسكن أواسط نجد وحظلة من أكبر القبائل النَمِيمِيَّة تُنسب إلى

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص204، (ج).

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص177.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص177.

(4) أبو البقاء، مُحِب الدين عبد الله، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ج2، ص350.

(5) هلال، اللهجات العربيّة نشأة وتطور، ص178.

(6) أبو بكر، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2000، ج1، ص367.

حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، وفقهه بطن بن دارم من تميم العدنانية، وبنو سعد من تميم وبنو أسد من القبائل البدوية⁽¹⁾، وتُعتبر العجعة لهجة مذمومة، قال ابن منظور: "وهذا كُلُّه قبيح"⁽²⁾.

6.6.2 التَّلَّة (كسر حرف المضارعة)

وهي من الإبدال في الحركات، وهي كسر حرف المضارعة، فيقال: "أنا إعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وهو يعلم"⁽³⁾، وهي لهجة بهراء⁽⁴⁾، وزاد ابن منظور في اللسان: "وتعلم بالكسر لغة قيس وتمرّيم وأسّد وربيعة وعامة العرب، وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوزان وأزد السُرّة، وبعض هذيل فيقولون تعلم والقرآن عليها، قال وزعم الأخفش أنّ كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا تعلم بالكسر..."⁽⁵⁾، قال أبو حيان في تفسير البحر المحيط، عند تفسير قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)⁽⁶⁾ قال: "وفتح نون نستعين قرأ بها الجمهور وهي لغة الحجاز، وهي الفصحى، وقرأ عبيد بن عمر الليثي، وزر بن جبيش، ويحيى بن وثّاب، والتخعي، والأعمش بكسرها، وهي لغة قيس، وتمرّيم، وأسّد، وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه. وقال أبو جعفر الطوسي: هي لغة هذيل"⁽⁷⁾، وقال سيبويه: تحت عنوان (وهذا باب ما تُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف كما قلت فعل): "وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تعلم ذاك، وأنا أعلم، وهي تعلم،

(1) هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، ص180.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص204، (ج).

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص196؛ ابن جني، الخصائص، ج2، ص11؛ وسر صناعة الإعراب، ج1، ص235.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص235؛ ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص78، (تل).

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص401، (وقي).

(6) سورة الفاتحة، الآية رقم (5).

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص22، 23.

وذلك قولهم: أنت تعلم ذلك، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم ذلك. وكذلك كل شيء فيه فعل من بنات الياء والواو، التي الياء والواو فيهن لام أو عين، وذلك قولك: شقيت فأنت تشقى، وخشيت فأنا أخشى، وخلصنا فنحن نحال...⁽¹⁾.

ومثال ذلك في الشواهد الشعرية قال حكيم بن معيّة الرّبي:

لو قلت ما في قومها لم تيثم
يفضلها في حسب وميسم⁽²⁾
أي: لم تأثم، وخففت الهمة فصارت تيثم⁽³⁾.

قال المزار:

قد تعلم الخيل أياماً تطاعنها
من أي شنيئة أنت ابن منظور⁽⁴⁾
وقال آخر:

قلت لبواب لديه دارها
تينن فاني حموها وجارها⁽⁵⁾
ويكثر هذا الكسر في الفعل (أخاف) قال الشاعر:

فقومي هم تميم يا حماري
وجوثة ما إخاف لهم كتاراً⁽⁶⁾
وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيّداً
وإخال أنك سيّد مغيون⁽⁷⁾
وقال زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء⁽⁸⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص110.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص286، (قعع)؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص311..

(3) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص124.

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود، المستقصى من أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1987، ج2، ص134.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص61، (حماً).

(6) البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص165.

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص297، (عين).

(8) ابن أبي سلمى، الديوان، ص13.

وقال عروة بن الورد:

وَمَا بِي مِنْ عَارٍ إِخَالُ عِلْمَتُهُ سِوَى أَنْ أَحْوَالِي إِذَا سَبَّوْا نَهَبُوا⁽¹⁾

وقال كعب بن زهير:

وَمَا صَبْرِي مِثْلَ مَا صَبَرْتُ فَإِنِّي لَا إِخَالُ الْكَرِيمِ إِلَّا صَبُورًا⁽²⁾

ويرى رمضان عبد التواب أن كسر حروف المضارعة هو الأصل: "والفتح في أحرف المضارعة، حادثٌ في رأيي، في العَرَبِيَّةِ القديمة، بدليل عدم وجوده في اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في بعض اللِّهْجَاتِ العَرَبِيَّةِ القديمة، وهناك دليل ثالث على أصالة الكسر في حروف المضارعة، وهو استمراره حتى الآن في اللِّهْجَاتِ العَرَبِيَّةِ الحديثة كلها؛ إذ نقول مثلاً (مين يقرأ ومين يسمع) بكسر حروف المضارعة، في لُغَةِ التَّخَاطُبِ اليَوْمِيَّةِ، ولم يبقَ فتح حرف المضارعة في اللِّهْجَاتِ الحديثة فيما أعلم إلا في لَهْجَةِ نَجْدٍ، إذا كانت فاء المضارع ساكنة مثل يَرْمِي، وَيَلْعَبُ وَيَرْكُضُ. ولا يُكسر حرف المضارعة في هذه اللِّهْجَاتِ إلا إذا كان ما بعده متحركاً؛ مثل يَسُوقُ وَيَسَابِقُ وَيَلَاكُمُ وَيَهَاوِشُ، وغير ذلك"⁽³⁾.

(1) ابن الورد، عروة، الديوان، شرحه: سعيد ضناوي، دار الجيل، بيروت، 1996، ص156.

(2) ابن زهير، كعب، الديوان، قدَّ له ووضع هوامشه: حنا خنصر الحيتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1414هـ، 1994، ص118.

(3) عبد التواب، فصول في فقه العَرَبِيَّةِ، ص125.

الفصل الثالث

المستوى الصرفي

1.3 تمهيد :

تعددت الاختلافات اللهجية في الأبنية والصيغ الصرفية، سواء كان الاختلاف في تصريف الأفعال أو الأسماء، وهذه الاختلافات انعكست على الشواهد اللغوية التي احتج بها العلماء، فكان قسم من الشواهد الشعرية مبنياً على أنماط لغوية ذات طابع لهجي.

وفي هذا الفصل قُمتُ بدراسة أثر اللهجات في أبنية الأفعال، ومن ثم أثرها في أبنية الأسماء والمصادر، ودرست التأنيث والتذكير، والمقصور والممدود، وجمع التكسير، وفَعَلَ وأفْعَلَ، ومن ثم درست انعكاساتها في الشواهد الشعرية، التي بُنيت عليها القواعد النحوية.

وفي كل موضوع كُنْتُ أقدم الشواهد الشعرية كأنموذج في تمثيل النمط اللهجي، وأحاول قدر الإمكان نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها، ليتسنى لي تحديد البيئة والقبيلة التي تستعمل اللهجة التي أخذت منها القاعدة.

2.3 أبنية الأفعال:

يقول الاستراباذي: "للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ نحو ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وجَلَسَ وقَعَدَ وشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وفَرِحَ ووَثِقَ وكَرَّمَ"⁽¹⁾، وتأتي الأفعال المضارعة على تسعة أوزان، ويرفض العلماء منها ثلاثة؛ لأنها لم ترد عن العرب، والأوزان الستة المقبولة هي⁽²⁾:

فَعَلَ	يَفْعِلُ	فَعِلَ	يَفْعُلُ
فَعَلَ	يَفْعُلُ	فَعِلَ	يَفْعُلُ
فَعَلَ	يَفْعُلُ	فَعُلَ	يَفْعُلُ

(1) الاستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 67.

(2) أنيس، من أسرار اللغة، ص59؛ هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ص 52.

ولكن هذه الصيغ لا تُمثِّل كل ما ورد عن العرب، فقد وردت أفعال أخرى⁽¹⁾، وقد يكون الاختلاف في صيغ الأفعال ناتجاً عن اختلاف اللهجات، والاختلاف في البنية إن تبعه اختلاف في المعنى يُمثل لهجتين مختلفتين، وينقل إبراهيم أنيس رأي ابن دستورية حيث يقول: "لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد..."⁽²⁾.

1.2.3 1. يَفْعَلُ يَفْعُلُ:

وَفَعَلَ مفتوح العين إذا لم تكن عينه أو لامه صَوْتاً حَلْقِيّاً، فَإِنَّه يجوز في مضارعه ضم العين أو كسرهما⁽³⁾، وعن أبي زيد أنه قال: "طُفْتُ في عُليا قيس وتميم مدةً طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يَسْتَحْسِن وَيُسْتَحَف لا غير ذلك"⁽⁴⁾.

ومن ذلك ما ذكره سيبويه: "جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوساً، وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً، وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُوناً..."⁽⁵⁾، وقال ابن منظور: "رَكِنَ إلى الشيء وَرَكَنَ يَرْكُنُ وَ يَرْكُنُ رَكْنًا وَرُكُونًا ... وقال بعضهم رَكَنَ يَرْكُنُ بفتح الكاف في الماضي والآتي وهو نادر. قال الجوهري: وهو على الجمع بين اللغتين"⁽⁶⁾، وفي القرآن الكريم ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾⁽⁷⁾، وقال أبو حيان الأندلسي: "قرأ الجمهور تركنوا بفتح الكاف والماضي ركن بكسرهما، وهي لغة قریش، وقال الأزهري وهي اللغة الفصحى وَتَرْكُنُوا بضم

(1) انظر: السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج1، ص262.

(2) أنيس، من أسرار اللغة، ص 59.

(3) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص 99.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص 164.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 6.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 185، (ركن)

(7) سورة هود، الآية 113.

وَتَرَكُّنَا بضم الكاف ماضي رَكَنَ بفتحها وهي لغة قيس وتميم، وقال الكسائي: وأهل نجد ⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً كلمة (الرحض)؛ قال ابن منظور: "يَرْحُضُهَا وَيَرْحُضُهَا رَحَضًا: غَسَلَهَا...." ⁽²⁾، وقال ابن دريد: "الرحض: الغسل، رَحَضَتْهُ أَرْحَضَهُ رَحَضًا، وقالوا أَرْحَضُهُ، لغة حجازية" ⁽³⁾، ثم يستشهد لذلك بقول الشاعر:

إِذَا الْحَسَنَاءُ لَمْ تَرْحُضْ يَدِيهَا وَلَمْ يُقْصِرْ لَهَا بَصَرٌ بِسِتْرِ ⁽⁴⁾

وفي (نَضَرَ) فقد تعددت فيها اللَّهْجَات والمقصود بالنضر هو الحسن والرونق، وذكر في المعاجم: يَنْضُرُ نَضْرًا، وَنَضِرَ وَنَضَرَ أَي حَسُنَ، ويُقال نَضَرَ نَضَارَةً وهي لغة الثالثة ⁽⁵⁾، وقال الخليل: "بعضهم يقول نَضِرَ وبعضهم يقول نَضَرَ كُلُّهُ من كلام العرب إلا أن أحبَّها إليهم: نَضَرَ نَضَارَةً" ⁽⁶⁾.
من أمثلة ذلك قول الشاعر:

وفي الهدى عِبْرٌ تَشْفِي الْقُلُوبَ بِهَا كَالْغَيْثِ يَنْضُرُ عَنْ وَسْمِيهِ الشَّجَرِ ⁽⁷⁾

ومن ذلك أيضاً قَتَرَ يَقْتَرُ وَيَقْتَرِ، وأهل الحجاز يقولون يَقْتَرِ، وفيها لغة أخرى يَقْتَرُ بضم التاء وهي أقلُّ اللغات ⁽⁸⁾.

يقول يزيد بن الحكم الثقفي:

وَقَدْ يَقْتَرُ الْحَوْلُ التَّقِيَّ وَيَكْتُرُ الْخُمُقُ الْأَثِيمَ ⁽⁹⁾

في (يَقْتَرُ) يقول شاعر آخر:

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج5، ص 224.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج7 ص 153، (رحض).

(3) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص 137، (رحض).

(4) المصدر نفسه، ج2، ص 137، (رحض).

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص 210، (نضر).

(6) الفراهيدي، العين، ج2، ص 19، (ر ض ن).

(7) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص312.

(8) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص170.

(9) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 67، (حمق).

لَا تَسْأَلِي الْقَوْمَ عَنْ مَالِي وَكَثْرَتِهِ قَدْ يَقْتَرُ الْمَرْءُ يَوْمًا وَهُوَ مَحْمُودٌ⁽¹⁾

ومن ذلك في اللهجات يَنْفِرُ وَيَنْفُرُ، يقول الحجاج:

وَعَجَبٌ يَنْفِرُ يَنْفِرُ لِلتَّنْفِيرِ⁽²⁾

وفي (يَنْفُرُ) يقول شاعر آخر:

وَتَنْفُرُ مِنْ عَمْرٍو بَيِّدَاءِ نَاقَتِي وَمَا كَانَ سَارِي اللَّيْلِ يَنْفُرُ عَنْ عَمْرٍو⁽³⁾

ويرى أحمد علم الدين الجندي أنهم كانوا في طفولة اللغة يستعملون أحد الوجهين للفرق بين المعاني المختلفة، وربما كان لشكل الحروف قديماً تأثيراً على المعنى⁽⁴⁾.

ومن ذلك (عَكَفَ) يَعْكَفُ وَيَعْكَفُ عَكَفًا وَعُكُوفًا⁽⁵⁾، ومن أمثلة ذلك في الشواهد

الشعرية قول الحجاج:

فَهِنَّ يَعْكَفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَرْنَجَا⁽⁶⁾

2.2.3 2.2.3 يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ :

وهو من التحولات النادرة جداً في اللهجات، حيث إنها لم تأت إلا في أربعة أفعال⁽⁷⁾، قال الكسائي: "أخذوا يَحْسِبُ بكسر السين في المستقبل عن قوم من العرب يقولون: حَسَبَ يَحْسِبُ، فكان حَسِبَ من لغتهم في أنفسهم، ويَحْسِبُ لغة لغيرهم سمعوها منهم، فتكلموا بها ولم يقع أصل البناء على فَعَلَ يَفْعُلُ"⁽⁸⁾.

(1) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق،

1987، ج2، ص 358.

(2) السجستاني، أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت،

1996، ط2، ص 59.

(3) المصدر نفسه، ص 59.

(4) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص 562.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص 255، (عكف).

(6) المصدر نفسه، ج9، ص 255، (عكف).

(7) الاسترابادي، شرح الشافية، ج1، ص 135.

(8) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 316.

يقول السيوطي: "وما كان على فَعَلَ فَمُسْتَقْبَلُهُ على يَفْعَل ... وجاءت أفعال بالكسر والفتح: حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ، وَيَسَّ بِيَّاس وَيَسَّ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ وَيَسَّ بِيَّاس..."⁽¹⁾، وفي التهذيب: "الكسر أجود اللغتين"⁽²⁾، وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام أَنَّ النمط المكسور لغة النبي (ﷺ)⁽³⁾، وذكر الأزهري⁽⁴⁾ أَنَّ النبي قرأ ﴿يَحْسِبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾، وقد وردت في القرآن ﴿يَحْسِبُ أَنْ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾⁽⁵⁾، وذكر أبو زيد أَنَّ الكسر في لغة غُلِيَا مُضَر⁽⁶⁾، ونسبه الأندلسي إلى أهل الحجاز⁽⁷⁾، ونسبه الأنباري إلى قريش⁽⁸⁾، وقد نسب الأندلسي الفتح إلى تميم⁽⁹⁾، ونسبه أبو زيد إلى سفلى مُضَر⁽¹⁰⁾.

"وربما يكون الأصل يَحْسِبُ بكسر العين، ثم تَطَوَّرَ ذلك إلى فتح العين إتباعاً لفتحة ياء المضارعة عند تميم ومن جاورها، وذلك تحقيقاً للانسجام الصَّوْتِي"⁽¹¹⁾ وأما أمثلته في الشواهد الشعرية التي جاءت بالكسر فهي قليلة، قال الكميت:

فَيْلَتَا حَتَّى يَحْسِبُ الْقَوْمُ أَنَّهُ بِهِ وَجَعٌ أَوْ أَنَّهُ مُتَوَاجِعٌ⁽¹²⁾

-
- (1) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص 100.
 - (2) الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص 331، (حسب).
 - (3) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، 1984، ص 118.
 - (4) الأزهري، تهذيب اللغة ج2، ص 44، (سبح).
 - (5) سورة الهمزة، الآية (3).
 - (6) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص 557.
 - (7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص 426.
 - (8) الأنباري، أبو محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1، ص 12.
 - (9) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص 426.
 - (10) الأنصاري، النوادر في اللغة، ص 557.
 - (11) المعايطة، اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم، ص 123.
 - (12) الأسدي، الكميت بن زيد، الديوان، شرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص 241.

يقول سيبويه: " وقد بنوا (فَعَلَ) على (يَفْعُلُ) في أحرف، كما قالوا: (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشُبَّه به. وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَّسَ يَيْسُّ، وَيَبَسَّ يَبِيسُّ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ. سَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ:

وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي⁽¹⁾

وقال نمير:

وَاعْوَجَّ عُصْنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قِدَمٍ لَا يَنْعِمُ الْغَضْنُ حَتَّى يَنْعِمَ الْوَرَقُ⁽²⁾

وقال الفرزدق:

وَكُومٌ تَنْعِمُ الْأَضْيَافُ عَيْنًا وَتُصْبِحُ فِي مَبَارِكِهَا ثَقَالًا⁽³⁾

والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس⁽⁴⁾، وعَزَا أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ الْكَسْرَ فِي أَحْرَفِ الْمَضَارَعَةِ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ⁽⁵⁾.

إنّ ندرة الأفعال التي جاءت على هذا النمط دفع بعض العلماء إدخالها في دائرة الشذوذ، إلا أنّ ورود شواهد بالنمطين دفعهم إلى التوسع في بناء القاعدة لإجازة الفتح والكسر.

3.2.3 يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ فِي الْفِعْلِ الْمِثَالِ الْوَائِي:

والمثال الواوي يُحْدَفُ حَرْفُ الْعِلَّةِ مِنْهُ وَتُكْسَرُ الْعَيْنُ فِي مَضَارِعِهِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَصَوْتًا حَلْقِيَّةً⁽⁶⁾، وَمِنْ أَمْثَلِهِ وَعَدُ يَعْذُ وَيَسِرُ يَيْسِرُ، وَبَعْضُ الْقَبَائِلِ تَضُمُّ الْعَيْنَ فِي الْمَضَارِعِ، وَقَدْ نَسَبَ الْجَوْهَرِيُّ هَذِهِ اللَّهْجَةَ إِلَى بَنِي عَامِرٍ، "وَجَدَ مَطْلُوبُهُ يَجِدُهُ وَجُودًا،

(1) البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص 27؛ وصدره :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظِّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْصَمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 39.

(3) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ص 186.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 39.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 328.

(6) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج 2، ص 44.

وَجُوداً، وَيَجُدُّهُ أَيْضاً بِالضَّمِّ لُغَةً عَامَرِيَّةً لَا نَظِيرَ لَهَا فِي بَابِ الْمِثَالِ⁽¹⁾، وَيَنْقُلُ السِّيَوطِيُّ عَنْ ابْنِ قَتِيْبَةٍ فِي أَدَبِ الْكَاتِبِ: " قَالُوا وَجَدَ يَجِدُ وَيَجْدُ مِنَ الْمَوْجِدَةِ وَالْوَجْدَانِ جَمِيعاً وَهُوَ حَرْفٌ شَاذٌ لَا نَظِيرَ لَهُ"⁽²⁾، وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ بَنِي عَقِيلٍ، وَبَنِي هَلَالٍ، وَبَنِي نَمِيرٍ، وَبَنِي كِلَابٍ⁽³⁾، وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، مَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ نَسْبَةً إِلَى لَبِيدٍ:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَادُ بِشَرْبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً⁽⁴⁾

وَيَقُولُ سَبِيوِيَّةُ: "تَقُولُ: وَعَدْتُهُ أَعِدُّهُ وَعَدّاً، ... وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ يَفْعُلُ... وَاَعْلَمُ أَنَّ ذَا أَصْلَهُ عَلَى قَتْلٍ يَقْتُلُ وَضَرْبٍ يَضْرِبُ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ اسْتِنْقَالَ الْوَاوِ مَعَ الْيَاءِ حَتَّى قَالُوا: يَاجِلٌ وَيِيْجِلٌ، كَانَتْ الْوَاوُ مَعَ الضَّمَّةِ أَثْقَلُ، فَصَرَفُوا هَذَا الْبَابَ إِلَى يَفْعُلُ، فَلَمَّا صَرَفُوهُ إِلَيْهِ كَرِهُوا الْوَاوَ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، إِذْ كَرِهُوا مَعَ يَاءٍ فَحَذَفُوهَا، فَهُمْ كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَحْذِفُونَهَا مِنْ يَفْعُلُ. فَعَلَى هَذَا بِنَاءٌ مَا كَانَ عَلَى فَعَلَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ قَالَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ: وَجَدَ يَجْدُ، كَأَنَّهُمْ حَذَفُوهَا مِنْ يَوْجُدُ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يَوْجَدُ فِي الْكَلَامِ"⁽⁵⁾.

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ هَذَا الْبَيْتَ فِي مَادَّةِ (نَقَعَ) وَلَكِنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى جَرِيرٍ، وَقَدْ جَاءَ الْفِعْلُ بِالْكَسْرِ (يَجِدُنْ)⁽⁶⁾.

(1) الْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ، ج2، ص 547، (وَجَدَ)؛ انْظُرْ ابْنَ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج3، ص 445 (وَجَدَ).

(2) السِّيَوطِيُّ، الْمَزْهَرُ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ، ج2، ص 97.

(3) الْجَنْدِيُّ، اللَّهْجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فِي التَّرَاثِ، ج1، ص 46.

(4) ابْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، الدِّيَوَانُ، ص 97، جَرِيرٌ، دَايَوَانُهُ، ص 364، الْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ، ج2، ص 547، (وَتَدَّ)؛ وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِ جَرِيرٍ هَكَذَا:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعْتُ الْفَوَادُ بِمَشْرَبٍ يَدْعُ الْهَوَائِمَ لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً.

(5) سَبِيوِيَّةُ، الْكِتَابُ، ج4، ص 53.

(6) ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج8، ص 360، (نَقَعَ).

يقول عدي بن الرقاع:

شُمسا يُجَدْنَ مِنَ الشَّرِيعَةِ كُلِّمَا قَارَيْنَ مَاءً أَوْ تَخْمَشَ غِيلٌ⁽¹⁾

وقد نُسِبَ إلى بني عامر أيضاً قولهم: وَلَدَ يَلْدُ، وَوَعَدَ يَعْدُ، وَوَرَثَ يَرِثُ بضم العين⁽²⁾، ويبدو أن الذين نطقوا بهذه اللهجة من البدو، أو ممن تأثر بالبيئة البدوية، ويؤيد ذلك أن بعض بني عامر كان يَسْكُنُ نجداً التي في معظمها قبائل بدوية، ويُلاحظ أن بني عامر آثروا الميل إلى الإتياع تحقيقاً للإنسجام الصوتي، إذ إن إتياع ضمة العين بضمّة اللام قد يكون أسهل وأخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم.⁽³⁾

وإذا كان هذا يصح في الأفعال المرفوعة، فإنه يبطل في باب النصب والجزم، إلا إذا اطرّد الباب على وتيرة واحدة.

3.3 أبنية المصادر

المصدر هو اسم يدل على حدث غير مقترن بزمن، ويشتمل على أحرف فِعْلِهِ، نحو: فَهَمَ: فَهَمَ، فإذا تَضَمَّنَ الاسم أحرف الفعل، ولم يدل على الحدث فهو ليس مصدرًا، مثل الشَّحْمِ⁽⁴⁾.

1.3.3 فُعُول وفُعَل:

والقياس في فَعَلَ اللازم أن يأتي على فُعُول، نحو: رَكَعَ رُكُوعًا، وَمِنْ الْمُتَعَدِّي عَلَى (فَعَلَ) نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا⁽⁵⁾، وينقل الفارابي قول الفراء: "ما وَرَدَ عليك من باب فَعَلَ يَفْعُل، وَفَعَلَ يَفْعِل، ولم تَسْمَعْ له بمصدر فاجعل مَصْدَرَهُ عَلَى الْفَعْلِ أَوْ عَلَى الْفُعُول،

(1) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص 118.

(2) ابن يعيش، شرح المُفَصَّل، ج 1، ص 61.

(3) المعاينة، اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم، ص 120.

(4) سقال، ديزيرة، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت - لبنان، ط 1، 1996، ص 183.

(5) الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج 1، ص 151.

الفعل لأهل الحجاز، والفُعُول لأهل نجد: وربما جاء المصدر من هذا الباب على فُعَل وهو قليل⁽¹⁾، وكذلك يورد الحميري نقلاً عن الفراء: "الفعل لغة أهل الحجاز، والفُعُول لغة أهل نجد، مثل قولهم: سَكَتَ سَكْتًا وَسُكُوتًا، وَصَمَتَ صَمْتًا وَصُمُوتًا"⁽²⁾، ولعل شيوع هذا التنوع في الفصحى يبرز لنا وجود الصيغتين معاً في شعر الشاعر الواحد. وقد لاحظتُ أن صيغة (فُعَل) يكثر استخدامها عند الشعراء سواء كانوا من الحجاز أو نجد، وكذلك صيغة (فُعُول) تكثر عند الشعراء الحجازيين.

فالسموأل من الحجاز ومع ذلك جاء في شعره الأبيات الآتية:
 عَلُونَا إِلَى خَيْرِ الظُّهُورِ وَحَطَّنَا لَوَقْتٍ إِلَى خَيْرِ الْبُطُونِ نُزُولُ⁽³⁾
 ويقول أيضاً:

مِنَ الشَّمْسِ وَالْأَمْطَارِ كَانَتْ صَيَانَةً تُجِيزُ نَوَادِيهِمْ نُزُولَ الْغَوَائِلِ⁽⁴⁾

فقد وَرَدَتْ عنده كلمة (نزل) ولها مقابل في صيغة (فُعَل) فيمكن أن يقول (نَزَلَ)، وقد يعود ذلك لعوامل فنية أكثر مما هي لهجّية، فإننا قد نجد أمثلة عند شاعر واحد تأتي على صيغتين، ويقول سيبويه: "وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول وذلك: لَزِمَهُ لُزُومًا، وَنَهَكَهُ يَنْهَكُهُ نُهُوكًا..."⁽⁵⁾.

ومن ذلك يقول الشاعر بشر بن أبي حازم
 كُلَّمَا تَخَالَجَتِ الْأَمْوَاءُ قُلْتُ لَهَا حَقٌّ عَلَيْكَ دُؤُوبُ اللَّيْلِ وَالسَّهْرِ⁽⁶⁾

(1) الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، ديوان الأدب، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، مكتبة المصطفى، ط1، ج2، ص 139.

(2) الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، 1999، ط1، ج1، ص 97.

(3) ابن الأثير، أبو الفتح، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1995، ج1، ص177.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص194.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 5.

(6) الفارسي، أبو علي عبد الله بن بري، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عبيد مصطفى درويش، ص144.

وغالباً ما يأتي مصدر (دَابَّ) على (دَابَّ)، وفي اللسان: "دَابَّ يَدَابُّ دَابًّا ودُوُوباً فهو دَيْبٌ" (1).

ومن ذلك أيضاً (ركوب)، قال المهلهل بن ربيعة وهو من أهل نجد:

إِنَّ رُكُوبَ الْبَحْرِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَا مَصْدَرٍ مِنْ تَهْلِكَاتِ الْغَرِيقِ (2)

و(هجود) كقول طرفة بن العبد:

وَتَرَكِ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي بِوَادِيهَا أَمْشِي بِغَضَبٍ مُجَرَّدٍ (3)

وقول المرقش الأكبر:

سَرَى لَيْلًا خِيَالٌ مِنْ سُلَيْمَى فَأَرَقَنِي وَأَصْحَابِي هُجُودٍ (4)

إنَّ هذا التنوع في بناء المصدر الذي كان سببه في الأصل اختلاف في اللهجات شاع بين القبائل إلى درجة عد أي البنائين قياساً في الاستعمال اللغوي، فنسوا الأصل اللهجي، وأصبح بناء (فَعَلَ) أو (فُعُول) شائعاً في كثير من الأفعال، فدخل في باب تعدد بناء المصدر.

2.3.3 فَعَلَ وفَعَلَ وفَعَلَ

يقول سيبويه: "بَخِلَ يَبْخُلُ بُخْلًا ... والفِعْلُ كَفِعْلٍ شَقَى وَسَعِدَ، وقالوا بخيلٌ وبعضهم يقول: الْبَخْلُ كَالْفَقْرِ، وَالْبُخْلُ كَالْفَقْرِ، وبعضهم يقول الْبَخْلُ كَالْكَرَمِ" (5).

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 368 (دَابَّ).

(2) القرشي، أبي زيد محمد بن أبي الخطاب، جمهرة أشعار العرب، تحقيق: محمد علي

الهاشمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1981، ط1، ج1، ص 60.

(3) الفراهيدي، العين، ج5، ص 366، (ك ر ب).

(4) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص156.

(5) سيبويه، الكتاب، ج4، ص34.

ومن ذلك شَرِبَ شَرِباً وشَرِباً وشَرِباً⁽¹⁾، ويذكر ابن سيده قولهم: "شَرِبَ الماء وغيره شَرِباً وشَرِباً وشَرِباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾"⁽²⁾، بالوجه الثلاثة"⁽³⁾، قال الطبري: "قرأه عامة قُرَاء المدينة والكوفة (شَرِبَ الهيم) بضم الشين، وقرأ بعض قُرَاء مكة والبصرة والشام (شَرِبَ الهيم) اعتلافاً بأن النبي (ﷺ) قال لأيام مني: "وأنتها أيام أكلٍ وشَرِب"⁽⁴⁾، وفي البحر المحيط: "قرأ نافع وعاصم وحمزة (شَرِبَ) بضم الشين ... ومجاهد وأبو عثمان النُّهدي: بكسرها"⁽⁵⁾، ويُروى بالضم والفتح وهما بمعنى، والفتح أقل اللغتين"⁽⁶⁾.

ومثاله في الشواهد الشعرية، قول الشاعر خدّاش بن زهير:

يُؤَمِّلُ شَرِباً مِنْ ثَمِيلٍ وَمَأْسَلٍ وَمَا الْمَوْتُ إِلَّا حَيْثُ أَرَكَ مَأْسَلٍ⁽⁷⁾

وقول الأعشى:

مَتَى تُسَقِّمَنْ أَنْيَابَهَا بَعْدَ هَجَعَةٍ مِنْ اللَّيْلِ شَرِباً حِينَ مَالَتْ طَلَاتُهَا⁽⁸⁾

وقول جرير:

نَرَى شَرِباً لَهُ شُرُوعٌ عَذَابٌ فَنَمْنَعُ وَالْقُلُوبُ لَهُ صَوَادِي⁽⁹⁾

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 84.

(2) سورة الواقعة، الآية 55.

(3) انظر: ابن سيده، المخصص، ج2، ص 46؛ ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 487، (شرب).

(4) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ، 2000م، ج23، ص 134.

(5) الأندلسي، البحر المحيط، ج8، ص 209.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 487، (شرب).

(7) السيوطي، شرح شواهد المغني، ص 65.

(8) المصدر نفسه، ص 67.

(9) جرير، الديوان، ص 114.

وقوله أيضاً:

تَرَى ثَمَّ شَرِباً بَارِداً لَا يَنَالُهُ عَلَى هَوَالِهِ إِلَّا رَدٍ أَوْ مُخَالِسٍ⁽¹⁾

ومثاله بالضم قول قيس بن الخطيم:

وَإِنْ نَزَلَ بِذِي النَجَدَاتِ كُرْزٍ نُلَاقٍ لَدَيْهِ شَرِباً غَيْرَ نَزْرِ⁽²⁾

ويقال "شَنَنْتُهُ شَنّاً وَشُنّاً وَشِنّاً"⁽³⁾، وفي اللسان: "يَشْنُوهُ فِيهَا شَنّاً وَشُنّاً وَشِنّاً"⁽⁴⁾، وفي

الشواهد الشعرية وَرَدَ بالضم كقول الشاعر زهير بن جناب الكلبى:

فِي آلٍ مُرَّةٍ شُنّاً لِي قَدْ عَلِمْتُ وَآلٍ مُرَّةٍ⁽⁵⁾

وجاءت بالكسر كقول تأبط شراً:

وَأَمْسَتْ مِنْكَ نَائِيَةٌ وَحَلَّتْ بِبَلَدَةٍ شِنّاً صُهِبَ السَّبَالِ⁽⁶⁾

أما عن نسبة هذه اللهجة فقد ذكر الأزهرى في زَعَمَ زُعْماً وَزُعْماً أَنَّهَا لهجة أهل الحجاز⁽⁷⁾، وذكر ابن منظور: "الرُّعْمُ تميمية والرُّعْمُ حجازية"⁽⁸⁾، ومثاله بالفتح قول ابن السكيت:

غُلِّقْتُهَا عَرْضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْماً لَعْمَرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ⁽⁹⁾

ونسب الحميري في شمس العلوم النمط المضموم إلى قبيلة أسد، والنمط المفتوح إلى أهل الحجاز والنمط المكسور إلى تميم وقيس⁽¹⁰⁾.

(1) جرير، الديوان ، ص 253.

(2) الأصفهاني، الأغاني، ج22، ص 33.

(3) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 84.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 101 (شناً).

(5) البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص101.

(6) تأبط شراً، الديوان ، ص92.

(7) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج26، ص 156، (زعم).

(8) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص 264 (زعم).

(9) الفراهيدي، العين، ج1، ص 356، (ع ز م)؛ الأزهرى، تهذيب اللغة، ج2، ص 157، (زعم).

(10) الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج5، ص 2791.

وعلى هذا يمكن القول إنّ التنوع اللهجي في استعمال هذا البناء هو الذي جعل استعمال الأنماط الثلاثة قياسية فيما بعد بسبب الشيوع والتنوع في الاستعمال، لا سيما أن القبائل التي تُنسب إليها هذه الأنماط مما يُحتج بشعرها.

3.3.3 3. فعل وفعل:

ومن ذلك جَهْد يُقال جَهْدٌ وجُهْدٌ، قال الخليل: "الجَهْدُ ما جَهَدَ الإنسان من مرض أو أمر شاق فهو مجهود، والجُهْدُ لغةٌ بهذا المعنى"⁽¹⁾، وفي اللسان: "الجَهْدُ، والجُهْدُ: الطاقة"⁽²⁾، وقد أورد سيبويه قول الشاعر أحيحة بن الجلاح:

فَمَنْ نَالَ الْغَنَى فَلْيَصْطَنْعُهُ صَنِيعَتُهُ وَيَجْهَدُ كُلَّ جَهْدٍ⁽³⁾

وقال حاتم الطائي:

أَبْلَغُ بَنِي ثَعْلٍ عَنِّي مُغْلَغَةً جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا مُعَاً وَلَا بَطْلاً⁽⁴⁾

وقول الحطيئة:

وَهُمْ لَأَحْمَوْنِي بَعْدَ جَهْدٍ وَفَاقَةٍ كَمَا لَأَحْمُ الْعَظْمُ الْكَسِيرُ جَبَائِرَهُ⁽⁵⁾

وقد وردت بالضم، قال الأفوه الأودي:

بِدَارَاتٍ جُهْدٍ أَوْ بِصَارَاتٍ جُنْبَلٍ إِلَى حَيْثُ حَلَّتْ مِنْ كُثَيْبٍ وَعَزْهَلٍ⁽⁶⁾

وقول نافع بن الأسود:

تَمِيمًا عَلَى جُهْدِ الْخُرُوبِ وَعَضِّهَا وَقَدْ جَعَلَتْ فِيهَا الْفِرَاحُ تَبْقَبُ⁽⁷⁾

(1) الفراهيدي، العين، ج3، ص 386 (ج ه د).

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 133 (جهد).

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 9.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 4، (ألت).

(5) الحطيئة، جرول بن أوس، الديوان، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 2005، ط2، ص61.

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص 257.

(7) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص81.

أما عن نسبة هذه اللهجة فقد ذكر ابن السكيت في (السَّم) و(السَّم) أن أهل العالية يقولون السَّم والشَّهْد، وتميم تقول السَّم والشَّهْد⁽¹⁾، قال ابن منظور: "كان أبو الهيثم يقول: "هما لغتان سَمَّ سُمَّ"⁽²⁾، ومثاله في الشواهد الشعرية قول العجاج: حَتَّى يَذُوقُوا السَّمَّ، كَيْفَ السَّمَّ؟!⁽³⁾

أما أهل الحجاز فقد كانوا ينطقون بالضمّ ومنه قول كعب بن مالك: وَأَيْضاً فَلَا يُعْطِيكَ ابْنُ رُوَاحَةَ وَإِخْفَرُهُ مِنْ دُونِهِ السَّمُّ نَاقِعٌ⁽⁴⁾

4.3.3 4.3.3 فُعْلُ وفُعْلُ:

قال سيبويه: "وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على فُعْل، وذلك نحو: الشُّرب، والشُّغْل، وقد جاء على فِعْل، نحو فَعَلَهُ فِعْلاً، ونظيره: قاله قَيْلاً، وقالوا سَخَطَهُ سَخَطاً"⁽⁵⁾،

قال ابن منظور: "الذَّكَر لغة ... ذَكَرَهُ يَذْكُرُهُ ذِكْراً وَذُكْراً"⁽⁶⁾، وفي تهذيب اللغة: "ما زال ذاك مَنِّي على ذِكْرٍ وَذُكْرٍ"⁽⁷⁾، وقال الزبيدي: "ذُكْر بالضمّ ويُكسر، والضمّ أعلى ..."⁽⁸⁾، وقال الفراء: "الذَّكَر: ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذُّكْر بالقلب، يقال: ما زال مني على ذُكْر، أي لم أنسه، واقتصر ثَعْلَب في الفصيح على الضمّ ..."⁽⁹⁾، ويتابع الزبيدي: "وقال ثابت في لَحْنِهِ: زعم الأحمر أن الضمّ في (ذُكْر) هي لغة قريش، قال

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 91.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 302 (سم).

(3) البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص 158.

(4) الأنصاري، كعب بن مالك، الديوان، تحقيق: سامي المكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1996، ط 1، ص 220.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 6.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 308 (ذكر).

(7) الأزهري، تهذيب اللغة، ج 13، ص 144، (ذكر).

(8) الزبيدي، تاج العروس، ج 11، ص 380، (ذكر).

(9) المصدر نفسه، ج 11، ص 381، (ذكر).

قریش، قال و (ذكر) بالفتح أيضاً لُغَةً⁽¹⁾ وأمثلتها في الشعر بالضم قليل جداً، قال ورقة بن نوفل:

وموسى وإبراهيم حتى يرى له بهاءً ومنشور من الذكر واضح⁽²⁾

أما ما ورد بالكسر فهو كثير جداً، منه قول الأخطل:

وكنتم إذا تئاون عنا تعرضت خيالاتكم أوبت منكم على نكر⁽³⁾

وقول الشنفرى:

أديم مطال الجوع حتى أميته وأضرب عنه الذكر صفحاً فأذهل⁽⁴⁾

ومن ذلك أيضاً الخرص والخرص وهو الكذب، ومنه قول عبيد بن الأبرص:

أوجرت جفرتة خرصاً فمال به كما انتنى مخضاً من ناعم الضال⁽⁵⁾

4.3 التذكير والتأنيث في اللهجات العربية:

اختلفت القبائل العربية في تذكير بعض الألفاظ أو تأنيثها، وأسهب علماؤنا في الكتابة في هذا الموضوع، وذكر العديد من الكلمات التي تأتي مذكرة ومؤنثة، أو تأتي مذكرة عند قوم ومؤنثة عند غيرهم.

ومن ذلك (الذهب)، قال ابن منظور: "أهل الحجاز يقولون: هي الذهب، ويقولون نزلت بلغتهم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، ولولا ذلك

(1) الزبيدي، تاج العروس ، ج11، ص 381، (ذكر).

(2) البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق: عبد المعطي قلجى، دار الكتب العلمية، 1988، ص128.

(3) الأخطل، غياث بن غوث، الديوان ، شرحه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1994، ط2، ص121.

(4) الشنفرى، عمرو بن مالك الأزدي، الديوان ، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ص62؛ الزبيدي، تاج العروس، ج11، ص 381 ، (ذكر).

(5) الزبيدي، تاج العروس، ج11، ص 381، (ذكر).

(6) سورة التوبة، آية 34.

ذلك لَعَلَّ المَذْكُرُ المؤنث، قال سائر العرب يقولون: (هو الذَّهَبُ)⁽¹⁾، وقال الفراء: "الذهب أنثى، ويقال هي الذهب الحمراء، وربما ذُكِّرَ"⁽²⁾، وذهب أبو حيان أن الذهب مؤنث ويُجمع على ذَهَابٍ وذُهُوبٍ، وقد يكون الذهب جمع ذُهَبِيَّةٍ⁽³⁾، وأما عن أمثلته في الشواهد الشعرية فقد وردت بالتأنيث عن تميم، قال الشاعر عاصم بن عمرو التميمي:

مِثْلُ اللَّجَيْنِ إِذْ تَغْشَاهُ الذُّهَبُ⁽⁴⁾

وقال الفرزدق:

كَأَنَّهَا الذَّهَبُ الْعَفِيَانِ حَبْرَهَا لِسَانُ أَشْعَرِ أَهْلِ الْأَرْضِ شَيْطَانَا⁽⁵⁾

وقال النابغة الشيباني:

كَأَنَّمَا الذَّهَبُ الْعَفِيَانِ تَجَعُّلُهُ بَيْنَ الزُّمُرِ أَوْسَاطِ الْيَعَاسِي⁽⁶⁾

وقد وردت بالتذكير، ومن ذلك قول يزيد بن ضبّة الثقفي:

وَيُعْطِي الذَّهَبَ الْأَحْمَرَ رَزْزًا بِالْقَطَايِرِ⁽⁷⁾

ومن ذلك (الطريق) قال الفراء: "يؤنثه أهل الحجاز ويذكره أهل نجد، والتذكير فيه أكثر من التأنيث وأجود، وبذلك نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽⁸⁾، فَذَكَرَ"⁽⁹⁾، وقال ابن منظور: "الطَّرِيقُ: السَّبِيلُ تُذَكَّرُ وتؤنث، تقول الطريق الأعظم، والطريق العُظْمَى، وكذلك السَّبِيلُ، والجمع أطْرَقَةٌ ... وهي جمع

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 393، (ذهب).

(2) الفراء، المذكر والمؤنث، ص 83.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج2، ص 409.

(4) ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبد المجيد، مكتبة الخانجي، ط1، 1983، ص104.

(5) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص 600.

(6) ابن التستري، المذكر والمؤنث، ص 94.

(7) الأصفهاني، الأغاني، ج7، ص 114.

(8) سور الأحقاف، آية 30.

(9) الفراء، المذكر والمؤنث، ص 87.

طريق على التذكير لأن الطريق يُذكر ويُؤنث ... وعلى التأنيث أطرق⁽¹⁾، وأنشد ابن بري لشاعر:

يَطَأُ الطَّرِيقُ بُيُوتَهُمْ بَعِيَالِهِ وَالنَّارُ تَحْجِبُ وَالْوُجُوهُ تُذَالُ⁽²⁾
وقال زهير بن أبي سلمى:

يَشِيخُ عَلَى الطَّرِيقِ فَيَغْتَالِيهِ يُرَاكِبُهُ عَلَيْهِ نَيْبَانُ⁽³⁾
وقال شاعر آخر:

وَلَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقُ وَأَنْهَجَتْ سُبُلَ الْمَسَالِكِ وَالْهُدَى يُغْدِي⁽⁴⁾
وقال جرير:

إِنَّ الطَّرِيقَ إِذَا تَبَيَّنَ رُشْدُهُ سَلَكْتُ طُهْيَهُ فِي الطَّرِيقِ الْأَخْيَبِ⁽⁵⁾
ومن ذلك قول امرئ القيس:

وَمُجْدَّةٌ نَسَاتُهَا فَتَكَمَّمَتْ رَنُكَ النَّعَامَةِ فِي طَرِيقِ حَامٍ⁽⁶⁾
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَافْتَنَّهُنَّ مِنَ السَّوَاءِ وَمَاؤُهُ بِثُرٍ وَعَانَدَهُ طَرِيقٌ مَهْيَعٌ⁽⁷⁾

وكلمة (زوج) ينقل ابن منظور قول اللحياني: "قال بعض النحويين: أما الزوج فأهل الحجاز يضعونه للمذكر والمؤنث وَضْعاً وَاحِداً، تقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل هذه زوجي، قال الله عز وجل: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾"⁽⁸⁾،

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص 215 (طرق).

(2) المصدر نفسه، ج10، ص 215، (طرق).

(3) ابن أبي سلمى، الديوان، ص75.

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991، ج2، ص 467.

(5) جرير، الديوان، ص45.

(6) امرؤ القيس، الديوان، ص115.

(7) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، المذكر والمؤنث، حققه: رمضان عبد التواب، 1969، ط1، ص59.

(8) سور البقرة، آية 35.

وقوله: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ»⁽¹⁾، وبنو تميم يقولون هي زوجته⁽²⁾، قال ابن سيده: «الرَّوْجُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ يقال: (فلان زوج فلانة)، و(فلانة زوج فلان) هذا قول أهل الحجاز ... وأهل نجد يقولون: (فلانة زوجة فلان) قال: وهو أكثر من زَوْج، والأول أفصح»⁽³⁾.

وأنشد لِعَبْدَةِ بن الطيب:

فَبَكَى بَنَاتِي شُجُونَهُنَّ وَزَوْجَتِي والأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا⁽⁴⁾

وقال شاعر آخر:

مِنْ مَنَازِلِي قَدْ أَخْرَجْتَنِي زَوْجَتِي تَهَرُّ فِي وَجْهِي هَرِيرَ الْكَلْبَةِ⁽⁵⁾

وقال الفرزدق:

وإِنَّ الَّذِي يَمْشِي يُحَرِّشُ زَوْجَتِي كَسَاعٍ إِلَى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا⁽⁶⁾

وقد احتج الجوهري ببيت الفرزدق هذا، وقد سئل ابن مسعود عن الجمل في قوله تعالى: «حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ»⁽⁷⁾، فقال: هو زوج الناقة⁽⁸⁾، ومن قال زوج يقول في الجمع (أزواج)، ومن قال زوجة يقول في الجمع (زوجات)⁽⁹⁾.

(1) سور الأحزاب، آية 37.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 291، (زوج).

(3) ابن سيده، المخصص، ج5، ص 147.

(4) المصدر نفسه ج5، ص 147.

(5) ابن سيده، المخصص، ج5، ص 147.

(6) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص 177؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 291،

(زوج)؛ والبيت في ديوانه هكذا:

فَإِنْ امْرَأً يَسْعَى يُخْبِبُ زَوْجَتِي كَسَاعٍ إِلَى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبِيلُهَا

(7) سور الأعراف، آية 40.

(8) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 191، (زوج).

(9) الفراء، المذكر والمؤنث، ص 85.

ومن أمثلة التذكير قول عبد الله بن رواحة:

تَعَاطُوا بِرَجْمِ الْغَيْبِ زَوْجَ نَبِيِّهِمْ وَسَخَطَةُ ذِي الْعَرْشِ الْكَرِيمِ فَأُتْرِحُوا⁽¹⁾

وقول السُّلَيْكِ بْنِ السُّلَكَةِ:

وَرَبَّ زَوْجٍ قَدِ نَحَسْتُ عَطْبُـوْلُ⁽²⁾

ومن ذلك كلمة (النَّخْل) قال ابن منظور: "أهل الحجاز يُؤَنَّثُونَ النَّخْلَ، وفي التنزيل

العزیز قال تعالى: ﴿وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾⁽³⁾ ، وأهل نجد يذكرون، قال امرؤ القيس في

تذكيره:

كَنَخْلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ غَيْرِ مُنْبَقٍ⁽⁴⁾

وقول كعب بن زهير:

عَلَى عَجَلٍ مِنِّي وَقَدْ بَكََا ذُرَا النَّخْلِ وَأَحْمَرَّ النَّهَارِ فَأَذْبِرَا⁽⁵⁾

وقول الكُمَيْتِ الْأَسَدِيِّ:

لَا يَنْبِتُ النَّخْلُ إِلَّا فِي مَغَارِسِهِ مِنْهُمْ وَلَا يَنْبِتُ الْخَطِيئةُ السَّلْمُ⁽⁶⁾

ومن شواهد في التأنيث قول زهير بن أبي سلمى:

وَهَلْ يَنْبِتُ الْخَطِيءُ إِلَّا وَشِيجُهُ وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ⁽⁷⁾

وقول طرفة بن العبد:

وَعِذَارِيكُمْ مُقَالًا صَةً فِي دَعَاعِ النَّخْلِ تَجْتَرَمُهُ⁽⁸⁾

(1) الفراء، المذكر والمؤنث ، ص38.

(2) الأصفهاني، الأغاني، ج2، ص 399.

(3) سورة الرحمن، آية (11).

(4) امرؤ القيس، الديوان ، ص168؛ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص 382، (نبق)؛ ابن

منظور، لسان العرب، ج 11، ص 651، (نخل)؛ والبيت في ديوانه هكذا:

وحدثت بأن زالت بليل حمولهم كنخل من الأعراض غير منبق

(5) ابن زهير، الديوان ، ص217.

(6) الكميت، الديوان ، ص384.

(7) ابن أبي سلمى، زهير، الديوان ، ص55؛ الزمخشري، أساس البلاغة، ج3، ص 19.

(8) ابن العبد، طرفة، الديوان، اعتنى به: المصطاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، 2003، ص79.

يتراءى لي مما سبق أنّ مسألة التأنيث والتذكير ذات طابع لهجي في بعض الأنماط، وهذا التنوع اللهجي وُجدت عليه شواهد شعرية أفادت فيما بعد أن بُنيت عليها قاعدة جواز التأنيث والتذكير، وهي مسألة أصولها اختلاف اللهجات وشيوعها، الذي جعل من الجواز قاعدة.

5.3 المقصور والممدود:

المقصور ما آخره أَلَفٌ مفردة كالعصا والرّحى، والممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساء والرداء، والقياس من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة...⁽¹⁾.

وقد شاع عند العرب قصر الممدود، ولكن بعض الألفاظ الممدودة لها نظير من المقصور، وبينها اختلاف في المعنى مما يؤدي إلى اللبس، مثل الغناء والغنى، والصفاء والصفى، قال ابن ولّاد: "وإنما احتاط أهل اللغة من هذا النوع خاصّة، دون الفعل وسائر الأسماء لما ذكرنا من إجازة العرب فيه إجازات"⁽²⁾، لذلك وضع علماء العربية الكثير من الكتب في هذا الموضوع، وذكروا كيفية كتابة المقصور والممدود والتمييز بينهما.

وظاهرة المد والقصر من موضوعات الخلاف الدائرة بين البصريين والكوفيين إذ جَوَزَ الكوفيون مد المقصور في ضرورة الشعر، في حين يمنعه البصريون، ولدى الفريقين أدلته وشواهد التي اعتمد عليها.

ومن أمثلة ذلك (الزنا، الزناء)، وينقل ابن منظور قول اللحياني: "الزنى مقصورٌ لغة أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾"⁽³⁾، بالقصر، والنسبة إلى المقصور زَنَوَى، والزناء ممدود لغة بني تميم"⁽⁴⁾، وفي الصّحاح:

ص79.

(1) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2، ص 324.

(2) ابن ولاد، المقصور والممدود، ص 122.

(3) سورة الإسراء، الآية (32).

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص 359، (زنا).

الصِّحاح: "الزَّنى يُمَدُّ وَيُقَصَّر، فالقصر لأهل الحجاز ... والمد لأهل نجد، قال الفرزدق:

أَبَا حَاضِرٍ مَّنْ يَزِنُ يُعْرِفُ زِنَاؤُهُ وَمَنْ يَشْرِبُ الْخُرْطُومَ يُصْبِحُ مُسَكَّرًا⁽¹⁾
وقال جرير في هجاء الفرزدق:
أَمْسَى الْفَرَزْدَقُ يَا نَوَّارَ كَأَنَّهُ قِرْدٌ يَحُتُّ عَلَى الزَّئَاءِ قُرُودًا⁽²⁾
وقال أيضاً:

وَتَرَى الْقِتَالَ مَعَ الْكِرَامِ مُحَرَّمًا وَتَرَى الزَّئَاءَ عَلَيْكَ غَيْرَ حَرَامٍ⁽³⁾
ومن ذلك أسماء الإشارة (أولاء، أولى):

ذكر أبو حَيَّان في البحر المحيط في اسم الإشارة (هؤلاء): "قد يقال (هؤلاء) بحذف ألف (ها) وهمزة (أولاء) وإقرار الواو التي بعد تلك الهمزة، حكاه الأستاذ أبو علي الشلوبين، وأنشد قوله:

تَجَلَّدَ لَا تَقُلْ هَؤُلَاءِ هَذَا بَكَّى لَمَّا بَكَّى أَسَفًا عَلَيْنَا

وذكر الفراء أن المد في (أولاء) لغة الحجاز، والقصر لغة تميم، وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد"⁽⁴⁾، وقال ابن منظور: "وأما (ألى) فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه، واحِدُهُ (ذا) للمذكر، و(ذه) للمؤنث يُمَدُّ وَيُقَصَّر، فإن قصرت كتبته بالياء، وإن مددته بنيته على الكسر ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وتصغيره (ألياً)... يُمَدُّ وَيُقَصَّر"⁽⁵⁾، وقال النَّحَّاس: "قال عيسى: بنو تميم يقولون (هم أولى)، مرسلة مقصورة، وأهل الحجاز يقولون: (أولاء) ممدودة..."⁽⁶⁾، ويرى ابن مالك أن المد أفصح من القصر، حيث يقول:

(1) الجوهرى، الصِّحاح، ج8، ص288، (زنى)؛ وابن منظور، لسان العرب، ج14، ص359، (زنا)؛ ولم أجد هذا البيت في ديوانه المطبوع.

(2) جرير، الديوان، ص134.

(3) المصدر نفسه، ص438.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج1، ص285.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364 (أولى).

(6) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم

وبأولي الشرّ اجتمع مطلقاً والمدّ أولى ، ولدى البغد انطقاً⁽¹⁾

يُعلّق ابن عقيل على ذلك : " وفيها لغتان: المدّ وهي لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر وهي لغة بني تميم"⁽²⁾.

وفي اسم الإشارة (هؤلاء) قد يُقال (هؤلاً) بالقصر، وقد نسب النّحّاس هذه اللهجة إلى تميم وبعض أسد وقيس⁽³⁾، وفي اللسان: " قال أبو زيد بنو عُقيل يقولون (هؤلاء) ممدود منون مهموز ... وتمدّم تقول (هؤلاً قومك) ساكن، وأهل الحجاز يقولون (هؤلاء قومك) مهموز ممدود"⁽⁴⁾، وفي القرآن الكريم جاءت أربعون آية بالمد، وأيتان في (أولاء)، وجاءت ست وثلاثون آية على (أليّ)⁽⁵⁾.

وفي (هؤلاً) وردت شواهد شعرية، قال أوس بن حجر:

لَعَنَرَكِ إِنَّا وَالْأَحَالِيفُ هَوْلًا لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارُهَا لَمْ تَقْلَمِ⁽⁶⁾

وقول الكميت الأسدي:

أُولَاكَ لَا هَوْلًا إِذَا انْتَحَضَ النَّـ يُّ وَشُدَّ السَّنَافُ وَاللَّبَّابُ⁽⁷⁾

وقول شاعر آخر:

أُولَئِكَ أَهْلُ الْمَجْدِ إِنْ كُنْتَ مِنْهُمْ وَفِي هَوْلًا مِنْ سُوْقَةٍ شَرَفَ حَسْبِي⁽⁸⁾

خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010، ط1، ج3، ص53.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص111.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص112.

(3) النّحّاس، إعراب القرآن، ج1، ص210.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (ذ).

(5) انظر: عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، 1364 هـ، ص126.

(6) الوشاء، أبو الطيب، المقصور والممدود، حققه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979، ص64.

(7) الكميت، الديوان ، ص 70.

(8) نفطويه، المقصور والممدود، ص 18.

وقال الأعشى:

هَـوْلًا ثُمَّ هَـوْلَاءَ كُـلًّا أُعْطِيتُ نِعَالًا مَخْذُوءَةً بِنِعَالٍ⁽¹⁾

وفي (أولاء) جاءت بعض الشواهد: قال شاعر:

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشُعَيْبَاتٍ أَوْلَاءَ بَيْنَاءٍ نَاحِيَةً ذُمُولًا⁽²⁾

إن التنوع بين المد والقصر قد يكون في بعض الألفاظ ذات الطابع اللهجي أو هو من الأنماط اللهجية وتنوعها، لأن القبائل التي يُنسب إليها كل نمط ممن يحتج بشعرها، وقد عُدَّ هذا التنوع من الصيغ الاختيارية، التي يجوز فيها القصر والمد، ولقد جاءت شواهد عدة على هذا الباب.

6.3 جمع التكسير:

جمعُ التَّكْسِيرِ: هو ما دلَّ على أكثر من اثنين، بتغير ظاهر كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ، أو مُقَدَّرِ كَفُلْكَ للمفرد والجمع، وهو على قسمين: جمع قِلَّة، وجمع كثرة، فجمع القِلَّة يدل حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً⁽³⁾، وتتعدد وتتوزع الصيغ كثيراً في جموع التكسير، ولكن علماءنا لم يهتموا كثيراً بنسبة الأنماط المختلفة إلى اللهجات، سوى أنهم ذكروا أن بعض هذه الأنماط يمثل لغات دون تحديد.

1.6.3 فُعْلٌ وفُعْلٌ:

يقول سيبويه: "وأما ما كان (فِعَالًا) فإنك إذا كَسَرْتَهُ على (أَفْعَلِهِ)، وذلك قولك: حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وخِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ، وإِزَارٌ وآزِرَةٌ ... فإذا أردت أكثر العدد بَنَيْتُهُ على (فُعْلٍ)، وذلك: حِمَارٌ وَحُمُرٌ، وخِمَارٌ وَخُمُرٌ ... وإن شئت خَفَّفْتَ جميع هذا في لغة تميم"⁽⁴⁾، ثم يتابع كلامه فيقول: "فأما ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهنَّ عينات ...

(1) نفطويه، المقصور والممدود، ص19.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، ج2، ص301.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص91.

(4) سيبويه، الكتاب، ج3، ص601.

فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تنقل وجاء على (فعل) كلغة بني تميم في الخمر، وذلك قولك حُونٌ، ورُوقٌ وبُونٌ، وإنما خَفَّفوا كراهية الضمة قبل الواو، والضمة التي في الواو، فَخَفَّفُوا هذا كما خَفَّفُوا (فُعْلاً) ... (1).

وفي شرح الشافية: "(فعل) بضمّتين كشَفُّف ودُهْن، ويجوز أن يُخَفَّف عند بني تميم كما في عُتُق" (2).

وقد عُرِيت (فعل) إلى أهل الحجاز (3)، ومثالها في الشواهد الشعرية (الرسل)، كما في قول حسان بن ثابت:

وَعَلَّوْنَا يَوْمَ بَذَرٍ بِالنُّقَى طَاعَةَ اللَّهِ وَتَصَدِيقَ الرُّسُلِ (4)
ويقول شاعر آخر:

قَدْ مَرَّ شَهْرَانِ وَلَمْ يَأْتِ الرُّسُلُ (5)
وقال آخر:

وَقَدْ لَقِيتُ زِيَاداً ثُمَّ قُلْتُ لَهُ وَقَبِلَ ذَلِكَ مَا خَبَّتْ بِهِ الرُّسُلُ (6)

وأما ما جاء بالنسكين (فعل)، فمنه قول الفرزدق:

فَصَلَّى عَلَى قَبْرَيْهِمَا اللَّهُ إِنَّمَا خَلَّيْنَاهُ مِنْهَا عَلَى سُنَّةِ الرُّسُلِ (7)

وجاء القرآن على الصيغة الحجازية، قال تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ﴾ (8).

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص602.

(2) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2، ص92.

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، القاهرة، 1994، ج1، ص255.

(4) ابن ثابت، الديوان، ص182.

(5) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ص103.

(6) الأصفهاني، الأغاني، ج15، ص416.

(7) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص304.

(8) سورة البقرة، الآية 8

2.6.3 2.6.3 فَعَالِي وفُعالِي:

يقول سيبويه: "وأما (فَعْلَان) إذا كان صفة وكانت له (فَعْلَى) فإنه يكسر على (فَعَالٍ) ... وقد يُكسّر على (فَعَالِي)؛ و(فَعَالٌ) فيه أكثر من (فَعَالِي)، وذلك: سَكَرَان وسَكَارَى وحيران وحيارَى، وخَزَيَان وخَزَايَا"⁽¹⁾، ثم يقول: " وقد يُكسّر بعض هذا على (فَعَالِي) وذلك قول بعضهم: سُكَارَى وعُجَالَى"⁽²⁾، وذكر أبو حَيَّان في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽³⁾، قرأ الجمهور: سُكَارَى بضم السين ... وقرأت فرقة (سَكَارَى) بفتح السين، نحو نَدَمَان ونَدَامَى، وهو جمع تكسير"⁽⁴⁾، وقال ابن منظور في سكران: " والجمع سُكَارَى وسَكَارَى وسَكْرَى، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾"⁽⁵⁾ ولم يقرأ أحد من القُرَّاء سَكَارَى بفتح السين، وهي لغة، ولا تجوز القراءة بها لأن القراءة سُنَّة، قال أبو الهيثم الذي على (فَعْلَان) يُجمع على (فَعَالِي) و(فَعَالِي) مثل أَشْرَان وأَشَارَى وأَشَارَى"⁽⁶⁾.

أما عن نسبة هذه اللهجة فقد قال ابن السكّيت: إن سُكَارَى وكسالى لغة أهل الحجاز، وسَكَارَى وكسالى، لغة لبني تميم"⁽⁷⁾.

وفي الشواهد الشعريّة، قال عنتر بن شدّاد:

فَنُضْحِي سُكَارَى وَالْمُدَامُ مُصَفَّفٌ يُدَارُ عَلَيْنَا وَالطَّعَامُ الْمُطَهَّبُ⁽⁸⁾

أما في الصّيغة التميمية (سَكَارَى)، فقد قال الفرزدق:

أَقَمْتُ بِهَا أَغْنَقَ غَيْدٍ كَأَنَّهَا سَكَارَى تُفَدَى تَارَةً وتُلُومُهَا⁽⁹⁾

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص645.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص645.

(3) سورة النساء، الآية 43.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص 207.

(5) سورة الحج، الآية 2.

(6) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص372.

(7) ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ص132.

(8) البغدادي، شرح شواهد الشافعية، ص 206.

(9) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص475.

وجاءت (عجالي) بالفتح عند أبي ذؤيب الهذلي:

عَدُونَ عَجَالِي وَانْتَحَتَهُنَّ خَزْرَجٌ مُقَفَّيَّةً آثَارُهُنَّ هُدُوجٌ⁽¹⁾

وجاءت عند عمر بن أبي ربيعة (عجالي) بالضم:

فَأَيْتُكَ لَوْ تَذَرِينَ أَنْ رَبِّ فِتْيَةٍ عَجَالِي وَلَوْلَا أَنْتِ لَمْ أَتَعْجَلِ⁽²⁾

إنّ هذا التنوع في الاستعمال يدل على أنّ هذه الأنماط من الصيغ الاختيارية التي تجاوزت حدود اللهجة فَقَدَتْ بذلك انتماءها اللهجي لتصبح من المسائل الجوازية في اختيار (فعالي) أو (فُعالي).

3.6.3 3.6.3 فِعَالٌ وَفُعُولٌ:

يقول سيبويه: "أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) ... وإنّ البناء قد يجيء على (فِعَالٍ) وعلى (فُعُولٍ)، وذلك قولك: كِلَابٌ وَكِبَاشٌ وَبِغَالٌ، وأما الفِعُولُ فَنُسُورٌ وَبُطُونٌ، وربما كانت فيه اللغتان فقالوا (فُعُولٌ) و(فِعَالٌ)، وذلك قولهم: فُرُوحٌ وَفِرَاحٌ، وَكُعُوبٌ وَكِعَابٌ وَفُحُولٌ وَفِحَالٌ"⁽³⁾.

ولم تنسب المصادر هذه الصيغ إلى القبائل التي تتكلمها، ولكن كلتا الصيغتين قد تردان عند قبيلة واحدة أو شاعر واحد، وهذا ما أشار إليه سيبويه، وقال ابن منظور: "والكعب هو طرف الأنبوب الناشز، وَجَمَعَهُ كُعُوبٌ وَكِعَابٌ، أنشد ابن الأعرابي:

وَأَلْقَى نَفْسَهُ وَهُوَ يَنْزِلُ رَهْوَاً يُبَارِينُ الْأَعْنَاةَ كَالْكِعَابِ"⁽⁴⁾

وقال آخر:

نَحْبِيَّةٌ بَطَّالٍ لَدُنْ شَبِّ هَمَّةٍ لِعَابُ الْكِعَابِ وَالْمُدَامُ الْمُشْعَشَعُ⁽⁵⁾

(1) ابن سيده، المخصص، ج5، ص131.

(2) ابن أبي ربيعة، الديوان، ص 297.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، ص567.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص717، (كعب).

(5) المصدر نفسه، ج1، ص717، (كعب).

وفي (كُحُوب) قال كُثِير عَزَّة:

تَرى طَبَقَ الْأَغْناقِ مِنْهَا كَأَنَّهُ إِلَيْكَ كُحُوبُ السَّمْهَرِيِّ الْمُقَوِّمِ⁽¹⁾

إنَّ عدم النسبة يمكن أن يدل أنَّ هذا من الصيغ الاختيارية في اللهجة الواردة، وليس من الضرورة أن يكون ناتجاً من تعدد لهجي، وإذا كان المقصود باللغتين هنا أنَّهما لغتان لقبيلتين مختلفتين فقد يكون التداخل ارتقى إلى مرحلة من الشيوخ الذي تلاشى معه الأثر اللهجي.

7.3 فَعَلَ وَأَفْعَلَ :

ينتقل الفعل الثلاثي المجرّد من اللزوم إلى التحدّي بأحد أحرف الزيادة المعروفة، وهذا ما أقرّه العلماء، ولكن من خلال استقراءنا للهجات نلاحظ أن (فَعَلَ) قد تُستعمل بمعنى (أَفْعَلَ) والعكس.

ولعل أول من أشار لذلك هو الخليل الفراهيدي يقول سيبويه: " وقد يجيء (فَعَلْتُ) و (أَفْعَلْتُ) والمعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل فيجيء به قَوْمٌ على (فَعَلْتُ)، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أَفْعَلْتُ) ... " ⁽²⁾، ويعقد سيبويه باباً بعنوان (هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى) ⁽³⁾.

وقد ذكر الزّجاج في كتاب (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ) مئات من الشواهد الشعرية التي تُمثّل الصيغتين، وكذلك أبو حاتم السجستاني في كتابه (فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ).

أما عن أصل هذه الصيغ، فيرى جزاء المصاروة أن صيغة (فَعَلَ) هي أصلٌ لصيغة (أَفْعَلَ) سواء اتفق معناهما أم اختلف ولا بدّ أنّ هناك عوامل تطوّريّة أدّت إلى أن يصبح المعنى مع الزيادة كالمعنى بغير زيادة، ومما يدعم هذا الرأي أنّ ما وُصِفَ به إحدى الصيغتين عن دلالتها على المعنى نفسه من أوصاف تشي بضعفها، مما يدل على عدم أصالتها في الدلالة على هذا المعنى، إضافة إلى أن بعض العلماء أنكر إحدى الصيغتين أو لم يعرفها ... وهذا الإنكار من بعض العلماء

(1) كُثِير عَزَّة، الديوان ، ص56.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص61.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص55.

لدلالة إحدى الصيغتين على معنى الأخرى، يدل على أنه معنى حادث لم يكن معروفاً، لكن تطوراً لغوياً أدى إليه، أضف إلى ذلك أن العرب في مراحل متأخرة صاروا يستعملون (أفعل) في أفعال لم يرد فيها إلا صيغة (فعل) في العربية الفصيحة كاستعمالهم أبا ع وأخاف وأدار....⁽¹⁾.

ويرى بعض العلماء أن (فعل) و (أفعل) لا يتأنيان لمعنى واحد، يقول ابن درستويه: "لا يكون (فعل) و (أفعل) بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد ألا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد"⁽²⁾، وكذلك منع ابن خالويه أن تكون الصيغتان بمعنى واحد⁽³⁾، وهذا يعني أن الاختلاف بين (فعل) و (أفعل) ليس متأنيًا من اختلاف اللهجات، بل من اختلاف المعنى، وهذا الأمر اختلف فيه القدماء والمحدثون.

وربما تكون صيغة (أفعل) للقبائل البدوية، وصيغة (فعل) للقبائل الحضرية، وأن الحجازيين الذين استخدموا الصيغة المزيدة هم من جاوروا القبائل البدوية وممن عاشوا في بوادي الحجاز⁽⁴⁾.

والسبب في هذه الظاهرة أن القبائل البدوية كتميم وغيرها كانت تميل أثناء نطقها إلى إغلاق المقاطع المفتوحة، وهي تُسَكَّن وسط الفعل المتحرك وتفر من توالي المقاطع المفتوحة، وصيغة (فعل) فيها توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة:

$$\begin{array}{ccccc} \text{fa} & / & <a & / & \text{La} & & \text{فَعَل} \\ 1 & & 2 & & 3 \end{array}$$

-
- (1) المصاروة، جزاء، الترادف بين صيغتي (فعل) و (أفعل) في العربية، بحث غير منشور.
- (2) ابن درستويه، محمد بن عبدالله، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، ج1، ص165.
- (3) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، 1997، ط2، ص156.
- (4) الطراونة، عيسى صلاح، الفعل الثلاثي المجرد في اللهجات العربية القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، إشراف: عادل البقاعين، 2007، ص101.

فلجأت القبائل البدوية إلى التَّخْلُص من هذا التتابع عن طريق إحلال الهمزة التي ترتب عليها حذف حركة المقطع الأول فأصبحت الصيغة عند القبائل البدوية تتألف من ثلاثة مقاطع لكنها ليست جميعاً مفتوحة (1).

وحتى نستطيع أن ننسب هذه الصيغ إلى مَنْ يتكلمها من العرب، لابدّ من استقراء الشواهد الشعرية؛ على سبيل المثال في مادة (جبر) يذكر ابن منظور قول ابن الأثير : " يُقال (جَبَرَ) الخلقُ وأجبرهم، وأجبر أكثر.... وجَبَرَ الرجلَ على الأمرِ يَجْبُرُهُ جَبْرًا وجُبُورًا، وأجْبَرَهُ: أكرهه، والأخيرة أعلى وقال اللحياني: جَبَرَهُ لغة تميم وحدها، قال وعامة العرب يقولون أجْبَرَهُ" (2)، ويذكر السجستاني قول الحجاج وهو من تميم:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبَرَ (3)

وَحَزَنَ وَأَحْزَنَ: ويذكر الأزهري في تهذيب اللغة: "وكان استعمال الفعل منه لغتان: تقول: حَزَنَنِي يُحْزِنُنِي حُزْنًا فَأَنَا محزون، ويقولون: أَحْزَنَنِي فَأَنَا مُحْزَن وهو مُحْزَن.... وقال غيره: اللغة العالية: حَزَنَهُ يُحْزِنُهُ، وأكثر القراء قرأوا: (فَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ) (4)، وكذلك قوله (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ) (5)، أما الفعل اللازم فإنه يُقال فيه: حَزَنَ يَحْزَنُ حَزْنًا لا غير" (6)، وفي اللسان: "حَزَنَهُ لغة قريش، وأَحْزَنَهُ لغة تميم...." (7).

ويذكر السجستاني أن أكثر العرب تقول: كَنَنْتُ الدَّرةَ الجارية وكل شيء... وسمعت أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكننتُ اللؤلؤةَ والجارية (8)، وفي لسان العرب:

(1) انظر: آل غنيم، اللهجات العربية في الكتاب لسيبويه، ص398.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص113، (جبر).

(3) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص96.

(4) سورة يس، الآية 76.

(5) سورة الأنعام، الآية 33.

(6) الأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص54، (حزن).

(7) ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص111، (حزن).

(8) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص82.

العرب: "عصفت الريح تعصف ... وأعصفت في لغة أسد..."⁽¹⁾، وسرى وأسرى، وأسرى بالألف لغة الحجاز⁽²⁾، وقال حسان بن ثابت:

حَيِّ النَّضِرَةِ رَبَّةَ الْخِذْرِ أَسْرَتْ إِلَيْكَ وَلَمْ تَكُنْ تُسْرِي⁽³⁾

وَسَحَتْ وَأَسَحَتْ، قال أبو حيان: "سَحَتْ لغة الحجاز، وأسحت لغة نجد وتميم"⁽⁴⁾.

وبعد طرح هذه الأمثلة لا نصل إلى نتيجة حاسمة، فصيغة (أفعل) قد ترد عن أهل الحجاز، وقد ترد أيضاً عن نجد وتميم، وكذلك (فعل) ولا فرق في ذلك.

ويرى عبده الراجحي أن السبب في ذلك يعود إلى أن قبائل البادية تميل إلى السرعة في كلامها فلا تُفَرِّق بين وزن ووزن⁽⁵⁾، وقد عَزَا أحمد علم الدين الجندي صيغة (فعل) للقبائل المتحضرة، وصيغة (أفعل) تشيع بين القبائل البدوية كقيس وتميم وأسد ولكن هذا لا يَطْرُد، إذ عُرِفَ عن بعض القبائل البدوية استعمال صيغة (فعل)، وقد استعملت بعض القبائل الحضرية صيغة (أفعل)⁽⁶⁾، وقد وزن القرآن الكريم بين استعمال الصيغتين فقال عز وجل: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا...) ⁽⁷⁾، وفي آية أخرى (وَلَقَدْ قَتَلْنَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)⁽⁸⁾.

أما عن نشأت صيغة (أفعل) فيرى خليل العطية أنها موجودة قديماً في اللغات السامية، لكنها اتخذت فيها أشكالاً متعددة، فقد اتخذت شكل (هفعل) في الكنعانية القديمة، و(هفيعل) في اللغة العبرية، واستخدمت اللغة الأكديّة وزن (شفعل) المستخدم

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص247، (عصف).

(2) المصدر نفسه ج14، ص377، (سرا).

(3) ابن ثابت، الديوان، ص104؛ الزبيدي، تاج العروس، ج38، ص262، (سري).

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6، ص229.

(5) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص177.

(6) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص619.

(7) سورة الإسراء الآية1.

(8) سورة العنكبوت، الآية3.

في اللغة السريانية أيضاً، إلى جانب صيغة (أفعل)، واتخذ وزن (سفعّل) في اللغة المعينية والحضرية والقتبانية والأوسانية⁽¹⁾.

(1) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص58؛ (مقدمة المحقق).

الفصل الرابع

اللهجات والضرائر الشعرية

فرّق علماؤنا بين الشعر والنثر، فكل منهما أسلوب خاص في النظم والوزن والإيقاع والقافية، ومن هذه التفرقة أنه يحق للشاعر أحياناً أن يخالف القواعد النحوية أو الصرفية ضمن إطار محدد، وهو ما يسمونه (الضرورة)، وتعدُّ الضرورة شذوذاً وخروجاً عن القياس تُحفظ ولا يُقاس عليها في الكلام المنثور.

والشعر هو ديوان العرب، وبه يستشهدون ويفسرون ما أُشكِلَ عليهم في القرآن الكريم، وجاء في اللسان أن رسول (ﷺ) قال: "إنَّ من الشعرِ لحكمةً، فإذا أَلْبَسَ عليكم شيءٌ من القرآن فالتمسوه في الشعر فإنَّه عربيٌّ"⁽¹⁾، وعن ابن عَبَّاسٍ أنَّه قال: "إذا سألتُموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنَّ الشعر ديوان العرب"⁽²⁾.

ويقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: "الشعراء أمراء الكلام يُصَرِّفونه أتي شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته... ويُحتَجَّ بهم ولا يُحتَجَّ عليهم..⁽³⁾".

ولم يألُ علماؤنا جهداً في الكتابة في الضرورة، ووضعوا كتباً مُستَقِلَّةً في هذا الموضوع، وهناك الكثير من الأبواب في أمهات كتب الأدب واللغة مخصصة للحديث عن الضرورة الشعرية.

ويؤخذ على علمائنا أنَّهم لم يحددوا بشكل واضح الفرق بين الضرورة واللهجة، حتى ظهرت خلافات حادة بين البصريين والكوفيين في عد الضرورة لهجة أو العكس، وهذا سيبويه إمام النحاة وشيخهم خصص باباً في كتابه بعنوان (هذا باب ما يحتمل الشعر) وقد بدأ الباب بقوله: "اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص410، (شعر).

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003، ج1، ص24.

(3) القرطاجني، أبو الحسن حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمد الجيب، دار الغرب الإسلامي، ص48.

ينصرف وحذف مالا يُحذف...⁽¹⁾، وقد تناول الباحثون المحدثون هذا الموضوع أيضاً بالبحث والنقد والدراسة .

ويرى محمد عبد اللطيف أن أسباب هذا الخلاف بين العلماء في التفرقة بين الضرورة واللهجة تنحصر في تعدد الروايات في الشاهد الواحد، وتغيير بعض الشعراء لشعرهم، وتغيير الرواة لبعض ما يروون، وتغيير النحاة لبعض ما يستشهدون به⁽²⁾.
أولاً: تعريف الضرورة:

الضرورة لغة: قال الخليل الفراهيدي: "الضرورة اسمٌ لمصدر الاضطرار، تقول حملتني الضرورة على كذا، وقد اضطر فلان إلى كذا وكذا"⁽³⁾، وذكر ابن منظور أنَّ رجلاً ذو ضرورة أي ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء أي ألجئ إليه⁽⁴⁾.
الضرورة اصطلاحاً: ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا⁽⁵⁾.

واختلفوا إن كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، والمأخوذ من كلام سيبويه أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة⁽⁶⁾، وهو رأي ابن مالك لأن الضرورة مشتقة من الضرر. وقد عرّف الضرورة أبو حيّان في ردّه على ابن مالك بقوله: "وإنما يعنون بالضرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المُختَصّة به، ولا يقع في كلامهم النثري... ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ... وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيّره"⁽⁷⁾، وكذلك يرى ابن عصفور أن

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص25.

(2) عبد اللطيف، محمد حماسة، لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، 1996، ط1، ص329.

(3) الفراهيدي، العين، ج7، ص7، (ض ر ر).

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص482، (ضرر).

(5) الآلوسي، محمود شكري، ما يسوغ للشاعر دون الناثر، وشرحه محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية ببغداد، 1922، ص6.

(6) المصدر نفسه، ص6.

(7) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له: فايز ترحيني، دار الكتاب، العربي، 1984، ط1، ج1، ص273.

الضرورة جائزة سواء كان للشاعر عنها مندوحة أم لا. حيث يقول: "اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج به الزيادة فيه، والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"⁽¹⁾.

وإنني أميل إلى رأي سيبويه إذ هو الأقرب إلى سجية النفس، فلا يمكن أن يأتي الشاعر، بشيء يخالف فيه القواعد النحوية أو الصرفية، وقد يعيب عليه نظمه وهو يستطيع أن يهرب من هذه المخالفة؛ والضرورة ليست شيئاً يبتدعه الشاعر بل هي شيء يضطر ويلجأ إليه مكرهاً ومُزغماً، وهذا ما استشفّه من كلام سيبويه حيث يقول: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"⁽²⁾.

فالضرورة في مفهوم سيبويه ليست شيئاً مباحاً للشعراء دون ضوابط، بل ينبغي أن تكون هناك حدود فاصلة، إذا خرج الشاعر عنها صار كلامه بعيداً عن العربية، ويكون قد دخل في اللحن أو الخطأ، ومما يدل على أن الضرورة عند سيبويه لا تصح إلا إذا قامت صلات متينة بينها وبين ما يجوز في اللغة، تلك الإجازات التي أجازها سيبويه للشعراء في حال الضرورة دون أن يأتي لها بشواهد من الشعر.

وقد ردّ العلماء على ابن مالك وانتقده، ومن ذلك الشاطبي ومجمل ردّه عليه ما يلي: أن الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوّض من لفظها غيره، ودليل ذلك الرأ في كلام العرب، فقد هجرها واصل بن عطاء لكان لثغته فيها، والضرورة الشعرية أسهل من هذا، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع⁽³⁾.

(1) ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1980، ص13.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص32.

(3) الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم، **شرح الألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ط1، 1428هـ، 2007م، ج2، ص57.

وقد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة بحيث يلزم في إحداها ضرورة ولكنها هي المطابقة لمقتضى الحال، لأن اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ⁽¹⁾. ومن أقوال ابن هشام في الرد على ابن مالك: "أنّ الشعر مظهره الضرورة لذلك استبيح فيه ما لم يُضطر إليه، كما أبيح قصر الصلاة في السفر، لأنه مظهره المشقة، مع انتفائها أحياناً والرخصة باقية"⁽²⁾.

أما رأي ابن فارس في الضرورة، التي تحدّث عنها في كتابيه (ذم الخطأ في الشعر) و (الصاجي)، على الرغم من أنّه يناقض نفسه أحياناً فهو في كتاب (ذم الخطأ في الشعر) يُنكر الضرورة تماماً ويسمّيها خطأ أو غلطاً، وأما في كتاب (الصاجي) فهو لا ينكر الضرورة على الإطلاق بل قسّمها إلى أقسام ولم يقبلها كلها.

يقول: "وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبتّه العربية وأصولها فمردود"⁽³⁾، ويقول أيضاً: "إنّ ناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموا من شعرهم، وأخطأوا في اليسير من ذلك، فجعل ناسٌ من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً، ويتحملون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبواباً، وصنفوا في ضرورات الشعر كُتباً"⁽⁴⁾، ثم يعود في (الصاجي) ويخفف من حدّة كلامه فيجيز للشعراء بعض الضرورات ويحرّم عليهم أخرى حيث يقول: "والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويؤمنون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون، فأما لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج الصواب فليس لهم ذلك، ولا معنى لقول مَنْ يقول: إن للشاعر في الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز"⁽⁵⁾.

(1) الشاطبي، شرح الألفية، ج2، ص57.

(2) ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى

الصالحى، دار الكتاب العربى، بيروت، 1986، ص82.

(3) ابن فارس، الصاجي، ص 268.

(4) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، ذم الخطأ في الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب،

مكتبة الخانجي، 1980، ص17.

(5) ابن فارس، الصاجي، ص 267.

إذن فالضرورة عند ابن فارس ليست متاحة للشعراء على إطلاقها فلا يجوز لهم اللحن في الإعراب، أو إزالة كلمة عن نهجها بحجة الضرورة، وهذا الرأي الأصوب الذي أميل إليه.

وقد بسط القول في هذه القضية رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه العربية) تحت عنوان (ضرورة الشعر والخطأ في اللغة) ويذكر على ذلك العديد من الأمثلة، كقول الفرزدق:

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا⁽¹⁾

وكيف انبرى النحويون المتأخرون يدافعون عن الفرزدق ويلتمسون له الأعذار، ومنهم من قال: رفع مُجَلَّف على الاستئناف، بل إن بعض النحاة غيروا رواية البيت، وكلامهم في هذا البيت وغيره من الضرورات فيه الكثير من التَّكَلُّف، والدليل على أن الشاعر كان يحفل بموسيقا الشعر ولا يأبه بالمحذور اللغوي (الإقواء)، فالشاعر قد يخطيء في النحو من أجل الاحتفاظ بموسيقا القافية⁽²⁾.

ثم يورد عشرات الشواهد الشعرية على الضرورة الشعرية من تسكين المتحرّك وتحريك السّاكن، وكيف كان اللغويون يجهدون أنفسهم في التماس العذر للشعراء بحجة الضرورة في مخالفة قواعد اللغة التي تتجاوز النحو إلى التغيير في بنية الكلمة، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

ثم يشير إلى أن بعض اللغويين لم يغالوا في التماس الأعذار لأخطاء الشعراء، منها قول أبي بكر السّراج: "وربما وجدت الشاعر من القدماء الفصحاء يحوجه الوزن إلى قلب البناء أو يحتاج إلى المعنى فيشتق له لفظاً يلتئم به شعره"⁽³⁾، ثم يقول عبد التواب في نهاية الفصل: "وبهنا في نهاية هذا الفصل أن نؤكد أنه لا صحة لما يتردد على ألسنة القوم من أن الضرورة الشعرية رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد، لأن معنى هذا الكلام أن الشاعر يُباح له عمد مخالفة المألوف من القواعد والضرورات

(1) الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، ج2، ص 117؛ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص 457

(جمن)؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 41، (سحت).

(2) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص167، 163.

(3) المصدر نفسه، ص190.

ليست إلا أخطاء في اللغة وخروجاً على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة لهذه الظواهر في الشعر نفسه" (1).

ثانياً: بين الضرورة واللهجة:

ومما يؤخذ على علمائنا في هذا الموضوع حيرتهم وترددهم بين اللهجة والضرورة أو الشذوذ أحياناً أخرى، وهنا نجد الكثير من التضارب في أقوالهم، فما عدّه أحدهم ضرورة عدّه غيره لهجة وهكذا.

وقد أشار لذلك عبده الراجحي، حيث يقول: "وأنت ترى في تناولهم لبعض الضرائر ترددهم بينها وبين اللهجة" (2).

ومثال ذلك قول الشاعر عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوْدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللّٰهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ (3)

والشاهد فيه إسكان الواو في (أسمو) واختلفوا فيه أهو لهجة أم ضرورة؟ وقد تحدّث الألوسي عن ذلك تحت عنوان (موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة) (4)، ويقول فيه: "اعلم أنّ بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يخرجها عند الضرورة عن الجمهور، صرّح ذلك أبو سعيد القرشي فقال:

وربما تُصادف الضرورة بعض لغات العرب المشهورة (5)

وقد يُسمّى الحكم الذي وافق بعض لغات العرب شاذّاً، وهو غير الضرورة، وكذلك النادر غير الضرورة... (6).

(1) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص192.

(2) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص68.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص342، الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص177، ابن جني، الأشباه والنظائر، ج2، ص185.

(4) الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص34.

(5) انظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص342، الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص177، الألوسي، الأشباه والنظائر، ج2، ص185.

(6) الألوسي، الأشباه والنظائر، ص34.

ويرى ابن جني أنّه قد يجتمع في كلام الرجل الفصيح لغتان فأكثر تكون الأولى لغته والأخرى لقوم غير قومه، والعرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تَصَرُّف أقولها، وهكذا يستفيد من لغات القبائل الأخرى⁽¹⁾، ويرى الجندي أنّ الظاهرة قد تكون لغة وقد تكون لهجة، ولكن يجب أن تُعَلَّل لها وأن يُبْحَث عن اتجاهها⁽²⁾.

وسأطرح لذلك مثالا وهو قول الشاعر:

اللّٰه يَغْلُمُ أَنَا فِي تَلَفُّتِنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى أَحِبَابِنَا صُورُ
وَأَنْتَنِي حَيْثُمَا يُدْزِنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ⁽³⁾

وقد أورد ابن جني هذا البيت في باب (مطل الحروف) ويرى أنّها من إشباع الضمة فنشأت الواو⁽⁴⁾، ولابد أن الهدف من هذا الإشباع هو إقامة الوزن، وينقل ابن سيده عن أبي علي قوله: "هو على الإشباع لإقامة الوزن"⁽⁵⁾، وكذلك ينقل عن أبي زيد قوله: "إنما جاء في الشعر"⁽⁶⁾، وذكر المرادي في (الجنى الداني) أنّ الضمة أُشْبِعَتْ لإقامة الوزن⁽⁷⁾، وذهب السيوطي أنّها من أقبح الضرائر⁽⁸⁾، بينما يرى أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة أنها لغة لطية⁽⁹⁾، وكذلك ابن دريد⁽¹⁰⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص372.

(2) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص291.

(3) ابن جني، الخصائص، ج3، ص124؛ ابن سيده، المخصص، ج1، ص109؛ ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (وا).

(4) ابن جني، الخصائص، ج3، ص124.

(5) ابن سيده، المخصص، ج1، ص115.

(6) المصدر نفسه، ج1، ص114.

(7) المرادي، الحسين بن أحمد، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، 1992، ط1، ص205.

(8) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص135.

(9) المعري، أبو العلاء، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، 1992، بيروت، ص218.

(10) ابن دريد، الجمهرة، ج2، ص218.

ونحن نعلم أن البيت للشاعر إبراهيم بن هرمة في ديوانه⁽¹⁾، وينتهي نسبه إلى عدي بن قيس بن الحارث بن فهر بن قريش، لكنه تربى في قبيلة تميم⁽²⁾، ولا علاقة للشاعر بقبيلة طيء، فعلى ذلك أرجح أن هذا البيت من الضرورة وليس اللهجة، إلا إذا تأثر بلهجة طيء.

وفي ضوء هذا الخلاف بين العلماء يمكن أن نُقسّم الموضوع إلى قسمين:
أولاً: نفي الضرورة وتحقيق اللهجة.
ثانياً: نفي اللهجة وتحقيق الضرورة.
ونفي الضرورة وتحقيق اللهجة يتمثل غالباً في بعض الظواهر كاختزال الكلمة والحذف.

ومن ذلك حذف النون في اللذين واللتين، ويُذكر فيها قول الأخطل:
هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرٌّ لَهُمُ صَمِيمٌ⁽³⁾
وبيت آخر:

أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَعَّمَا الْأَغْلَالَ⁽⁴⁾
وقول أمية بن الأسكر:

قَوْمِي اللَّذَوِ بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَّاراً مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرَباً بِالْمَصَاقِيلِ⁽⁵⁾

وقد اختلف العلماء في هذه الأبيات، وحذف النون من (اللذان واللتان والذين واللذون) لهجة بني الحارث بن كعب وبعض ربعة⁽⁶⁾، وقد نقل ابن منظور عن سيبويه

(1) ابن هرمة، الديوان، ص 239.

(2) انظر: ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1995، ج7، ص64.

(3) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص69؛ ولم أجد البيت في ديوانه.

(4) الفراهيدي، الخليل بن احمد، الجمل في اللغة، تحقيق فخر الدين قباوة، 1995، ط5، ص235، ولم أجد البيت في ديوانه.

(5) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص119.

(6) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص68.

سيبويه أنه قال عن البيت الأول ضرورة⁽¹⁾، لكنني لم أجد في الكتاب نصاً صريحاً لذلك، فقد أورد سيبويه هذا البيت وعلّق عليه بعد أن ذكر مثلاً آخر حُذفت فيه نون جمع المذكر السالم، حيث يقول: "لم يحذفوا النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين، حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر..... لأن معناه معنى الذين فعلوا وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء"⁽²⁾، أما ابن جني فقد قال عن هذا البيت: "أراد اللذان فحذف النون تخفيفاً لطول الاسم ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة لأن الدلالة تقدمت على أن الأسماء الموصولة لا يجوز أن تُضاف ويُمنع أيضاً من أن يكون اللذا في بيت الأخطل مُضافاً لأن ما بعده فعل"⁽³⁾، ويقول الخليل في العين: "وقد بلغنا عن الحسن في مواضعه أنه قال: اللذون فعلوا وفعلوا ... وقال شاعر:

هُمَا اللَّتَا أَفْصَدَنِي سَهْمَاهُمَا يَا جَارَتِي الْيَوْمَ لَنْ أَنْسَاهُمَا"⁽⁴⁾

والبيتان الأولان للأخطل وهو تغلبي، وتغلب من ربيعة، فهي لهجته وليست ضرورة، أما البيت الثالث فهو لأمية بن الأسكر، وهي ليست لهجته فيحتمل أنها ضرورة، أو أنه تأثر بلهجة ربيعة، ومن ذلك أيضاً حذف حركة ضمير الغائب، يقول البغدادي: "وقد جاء في الشعر حذف الياء والواو الزائدة في الوصل مع الحركة كما هي في الوقف سواء، قال رجلٌ من أزد السّراة:

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلُهُ وَمَطَّوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ"⁽⁵⁾

ويذكر ابن جني شاهداً آخر عن قطرب، وهو:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بَى (نَحْوَهُوَ) عَطِشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيِلُ وَاْدِيهَا"⁽⁶⁾

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص245، (لذا).

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص186.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص536.

(4) الفراهيدي، العين، ج2، ص158، (ذا).

(5) البغدادي، الأصول في النحو، ج3، ص461.

(6) ابن جني، الخصائص، ج1، ص371.

وشاهد آخر رواه الخليل الفراهيدي:

لِي وَالِدٌ شَيْخٌ (تَهْدُهُ) غَيْبَتِي وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ (عُمْرَهُ) عَاجِلٌ (1)

ويشير الجندي أنها لغة بني عقيل أو بني كلاب ويستشهد لذلك بنصوص، حيث جاء في اللسان أن اللحياني أسند إلى الكسائي قوله: "سمعت أعراب عقيل وكلاب أنهم يجزمون الهاء في الرفع، ويرفعون بغير تمام، ويجزمون في الخفض، ويخفضون بغير تمام، فيقولون: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ) بالجزم، و(لَرَبِّهِ لَكَنُودٌ) بغير تمام" (2)، ويذكر الأندلسي في البحر المحيط أن هشاماً و أبا بكر قرأاً (ذِرَّةٌ يَرَهُ شَرّاً يَرَهُ) بسكون الهاء، وقال والإسكان في الوصل لغة حكاها الأَخْفَشُ، ولم يحكها سيبويه، وحكاها الكسائي أيضاً عن بني كلاب وبني عقيل (3)، أما رأي ابن جني، فحينما أورد الشاهد السابق قال: "فهاتان لغتان وتسكين الهاء في (له) لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السّراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان وليس إسكان الهاء في (له) عن حذفٍ لحق بالصيغة لكن ذاك لغة" (4).

ويرى الجندي أن العلاقة بين عقيل وكلاب والأزد قوية وإن كانت عقيل وكلاب من الجهة الشرقية للجزيرة والأزد من الجهة الغربية، فيجمع هذه القبائل أنها قيسية أو يجمعها شيء من البداوة (5)، ومن شواهد أيضاً قول شاعر آخر:

مَا حَاجَّ رَبِّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اغْتَمَرَا (6)

ويذهب الألوسي أن هذا لغة وليس ضرورة فهذا خارج عن حد الوقف والوصل جميعاً، والصواب أنها لغة لا ضرورة (7)، وربما يميل ابن عصفور أن تكون ضرورة

(1) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص234.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص364، (ها).

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8، ص498؛ وانظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص514.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص370.

(5) انظر: الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص517.

(6) الألوسي، الضرائر ما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص82.

(7) المصدر نفسه، ص82.

حيث يقول: "والأحسن إذا حُذِفَت الصلة للضرورة أن يُسَكَّن الضمير، حتى يكون الوصل قد أجرى مجرى الوقف إجراءً كاملاً"⁽¹⁾، وبذلك ترجح كفة آراء العلماء أن تكون هذه الأبيات من اللهجات وليست ضرورة، أما نفي اللهجة وتحقيق الضرورة، فمن ذلك صرف الممنوع من الصرف، وإتمام اسم المفعول من الفعل الأجوف، والوقف على المنصوب المنون بغير ألف، ولغة أكلوني البراغيث، أما صرف ما لا ينصرف، يقول سيبويه في باب (ما يحتمل الشعر) : "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء...."⁽²⁾، ويرى السيرافي أن صرف ما لا ينصرف في الشعر جائز في كل الأسماء مُطَرَّد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها، وتمتتع من الصرف لعلّ تدخلها، فإذا اضطر الشاعر ردّها إلى أصلها ولم يَحْفَل بالعلل الداخلة عليها، والدليل على ذلك أنه لا يجوز للشاعر تنوين الفعل في الضرورة⁽³⁾، وحكى الرضي عن الأخفش قوله: "إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتَمَرَن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً"⁽⁴⁾.

وعلى ذلك شواهد شعرية كثيرة، نذكر منها، قول النابغة:

فَلْيَأْتِنِيكَ قَصَائِدٌ وَلْيَرْكَبْنِ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَمْوَارِ⁽⁵⁾

ف (قصائد) جاءت منونة وهي ممنوعة من الصرف، وقال أبو كبير:

مَمَّنْ حَمَلْنِ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهْبِلٍ⁽⁶⁾

و (عواقد) جاءت منونة وهي ممنوعة من الصرف، وقول امرئ القيس:

(1) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص124.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

(3) السيرافي، أبو سعيد، الضرورة الشعرية، تحقيق: رمضان عبدالتواب، دار النهضة، ط1، 1985م، ص40.

(4) الاسترأبادي، شرح الشافية، ج2، ص106.

(5) السيرافي، ضرورة الشعر، ص40.

(6) المصدر نفسه، ص40.

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي⁽¹⁾

وقول النابغة:

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ⁽²⁾

فصرف (عصائب)، وقول أمية بن أبي الصلت:

فَاتَّاهَا أَحْنَمِرٌّ كَأَخِي السَّهْـمِ بِغَضْبٍ فَقَالَ كُنُونِي عَقِيرًا⁽³⁾

وقول امرئ القيس :

رَبِّ رَامٍ مِّنْ بَنِي ثُعَلٍ مُّثَلِّجٍ كَفَيْهِ فِي قَتَرِهِ⁽⁴⁾

والشواهد على ذلك كثيرة، ولكن السؤال هو هل من الممكن أن يكون صرف الممنوع من الصرف لهجة لبعض القبائل؟.

وهو التساؤل الذي طرحه ابن عصفور حيث يقول: "فإن قلت كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف؟ وحكى الزجاجي أيضاً في نواته مثل ذلك؛ فالجواب: أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب. قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك"⁽⁵⁾.

يقول عبده الراجحي: "أغلب الظن أن صرف الممنوع كان لهجة من اللهجات على ما تنقله بعض الكتب"⁽⁶⁾، وقد نسب الدمياطي هذه اللهجة إلى بني أسد⁽⁷⁾، ويضيف الراجحي: "فإذا كان ذلك صحيحاً فإننا نستطيع أن ننسب هذه اللهجة إلى بيئة البادية

(1) امرؤ القيس، الديوان ، ص 11؛ الألويسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص134

(2) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص22.

(3) امرؤ القيس، الديوان ؛ ص 123؛ ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص23.

(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص23.

(5) المصدر نفسه، ص 25.

(6) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص225.

(7) الدمياطي، احمد بن محمد البناء، إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر، تحقيق:

شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، ج2، ص 577.

في وسط شبه الجزيرة، ولعل هذه أيضاً كانت طوراً سابقاً من أطوار العربية، حيث لا تفرّق اللهجة بين اسم وآخر، والتفريق متأخر عنه⁽¹⁾، ويقول علي ناصر: "ويمكن أن نعد ميل لهجة أسد إلى صرف ما لا ينصرف مرحلة أحدث عهداً من غيرها من اللهجات، إذ المعروف أن الإعراب بالحركات الثلاثة يمثل مرحلة أحدث من مرحلة البناء أو المنع من الصرف"⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً تتميم اسم المفعول من الأجوف وقد تحدثت سابقاً في الفصل الأول عن المخالفة بحذف الواو من اسم المفعول وهي ظاهرة صوتية تمثل لهجة عربية، وقد عدها بعض العلماء في الشعر ضرورة لأنها تؤدي إلى تغيير الوزن.

يقول سيبويه: "قولهم (خائف) و(بائع) يعتل مفعول كل منهما كما اعتل (فعل) لأن (فعل) (مفعول) ... فتقول (مزور) و (مصوغ)، وإنما كان الأصل (مزور) فأسكنوا الواو الأولى ... وحُذِفَتْ واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان ..."⁽³⁾، ويتابع سيبويه كلامه: "وبعض العرب يخرجها على الأصل فيقول (مخيوط) و(مبيوع)، فشبهوهما ب(صيود) و(غيور)، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهمَز"⁽⁴⁾.

ويرى المبرد أنه يجوز للشاعر إتمام اسم المفعول في ضرورة الشعر، حيث يقول: "إذا اضطر شاعر جاز له أن يرد (مبيعاً) وجميع بابيه إلى الأصل، فيقول (مبيوع)"⁽⁵⁾، كما قال علقمة بن عبدة:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَجَةً يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ⁽⁶⁾

(1) الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص226.

(2) ناصر، علي، لهجة قبيلة أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989، ص 206.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص348.

(4) المصدر نفسه، ج4، ص349.

(5) المبرد، المقتضب، ج1، ص 101.

(6) ابن جني، الخصائص، ج1، ص261.

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكانَها تَفَاحَةً مَطْيُوبَةً⁽¹⁾

وقال آخر:

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالَ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ⁽²⁾

ويرى سيبويه أنه لا يمكن إتمام اسم المفعول من الواوي كراهية للضمّة بين واوين، حيث يقول: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يَفَرّون إلى الياء، فكروها اجتماعها مع الضمّة"⁽³⁾.

وقد أجمع البصريون أنه لا يمكن صياغة اسم المفعول من الواوي، ولكن المبرد يرى أن ذلك جائز في الضرورة الشعرية، وقد وردت عليه أمثلة في الشواهد الشعرية ومن ذلك قول أبي ذؤيب:

وغير ماء الوردِ فاهًا فلَوْنَهُ كَلَوْنِ النُّوورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا⁽⁴⁾

وقول العجاج:

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنْ الْغُورِ⁽⁵⁾

إذا فالمبرد يرى أن إتمام اسم المفعول من الضرورة الشعرية، فيما يرى معظم العلماء أن إتمام اسم المفعول لهجة للتميمين، يقول ابن جني: "اسم المفعول الثلاثي المعتل العين، نحو (مبيع) و(مخيط) و(رجل مدين) من الدّين، فهذا كله مُغَيَّرٌ وأصله (مبيوع) و(مديون) و(مخيوط)، فغيّر على ما مضى، ومع ذلك فبنو تميم على ما حكاه أبو عثمان يتمون مفعولاً من الياء فيقولون (مخيوط) و(مكيول) ... وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولاً منها على أصله، وإن كان أثقل منه من الياء، وذلك قول بعضهم: (ثوب مصوون) و(فرس مقوود) و(رجل معوود من مرضه)، وأنشدوا:

(1) انظر: ابن جني، المنصف، ج1، ص286.

(2) ابن جني، المنصف، ج2، ص442؛ المبرد، المقتضب، ج1، ص101.

(3) سيبويه، الكتاب، ج4، ص349.

(4) المبرد، المقتضب، ج1، ص36؛ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص242، (حج)؛

الزبيدي، تاج العروس، ج12، ص121، (سير).

(5) المبرد، المقتضب، ج1، ص102.

والمسك في عنبره مدووف

ولهذا نظائر كثيرة⁽¹⁾، إذا فابن جني ومن بعده يخالفون سيبويه أن اسم المفعول قد يأتي على أصله بدون حذف في بعض اللهجات وفي الضرورة الشعرية. ونسب ابن منظور هذه اللهجة إلى تميم أيضاً، يقول: "ومسك مدووف، مدوف جاء على الأصل وهي تميمية"⁽²⁾.

إنّ هذه الأنماط يمكن أن تُحمل على الضرورة لمراعاة القرآن، غير أن النمط اللهجي منسوب إلى تميم وهي من القبائل الكبيرة، يمكن أن يكون مدخلاً لقبول هذه الأنماط التي خرجت عن القبائل وعدّها نمطاً لهجياً يجعل من قبولها في اللغة أكثر تبريراً من كونها ضرورة شعرية لا نجد لها مظاهراً في الكلام النثري.

أما في الوقف على المنصوب المنون بغير ألف، فقد ذكر الآلوسي في باب (الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف)، أن في ذلك ثلاث لغات وهي:

1. أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً، إذا كان بعده فتحة، وبحذفه إن كان بعده ضمة أو كسرة بلا بدل، وهي الفصحى.

2. أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة والجمهور على أنّ ما ورد من ذلك ضرورة.

3. أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، ونسبها ابن مالك إلى الأزدي⁽³⁾.

وذكر ابن جني في (سر صناعة الإعراب) أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير ألف، فيقول: ضربتُ زيد، وكَلَمْتُ محمد⁽⁴⁾.

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص261.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص108، (دوف).

(3) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص64.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص477.

وقد ذكر ابن جني عدّة شواهد شعرية على ذلك، منها قول الأعشى:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السَّرَى وَآخُذْ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصْمٌ⁽¹⁾

وقول شاعر آخر:

شِئْرٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ⁽²⁾

وقال آخر:

أَعْدَدْتُ لِلْوَرْدِ إِذَا الْوَرْدُ حَفَزَ غَرِيماً جَرُوراً وَجَلالاً خُزْخِزَ⁽³⁾

وقال عدي بن زيد:

أَتَعْرِفُ أَمْسٍ مِنْ لَمِيسٍ ظَلَلْ مِثْلَ الْكِتَابِ الدَّارِسِيِّ الْأَخْوَلْ

قَدْ كُنْتُ بَحْراً كَالْفُرَاتِ تَمِيْـ رُ النَّاسِ مِنْهُ دَرَمَكاً وَخُلْ⁽⁴⁾

وقال أيضاً:

هَلْ تَرَى مِنْ ظُغْنٍ بَاكِرَةً يَتَطَلَّعْنَ مِنَ النَّجْدِ أُسْرَ⁽⁵⁾

يقول ابن جني: وسمعنا بعض العرب الفصحاء من بني حنظلة ينشد:

لَمَّا رَأَتْ فِي ظَهْرِي أَنْحَاءَ وَالْمَشْيِ بَعْدَ قَعَسِ إِنْخَاءَ

أَجَلْتُ وَكَانَ حُبُّهَا إِنْجَاءَ وَجَعَلْتُ نِصْفَ غُبُوقِي مَاءَ

ثُمَّ تَقُولُ مِنْ بَعِيدِ هَاءَ دَحْرَجَةً إِنْ شِئْتُ أَوْ إِقَاءَ⁽⁶⁾

وهي لهجة لربيعة كما ذكر الآلوسي وغيره ويعلق الجندي على هذه اللهجة

بقوله: "كما يُفهم من لهجة ربيعة أنّها تميل إلى التخفيف، لأن التزام السكون في أواخر

الكلمات أخفُّ من الحركات في آخرها، ومعنى هذا أن ربيعة كانت تسرع في النطق،

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج2، ص477.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص477.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص478.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص478.

(5) المصدر نفسه، ج2، ص478.

(6) المصدر نفسه، ج2، ص478.

ولا تحفل بسقوط أواخر الكلمة، حتّى سقط في الوقف جميع حركات الإعراب عندها⁽¹⁾.

وذكر البغدادي في خزانة الأدب قول أبي النجم العجلي:
خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرَفِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفِ
تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ أَلْفِ⁽²⁾

ويرى البغدادي أن الوقف عليه بغير ألف للضرورة الشعرية، وكذلك الآلوسي⁽³⁾، وإنني أميل إلى رأي الجندي أن هذا البيت لهجة للشاعر لأن نسبه ينتهي إلى بكر بن وائل من ربيعة⁽⁴⁾، يقول الجندي: "أصله (لاماً وألفاً) فحذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف، وحذف العاطف، ووقف على (ألف) بلغة ربيعة، ولا ضرورة في ذلك كما رأى البغدادي⁽⁵⁾."

ومن الأمثلة التي حملها الجمهور على الضرورة:
فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خَيْرَكَ كُلَّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي
كَفَى بِالنَّانِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي وَلَيْسَ لِنَائِيهَا إِذْ طَالَ شَافِي⁽⁶⁾
ويذكر الآلوسي قول الشاعر:
أَلَا يَا حَبِّدَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دُنْفَا⁽⁷⁾

ولغة أكلوني البراغيث، يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك...⁽⁸⁾"، وقد عدّها القَرَّاز من الضرورات، كقولهم: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وذكر على ذلك شواهد، كقول الشاعر:

-
- (1) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص482.
 - (2) البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص99.
 - (3) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص63.
 - (4) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج48، ص351.
 - (5) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج2، ص482.
 - (6) البغدادي، شرح شواهد الشافية، ج4، ص70.
 - (7) الآلوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص63.
 - (8) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40.

يُؤْمِنْتَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْنَمُ⁽¹⁾

وقول الفرزدق:

وَلَكِن دِيَّافِي أَبُوهْ وَأَمَّهْ بِحَوْرَانِ يَغْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ⁽²⁾

وقال: "وزعم أكثر النحويين أنَّ هذا جائز في الشعر والكلام"⁽³⁾.

ومن الشواهد الشعرية عليها قول عمرو بن ملقظ:

أَلْفَيْتَنَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيهِ⁽⁴⁾

وقول شاعر آخر:

رَأَيْتُ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِغَارِضِي فَأَغْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ⁽⁵⁾

وفي القرآن الكريم العديد من الشواهد القرآنية على هذه اللهجة كقوله تعالى:

(وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) ⁽⁶⁾، وقوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) ⁽⁷⁾،

وقد نسب النحاة هذه اللهجة إلى قبيلة طيء وأزد شنوءة ⁽⁸⁾، ومن شواهدا أيضاً قول

الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِسَيْفِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٍ⁽⁹⁾

وقول عروه بن الورد:

دَعِينِي لِلْغَنَى أَسْعَى فَأَتِي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمُ الْفَقِيرُ

(1) القزاز، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب،

وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، بالكويت، 1982، ص218.

(2) المصدر نفسه، ص218.

(3) المصدر نفسه، ص219.

(4) السيوطي، شرح شواهد المغني، ج6، ص154.

(5) ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار

الطلائع، 2004، ص179.

(6) سورة الأنبياء، الآية 3.

(7) سورة المائدة، الآية 71.

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص16.

(9) ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص439، (غلم).

وَأَبْعَدُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ⁽¹⁾

وقول آخر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا⁽²⁾

وهذه الظاهرة موجودة في اللغات السامية كما يرى رمضان عبد التواب ثم بدأت اللغة العربية تتخلّص منها رويداً رويداً أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكديسها للدلالة على الظاهرة الواحدة ... دون أن تخسر اللغة شيئاً لوجود ما يدل على صيغة الفاعل، وإن كانت اللغة العربية قد تخلّصت من هذه الظاهرة فقد بقيت لها بقايا حيّة عند بعض القبائل العربية كـ (طيء) و (أزد شنوءة) و (بلحارث بن كعب)⁽³⁾.

(1) ابن الوردة، ديوان، ص 110.

(2) الفوزان، عبد الله، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، 1999، ج1، ص 246.

(3) عبد التواب، رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص301.

الخاتمة

توصلت الدراسة في الجانب الصوتي إلى ما يأتي :

1. أن العرب قد تهمز غير المهموز في الكلام والشعر، طلباً لمحاكاة الفصحى، لأن الهمز هو الأصل في اللغة، كما في كلمتي أناس ومضارع الفعل رأى.

2. أن ما ادّعاه بعض العلماء من أن سيبويه أخطأ في كلامه عن الهمزتين المجتمعتين أمر غير دقيق، فسيبويه يرى أنه لا يمكن تحقيق الهمزتين في كلمتين منفصلتين فقط.

3. يكثر استخدام همزة بين بين في الشواهد الشعرية، وقد شاعت عند قبائل تميم على الرغم من ورود استعمالها عند قبائل الحجاز، وإن لم تكن من لهجتهم.

4. يكثر في الشواهد الشعرية حذف الهمزة دون تعويض، وذلك خاضع للبيئات؛ ومعظم الشواهد التي تمثل الحذف منسوبة لشعراء الحجاز.

5. تميل اللهجات البدوية إلى النبر التوتري الذي يتطلب إقحام الهمزة، وتميل اللهجات الحضرية إلى النبر الطولي المتمثل بالحركات الطويلة.

6. تأتي عملية المماثلة بهدف تحقيق الانسجام الصوتي وتوفير الجهد العضلي؛ وقد مُنِّلت بعشرات الشواهد الشعرية دون أن تُحدّد لقبيلة معينة، مما يعني أن كل قبيلة تميل إلى طريقة النطق التي تناسبها.

7. تأتي مماثلة تاء (فعلتُ) لما يقع موقع اللام في لهجات البدو فقط، وهذا ما أثبتته الدراسة من خلال الشواهد الشعرية.

8. حذف الواو من اسم المفعول الأجوف للمخالفة هو صفة لقبيلة تميم خصوصاً، كما ورد في الشواهد الشعرية مثل: (مهيوم، مدووف، معيون، مطيوبة).

9. أغلبية الشواهد التي تمثل اللهجات المذمومة هي شواهد شعرية وقلما تكون نثرية.

10. بعض اللهجات المذمومة لها امتداد في اللهجات العربية المحكية في

عصرنا الحاضر.

وقد توصلت الدراسة في الجانب الصرفي إلى ما يأتي:

1. تغير البنية في الفعل لا يعني بالضرورة تغيير المعنى؛ وهذا ينفي القاعدة

القائلة : كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغير في المعنى.

2. عند وجود اختلاف بين صيغتين في أبنية الأسماء قد تكون إحداها صورة

مُتطورة عن الأخرى، أو تتوع في الأوزان المستعملة في اللهجات.

3. تختلف القبائل العربية في تذكيرها لبعض الكلمات وتأنيث أخرى دون قاعدة

محددة.

4. قصر الممدود ليست صفة خاصة بالقبائل البدوية كتميم، فقد وردت شواهد

شعرية معزوة للحجاز وفيها ألفاظ ممدودة، مثل كلمة (الزنى)، فهي مقصورة

عند أهل الحجاز وممدودة عند أهل نجد (الزناء).

5. في معظم صيغ جمع التكسير لم تنسب المصادر اللهجات المتباينة إلى

قائلها، وإنما اكتفت بالإشارة أنها تمثل أنماطاً لغوية اختيارية، وليست تبايناً

لهجياً.

6. بعد طرح عشرات الشواهد الشعرية في صيغتي (فعل) و(أفعل) أثبتت

الدراسة أنه لا يمكن نسبة أحد الأنماط لقبيلة معينة، فصيغة (فعل) قد ترد

لدى شعراء الحجاز والعكس، وهذا يُفند ما زعمه بعض المحدثين من أن

صيغة (فعل) للقبائل الحجازية و(أفعل) للقبائل البدوية.

وتوصلت الدراسة في الفصل الرابع إلى ما يأتي:

1. الضرورة الشعرية هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وتأتي ضمن قواعد

محددة، فلا يجوز للشاعر اللحن أو إزالة كلمة عن نهج الصواب بحجة

الضرورة.

2. بينت الدراسة الخلاف بين العلماء في عد الضرورة لهجة أو العكس، بأن

الضرورة إذا صادفت أن كانت لهجة للشاعر فهي على اللهجات وليس

الضرائر، كصرف الممنوع من الصرف فهو لهجة لقبيلة أسد، فإن ورد لدى

شعرائهم فهو على اللهجة، وعند غيرهم على الضرورة.

3. بينت الدراسة مدى شيوع اللهجات في الشواهد الشعرية عند العلماء، وكيف أن هذه اللهجات أسهمت في تأصيل قواعد لغوية برزت من خلال الشواهد الشعرية.

المراجع:

القرآن الكريم.

الآلوسي، محمود شكري، (1922م)، ما يسوغ للشاعر دون الناثر، وشرحه محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية ببغداد.

الأخطل، غياث بن غوث، (1994م)، (ت 90 هـ)، الديوان، شرحه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2.

الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد، (ت 370 هـ)، تهذيب اللغة، حققه وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

الاستراباذي، رضي الدين محمد، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الأسد، ناصر الدين، (1988م)، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، مصر، ط7. الأصفهاني، أبو الفرج، (د.ت)، الأغاني، دار الفكر - بيروت، تحقيق: سمير جابر، ط2.

الأعشى، ميمون بن قيس، (ت 7 هـ)، الديوان، شرح: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.

امرؤ القيس بن حجر الكندي، (ت 80 ق.هـ)، (د.ت)، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط5.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات، (2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

الأنباري، أبو محمد بن القاسم، (د.ت)، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط1.

الأندلسي، محمد بن يوسف، أبو حيّان، (ت 745هـ)، (2001م)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

الأنصاري، أبو زيد، (1981م)، (ت 230هـ)، النوادر في اللُّغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1.

أنيس، إبراهيم، (2003 م)، في اللّهجات العربيّة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ط6.

أنيس، إبراهيم، (1978م)، من أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6.

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبتها.

برجشتراسر، (1994)، التطور النحوي للُّغة العربيّة، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

بروكلمان، كارل، (1997م)، فقه اللُّغات السامية، ترجمة، رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ط1.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1989م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.

البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل، (1988م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز، (1983م)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه: مصطفى السقا، عالم الكتب بيروت، ط3.

أبو البقاء، مُحِب الدين عبد الله، (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، ج2.

أبو بكر، (2000)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، ج1.

البيهقي، أحمد بن الحسين، (1988م)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق: عبد المعطي قلنجي، دار الكتب العلمية.

تأبط شراً، ثابت بن جابر، (2003م)، الديوان، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط1.

ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، (1983م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبد المجيد، مكتبة الخانجي، ط1.

الثعالبي، مصطفى البابي الحلبي، (د.ت)، فقه اللّغة وسر العربيّة، تحقيق: مصطفى السقا، ط1.

ابن ثابت، حسان، (1994م)، الديوان، شرحه وقدم له: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت 255 هـ)، (1968م)، البيان والتبيين، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ط1.

جرير بن عطية الخطفي، (1986م)، (ت 110 هـ)، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

الجزري، أبو السعادات المبارك محمد، (1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.

الجندي، أحمد علم الدين، (1983م)، اللّهجات العربيّة في التراث، الدار العربيّة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ)، (1954م)، المنصف، شرح كتاب التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي، جدة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1994م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، القاهرة.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت - لبنان، ط2.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، القاهرة .
- الحاوي، إيليا، (1983م)، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، ط1.
- ابن حزم، أبو محمد علي، (1977م)، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط4.
- بني حمد، أحمد سالم، (2003م)، المماثلة والمخالفة بين ابن جني والدراسات الصوتية الحديثة، مؤسسة حمادة ، إريد، ط1.
- الحُطَيْثَةُ، جَرُول بن أَوْس، (2005م)، الديوان، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2.
- الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله، (ت 623 هـ)، معجم البلدان، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الحميري، نشوان بن سعيد، (1999م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ط1.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (1997م)، ليس في كلاب العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2.
- الخطيب التبريزي، أبو زكريا، (1989م)، شرح الحماسة، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد، (2003م)، مقدمة ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار ابن حزم، بيروت.
- الخليل، عبد القادر مرعي، (1993م)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء، جامعة مؤتة، منشورات عمادة البحث العلمي.
- الخليل، عبد القادر مرعي؛ والعبابنة، يحيى، (1996م)، لهجة الكرك، دراسة وصفية تاريخية في الأصوات والأبنية، جامعة مؤتة، ط1.

الخليل، عبد القادر مرعي، (2002 م)، التشكيل الصوتي في اللغة العربيّة، بحوث ودراسات، جامعة مؤتة، ط1.

الخولي، محمد علي، (د.ت)، الأصوات اللغوية، مكتبة التحريحي.
ابن درستويه، أبو محمد، عبدالله بن جعفر، (د.ت)، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة.
ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987م)، جمهرة اللّغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، بيروت _ لبنان، ط1.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1991م)، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الدمياطي، أحمد بن محمد بن البناء، (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر بقراءات القراء الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1.

ديوان الهذليين، (1995م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2.
ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (2006م)، (ت 117 هـ)، الديوان، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

الراجحي، عبده، (2008م)، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1.

الراجحي، عبده، (1988) فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية.

ابن أبي ربيعة، عمر، (1996م)، (ت 93 هـ)، الديوان، قدّم له وحققه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

ابن ربيعة، ليبد، (2004)، الديوان، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1.

رمضان، محي الدين، في صَوْتِيّات العربيّة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.
الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، المرتضى، (ت 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1987م)، *المستقصى من أمثال العرب*، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط2.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (1991م)، *أساس البلاغة*، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، *الفائق في غريب الحديث*، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج1
- ابن زهير، كعب، (1994)، *الديوان*، قَدْ له ووضع هوامشه: حنا خنصر الحيتي، دار الكتاب العربي، ط1، 1414هـ.
- السجستاني، أبو حاتم، (1996م)، *فعلت وأفعلت*، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، ط2.
- السحيمي، سلمان بن سالم، (1995م)، *إبدال الحروف في اللّهجات*، مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة المنورة، ط1.
- سعيد، حسام، (1980م)، *الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني*، دار الرشيد، العراق.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1978م)، (ت 244هـ)، *الإبدال*، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (د.ت)، *إصلاح المنطق*، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
- سقال، ديزيرة، (1996م)، *الصرف وعلم الأصوات*، دار الصداقة العربية، بيروت - لبنان، ط1.
- ابن أبي سلمى، زهير، (2005م)، (ت 13 ق.هـ)، *الديوان*، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، (1984م)، *لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم*، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب.
- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، (ت 180هـ)، (1988م)، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط3.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، (1996م)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1.
- السيرافي، أبو سعيد، (1985م)، (ت 368هـ)، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، ط1.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1998م)، (ت 911 هـ)، **المُزهر في علوم اللُّغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1998م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر في النحو**، (1984م)، راجعه وقَدَّم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب، العربي، ط1.
- الشاطبي، أبو اسحق إبراهيم، (2007م) **شرح الألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ط1، 1428هـ، ج2.
- شاهين، عبد الصبور، (1980م)، **المنهج الصَوْتِي للبنية العَرَبِيَّة**، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شاهين، عبد الصبور، (د.ت)، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللُّغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الشايب، فوزي حسن، (1988)، **تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي**، حوليات كلية الآداب الحولية العاشرة.
- الشايب، فوزي حسن، (2004م)، **أثر القوانين الصَوْتِيَّة في بناء الكَلِمَة العَرَبِيَّة**، عالم الكتب الحديث، إربد_الأردن، ط1.
- ابن شداد، عنترة، (2010م)، **الديوان**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.
- شرَّاب، محمد حسن، (د.ت)، **شرح الشَّواهد الشَّعْرِيَّة في أمهات الكتب النحوية**، مؤسسة الرسالة.

الشنفرى، عمرو بن مالك الأزدي، (ت 70 ق.هـ)، الديوان، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

الطبري، محمد بن جرير، (2000 م - 1420 هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1.

الطراونة، عيسى صلاح، (2007)، الفعل الثلاثي المجرد في اللهجات العربية القديمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي، (1960م)، (ت351هـ)، الإبدال، شرحه وحققه: عز الدين التتوخي.

العبابنة، يحيى، (2000م)، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربيّة، دار الشروق، ط1.

عباس، إحسان، (1974م)، شعر الخوارج، بيروت - لبنان، دار الثقافة، ط3.
ابن العبد، طرفة بن سفيان، (2003م)، (ت 60 ق.هـ)، الديوان، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.

عبد الباقي، محمد فؤاد، (1364 هـ)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، هـ.

عبد التواب، رمضان، (1980م)، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عبد التواب، رمضان، (1990)، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، مكتبة الخانجي،.

عبد التواب، رمضان، (1996م)، مشكلة الهمزة العربيّة، مكتبة الخانجي، ط1.
عبد التواب، رمضان، (1997م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبد الجليل، عبد القادر، (1997م)، التنوعات اللغوية، دار صفاء، عمان - الأردن.
عبد الحميد، محمد محي الدين، (2005)، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مع كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، 1426هـ، ج1.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996م)، لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، ط1.

ابن عبد ربه، (1983م)، العقد الفريد، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله، (1995م)، تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، (1980م)، (669 هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط1.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (1996م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1.
ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، (2005م)، (ت 769 هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مع كتاب مُنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث.

العناتي، وليد، (2001م)، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية، وزارة الثقافة الأردنية.

العبابنة، يحيى، الهَمْزَةُ المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، دراسة في القراءات القرآنية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس، 1999.

آل غنيم، صالحة، (1985م)، اللّهجات في الكتاب لسيبويه، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ط1.

الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، (د.ت)، ديوان الأدب، تحقيق: عادل عبد الجبار الشاطي، مكتبة المصطفى، ط1.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، (1969م)، (ت360 هـ)، **المذكر والمؤنث**، حققه: رمضان عبد التواب، 1969، ط1.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس زكريا، (1980م)، **ذم الخطأ في الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا الرازي، (1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، حققه: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (1979)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- الفارسي، أبو علي عبد الله بن بري، **شرح شواهد الإيضاح**، تحقيق: عبيد مصطفى درويش.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1983م)، **معاني القرآن**، دار عالم الكتب، ط3.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، ط2.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الخليل الفراهيدي، (1995م)، (ت173 هـ)، **الجمال في اللغة**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط5.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الخليل الفراهيدي، (د.ت)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفوزان، عبد الله، (1999م)، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، ط2.
- القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، (1981م)، **جمهرة أشعار العرب**، تحقيق: محمد علي الهاشمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم، (ت684 هـ)، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق: محمد الجيب، دار الغرب الإسلامي.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري، (2003م)، (ت 671هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض.

القزاز، محمد بن جعفر، (1982م)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة، بالكويت.

القلقشندي، شهاب الدين أبو العباس، (1987م)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، تحقيق: يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق.

كثير عزة، (1971م)، (ت 105 هـ)، **الديوان**، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان.

الكميت بن زيد الأسدي، (2000م)، (ت 126 هـ)، **الديوان**، شرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1.

ابن مالك، كعب، (1996م)، (ت 50 هـ)، **الديوان**، تحقيق: سامي المكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1.

المبارك، يحيى على يحيى، (2007م)، **أثر اختلاف اللهجات في النحو**، دار النشر للجامعات، ط1.

المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق، عالم الكتب، بيروت.

المرادي، الحسين بن أحمد، (1992)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوه - محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1.

المصاروة، جزاء، **الترادف بين صيغتي فعل وأفعل في العربية**، بحث غير منشور.

المعاينة، معاذ سالم، (2009م)، **اللهجات العربية المنسوبة في معجم شمس العلوم لنشوان الحميري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

المعري، أبو العلاء، (1992)، **رسالة الملائكة**، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت 711 هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1.

الموصللي، أبو الفتح، ضياء الدين، (1995م)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ناصر، علي، (1989م)، لهجة قبيلة أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط.1
النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (2010م)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1

النعمي، حسام، (1980)، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق

نفطويه، أبو عبد الله إبراهيم بن محمد، (ت 383 هـ)، المقصور والممدود، تحقيق: حسن الشاذلي.

النواصرة، توفيق لافي، (2011م)، الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث، دار جليس الزمان، ط.1

ابن هرمة، إبراهيم بن علي بن هرمة، (ت 176هـ)، الديوان، تحقيق: محمد نقاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

هلال، عبد الغفار حامد، (1993م)، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، ط.2

ابن هشام، ابو محمد، عبدالله بن يوسف، (1986م)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد، (1985م)، مُغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر _بيروت، ط.6.

ابن هشام، (2004م)، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع.

الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، (1974م)، صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، دار اليمامة، الرياض.

الوشاء، أبو الطيب، (1979م)، **المقصود والممدود**، حققه: رمضان عبد التواب،
مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن ورد، عروة ، (ت 30 ق.هـ)، **الديوان**، شرحه: سعيد ضناوي، دار الجيل، بيروت.
ابن يعيش، موفق الدين، (1973م)، **شرح الملوك في التصريف**، تحقيق: فخر الدين
قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط.1

ابن يعيش، موفق الدين، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبّي،
القاهرة.

المعلومات الشخصية

الاسم: بلال عبدالله حسين الصرايره

الكلية: الآداب

التخصص: لغة عربية

العنوان: مؤتة - الكرك

البريد الالكتروني: b87sa@yahoo.com

الهاتف: 0785193000